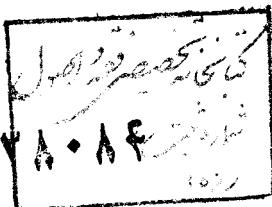


وسائل تحسين النسل البشري

بين التجريب الطبى والتشريع الإسلامى



دكتور
حاتم أمين محمد عبادة

مدرس الفقه العام بكلية الشريعة والقانون
جامعة الأزهر

2013

دار الفكر الجامعى

٣٠ ش سوتير - الاسكندرية
ت: ٤٨٤٣١٣٢

اسم الكتاب : وسائل تحسين النسل البشري
المؤلف : دكتور حاتم أمين محمد عبادة
الناشر : دار الفكر الجامعي
٢٠ شارع سوتير. الإسكندرية. ت: ٤٨٤٣١٣٢ (٠٣)

E.Mail : Magdy_Kozman2010@yahoo.com

حقوق التأليف : جميع حقوق الطبع محفوظة، ولا يجوز إعادة طبع أو
استخدام كل أو جزء من هذا الكتاب إلا وقتاً للأصول العلمية
والقانونية المتعارف عليها.

الطبعة : الأولى
سنة الطبع : 2012
رقم الإيداع : ٢٠١٢/١٩٦٨
ترقيم دولي : 978 - 977 - 379 - 193 - 8

مُقَدِّمةٌ

الحمد لله الذي نشر بقدرته البشر وصرف بحكمته وقدر وابعث
محمدًا إلى كافة أهل البدو والحضر ، فأحل وحرم وأباح وحظر
وابتلاء في بداية النبوة بمداراة من كفر ، فدخل دار الأرق فاختفى
واستتر إلى أن أعز الله الإسلام ب الرجال كأبى بكرٍ وعمر ؛ فصلوات
الله وسلامه عليه وعلى آله الميامين الغرر ما هطلت العمامات بتهتانِ
المطر وهدللت الحمامات على أفنانِ الشجر ، وسلم تسلیماً كثيراً على
سيد البشر .

اعتنت الشريعة الإسلامية الغراء بالتكاثر والتناслед عناية
عظيمة باعتبار التناслед هو الوسيلة لبقاء النوع الإنساني الذي به
يتتحقق مقصداً هاماً من مقاصد الشريعة الغراء ألا وهو حفظ النسل
وإبقاء النوع الإنساني الذي به يحصل إعمار الأرض ، وتحقيق
الغاية العظمى التي من أجلها خلق الله الخلق ألا وهي العبادة ، وفي
هذا الصدد بقول الإمام الشاطبي : اتفقت الأمة بل سائر الملل على
أن الشريعة وضعت للمحافظة على الضرورات الخمس وهي :
الدين والنفس والنسل والمال والعقل ، وعلمهما عند الأمة
كالضروري⁽¹⁾

(1) الموافقات للإمام الشاطبي 2/17 ط دار المعرفة - بيروت - لبنان .

وقال العلامة الشنقيطي رحمه الله : " حفظ النسل من
الضرورات الأساسية التي اتفقت الشرائع والملل على حفظها
والاعتناء بها حيث إنه لو عدم النسل ، لم يكن في العادة بقاء⁽¹⁾.
والناظر في الشريعة الإسلامية يجد فيها الكثير من المظاهر

التي تهتم بهذه القضية ومن أهم هذه المظاهر ما يلى :

أولاً : حددت الشريعة الإسلامية للنسل طريقاً واضح المعالم
وفق المنهج الرباني حتى يحصل هذا التناسل على نحو يحقق
المقصود منه ، فشرعت له الزواج ورغبت فيه فقال سبحانه : «
وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا
فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ »⁽²⁾ ، وقال سبحانه :
«وَمَنْ آتَاهُنَا أَنْ خَلَقْنَا لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلْنَا
بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ»⁽³⁾ ، إلى غير
ذلك من الآيات التي تحت المسلم على الزواج .

ثانياً : جعلت الشريعة الإسلامية تحصيل الولد وابتغائه هو
المقصود الأعظم من النكاح ، فكان ابتناء الولد هو أسمى أهداف
الزواج التي قصدها الشريعة الإسلامية ، ولا عجب في هذا لأن
الولد هو الأصل الذي وضع له الزواج ، والمقصود إبقاء النسل
وألا يخلو العالم من الجنس البشري لهذا قال الغزالى رحمه الله :

(1) الشيخ محمد الأمين الشنقيطي - منهج التشريع الإسلامي وحكمته - ص 44
ط دار مكتبة التراث بدون تاريخ .

(2) النور : (32)

(3) الروم : (21)

"وفي النكاح فوائد خمس : الولد وهو الأصل ، وله وضع النكاح ،
والمقصود إبقاء النسل وألا يخلو العالم من جنس الإناث⁽¹⁾"

ومن أجل هذا تمنى الأنبياء والمرسلون عليهم صلوات الله
وتسليماته أجمعين الذرية الصالحة التي يمتد بها وجودهم ، ويطول
بها ذكرهم ، فها هو نبى الله إبراهيم يمد يديه ضارعاً إلى ربِّه أن
ييهبه الذرية الصالحة فقال سبحانه : «فَبَشِّرْنَاهُ بِغُلامٍ حَلِيمٍ»⁽²⁾ ،
وكذلك طلب نبى الله زكريا عليه السلام الذرية فقال سبحانه على
لسان زكريا : «رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَذْنَكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعٌ
الدُّعَاءِ»⁽³⁾

ثالثاً : وضعت الشريعة الإسلامية الأحكام التي تضمن سلامة
النسل وبقاءه على النحو الذي يحصل منه المقصود الأعظم ، وكان
من أهم هذه الأحكام :

1- حرمت الشريعة على الإنسان قتل ولده بالاعتداء عليه أو
إجهاصه ، لتوقع الفقر والفاقة كما كان معهوداً في الجاهلية الأولى
، فقال سبحانه في معرض النهي عن ذلك : «وَلَا تَقْتُلُوا أُولَادَكُمْ
خَشْيَةً إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَلَا يَأْكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْنًا كَبِيرًا»⁽⁴⁾ ،
جعل سبحانه قتل الولد نهاية الجهل والضلal .

(1) إحياء علوم الدين للغزالى / 24 ، ط دار المعرفة - بيروت - بدون تاريخ.

(2) الصفات: (101)

(3) آل عمران: من الآية (38)

(4) الإسراء: (31)

2- حرمت الشريعة كل ما يترتب عليه إضرار بالنسل فحرمت الزنا فقال سبحانه : «وَلَا تَقْرِبُوا الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا»⁽¹⁾ ، ورتبت عليه عقوبات جسمية ، وما ذلك إلا لحماية الأعراض ، والنسل من الضياع ، والاختلاط .

3- أمر المولى سبحانه بإتيان النساء في موضع الحرج والنسل ، حتى يتحقق المقصود الأول من الجماع ، وهو الولد فقال سبحانه : «نِسَاؤُكُمْ حَرَثٌ لَّكُمْ فَأْتُوا حَرَثَكُمْ أَنَّى شِتْنَمْ»⁽²⁾ رابعا : اعتبر الإسلام الأولاد زينة الحياة الدنيا فقال سبحانه : «الْمَالُ وَالنِّنْوَنَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»⁽³⁾ ، فقد جعلهم الله سبحانه المحور لكل زينة في هذه الحياة الدنيا ، حتى إن الإنسان لتقطع صلته بكل زينة إذا ما انقطعت حياته الدنيوية باستثناء زينة الذرية ، والأولاد فبهم يستمر بقاوه وذكره وعن طريقهم يتواصل عمله فلا ينقطع ، فعن أبي هريرة أنَّ رَسُولَ اللَّهِ قَالَ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ انْقَطَعَ عَنْهُ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةِ إِلَّا مِنْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَذْعُو لَهُ»⁽⁴⁾ .

خامسا : جعل المولى سبحانه الولد هبة لعباده فقال سبحانه : «يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ ذُكُورًا»⁽⁵⁾ ، ومن المعلوم

(1) الإسراء: (32)

(2) البقرة: من الآية (223)

(3) الكهف: من الآية (46)

(4) أخرجه مسلم في صحيحه بباب ما يتحقق للإنسان من الشواب بغير وفاتته 1255H/3/1631 ، وأحمد في مسنده 372/2 ح 8831

(5) الشورى: من الآية (49)

أن الله تعالى لا يهب ولا يتكرم على عباده بما هو شر ، ولكن ينعم بما هو خير عظيم ، وقال سبحانه : « وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلَّا هَدَيْنَا »⁽¹⁾ فقد ساق الله سبحانه هذه الآية في معرض تعداد النعم على إبراهيم عليه السلام إلى غير ذلك من الآيات التي توضح أن الولد هبة الله ، وأن هبة الله لابد وأن تكون في غاية الخيرية ومنتهى النفع .

سادسا : اعتبار الشريعة الإسلامية الولد قرة عين والديه ، ونعمة كبرى يجب شكر الله عليها فقال النبي ﷺ : فيما روت له أسماء بنت يزيد الأنصارية رضي الله عنها أن النبي ﷺ من في المسجد وعصبة من النساء قعود ، فألوى بيده إليهن بالسلام ، ثم قال : إِيَّاكَنَّ وَكُفَّرَانَ الْمُتَعَمِّينَ إِيَّاكَنَّ وَكُفَّرَانَ الْمُتَعَمِّينَ ، قالت إِحْدَاهُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَعُوذُ بِاللَّهِ يَا نَبِيَّ اللَّهِ مِنْ كُفَّرَانَ اللَّهِ ، قَالَ : بَلَى إِنِّي أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ تَطُولُ أَيْمَانُهُنَّ ، وَيَطُولُ تَعْنِيسُهُنَّ ، ثُمَّ يُرَوِّجُهُنَّ اللَّهُ الْبَعْلُ وَيَقِيدُهُنَّ الْوَلَدَ وَقُرْةُ الْعَيْنِ ، ثُمَّ تَغْضِبُ الْغَضْبَةَ ، فَقَسْمٌ بِاللَّهِ مَا رَأَتْ مِنْهُ سَاعَةً خَيْرٌ قَطُّ مِنْ كُفَّرَانِ نِعَمِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ذَلِكَ مِنْ كُفَّرَانِ الْمُتَعَمِّينَ⁽²⁾ .

(1) الأendum: من الآية(84)

(2) أخرجه أحمد في مسنده 6/457 ح 27630 قال الهيثمي في المجمع : رواه أحمد وفيه شهر بن حوشب وهو ضعيف وقد وثق ، وعن أسماء بنت يزيد أن رسول الله ﷺ خرج إلى النساء في جانب المسجد فإذا أنا معهن فسمع أصواتهن ، فقال : يا معاشر النساء إنكم أكثر حطب جهنم ، فناديت رسول الله ﷺ وكانت جريئة على كلامه ، فقلت يا رسول الله لم قال إنكم إذا أعطين لم تشكنن وإذا ابتنين لم تصبنن وإذا أمسك علیکن شكونن وإیساکن وكفر

ففي هذا الحديث دلالة واضحة على كون الولد من أجل النعم التي تستوجب الشكر ، لا الجحود والنكران ، وفيه تصريح أيضاً بجعل الولد هو فرة العين ، إذ لو كان شرأً ما ساقه الله مساق النعم التي تستوجب الشكر ، ولما صرخ بكونه فرة العين .

سابعاً : حثت الشريعة كلاً من الرجل والمرأة عند إرادة الزواج بحسن اختيار كل إنسان لشريكه وجاء هذا في أحاديث عدّة منها ما روتته عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : تَخِيرُوا لِنُطْفَكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ⁽¹⁾ ، وما ذلك إلا لما لهذا الاختيار من أثره الكبير على النسل والذرية ، فالابن يتوارث من آبائه ليس صفاتهم الشكلية والخلقية فحسب ، بل قد يرث ما بهم من أسماء وعلل .

المنعمين ، فقلت يا رسول : الله وما كفر المنعمين ، قال : المرأة تكون عند الرجل وقد ولدت له الولدين والثلاثة ، فتقول ما رأيت منك خيراً فقط ، رواه الطبراني وفيه شهر وهو ضعيف وقد وثق وبقية رجاله رجال الصحيح .

مجمع الزوائد 311/4

(1) أخرجه ابن ماجه في سنته بباب الْأَكْفَاءِ 1/633 ح 1968 ، والشهاب في مسنده لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله القضاوي 1/290 ح 667 ط مؤسسة الرسالة - بيروت - 1407 - 1986 ، ط ثانية ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، والبيهقي في السنن الكبرى بباب اعتبار الكفاءة بن عبد المجيد السلفي ، والبيهقي في السنن الكبرى بباب اعتبار الكفاءة 7/133 ح 13536 ط مكتبة دار الباز - مكة المكرمة - 1414 - 1994 ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وصححه الحاكم فقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، مستترك الحكم 2/177 ح 2688

وهذا الاهتمام إن دل على شيء فإنما يدل على أهمية الأسرة في الإسلام باعتبارها اللبننة الأولى للمجتمع إن صلحت صلح المجتمع ، وإن قويت قوي المجتمع ، وإن تطورت تطور المجتمع ، وعلى العكس إن فسست فساد المجتمع ، وإن ضعفت ضعف المجتمع ، وإن تخلفت وتمزقت تخلف المجتمع وتمزق ، وهكذا .

ومع التقدم العلمي الهائل خاصة فيما يتعلق بمجال الهندسة الوراثية⁽¹⁾، تمكن العلماء من الوصول إلى بعض الأسرار العلمية عن الأسباب المؤدية إلى الأمراض في النسل والذرية بتوارث الأبناء هذه المسببات من آبائهم ، ومن هنا ظهرت قضية تحسين النسل البشري ، حيث أدى هذه التطور الهائل في مجال الإنجاب والهندسة الوراثية إلى وجود العديد من الوسائل التي يمكن عن طريقها تفادي الأمراض والأسقام ، أو إنجاب أطفال بمواصفات أخلاقية وشكلية معينة ، وسوف يأتي الحديث عن تلك الوسائل الحديثة ، ومدى شرعية استخدامها في هذا الغرض ، ثم أتبىع هذا الحديث ،

للهندسة الوراثية تعريفات متعددة منها :

1— عرفت بأنها: نقل مقاطع من الحمض النووي لكان حي وإيلاجهما في حمض كان آخر لإنتاج جزئ هجين . د/ إيداً أحمد إبراهيم – الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع ص33 ط دار الفتح – عمان ط أولى 2003 م

2— مجموعة وسائل تهدف إلى إجراء تبديل أو تعديل أو إضافة انتقائية للمادة الوراثية عن طريق الدخول للحمض النووي في الخلايا الحية . د/ عبد الناصر أبو البصل – الهندسة الوراثية من المنظور الشرعي – بحث

ضمن كتاب دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة 698/2

بالمنهج الذى تفردت به الشريعة الإسلامية في تحسين النسل البشري دون الدخول أو اللجوء إلى هذه الإشكالات العلمية ، فيتضح لنا مدى صلاحية الشريعة لكل حادثة ونازلة ، وسوف ينتظم الحديث في هذا البحث على النحو التالي :

المقدمة : وفيها الحديث عن أهمية البحث .

الفصل الأول

وسائل تحسين النسل الطبيعية

و فيه أربعة مباحث

المبحث الأول : ماهية تحسين النسل وتاريخه .

و فيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : مفهوم تحسين النسل وما هيته .

المطلب الثاني : نبذة تاريخية عن تحسين النسل البشري .

المطلب الثالث : العلاقة بين تحسين النسل البشري وتحديد النسل .

المبحث الثاني : الفحص الوراثي وأثره على تحسين النسل .

و فيه مطالب خمس

المطلب الأول : حقيقة الفحص الوراثي .

المطلب الثاني : إيجابيات الفحوص الوراثي وسلبياته .

المطلب الثالث : موقف الفقه الإسلامي من الفحص الوراثي قبل الزواج .

المطلب الرابع : حكم الفحص الوراثي قبل الحمل .

المبحث الخامس : الفحص الوراثي أثناء الحمل .

المبحث الثالث : العلاج الجيني وأثره على تحسين النسل .

وفيه مطالب ثلات

المطلب الأول : ماهية العلاج الجيني .

المطلب الثاني : استخدام المعالجة الجينية بين الزوجين لتحسين النسل .

المطلب الثالث : تحسين النسل البشري عن طريق نقل الجنين من أجنبى .

المبحث الثالث : اختيار جنس الجنين وأثره على تحسين النسل .
وفيه أربعة مطالب

المطلب الأول : تعريف الجنين وبيان المقصود باختيار جنس الجنين .

المطلب الثاني : الجوانب الإيجابية والسلبية لاختيار جنس الجنين .

المطلب الثالث : موقف الفقه الإسلامي من تحسين النسل عن طريق اختيار جنس الجنين .

المطلب الرابع : الضوابط والقيود الواجب توافرها عند اختيار جنس الجنين لتقادى الأمراض الوراثي .

المبحث الرابع : تحديد النسل وأثره على تحسين النسل .
وفيه مطلبان

المطلب الأول : مفهوم تحديد النسل .

المطلب الثاني : الموقف الشرعى من تحسين النسل عن طريق تحديد النسل الدائم .

الفصل الثاني

وسائل تحسين النسل في الشريعة الإسلامية

وفيه مبحثان

المبحث الأول : وسائل تحسين النسل السلوكية والأخلاقية .

المبحث الثاني : وسائل التحسين الخلقي للنسل البشري .

الفصل الأول
وسائل تحسين النسل
الطبية

المبحث الأول

ماهية تحسين النسل وتأريخه

وفيه مطالبه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

مفهوم تحسين النسل وما هيته

المطلب الثاني

نبذة تاريخية عن تحسين النسل البشري

المطلب الثالث

العلاقة بين تحسين النسل البشري وتحديد

النسل

المطلب الأول

مفهوم تحسين النسل وما هيّته

كلمة التحسين مأخوذة من الحسن ، والحسن ضد القبح ونقضه ، قال الأزهري : الحسن نعت لما حسن ، حسنت الشيء تحسينا زينته وأحسنت إليه وبه⁽¹⁾ ، يقال : أحسن أى فعل ما هو حسن ، وفي التنزيل العزيز «إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ»⁽²⁾ ، وفي التنزيل العزيز «وَصَوَرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُورَكُمْ»⁽³⁾ ، ويقال : حاسنه أى عامله بالحسنى ، وحسن الشيء جعله حسنا وزينه ورقاه وأحسن حالته ، وتحسن تجمل وتزين ، استحسنه عده حسنا ، والأحسن الأفضل⁽⁴⁾ ، وفي التنزيل العزيز «الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقُولَ فَيَتَبَّعُونَ أَحْسَنَهُ»⁽⁵⁾ .

أما النسل فمعناه : الخلق ، والولد ، والذرية ، والجمع أنسال ، يقال تناسل بنو فلان : إذا كثر أولادهم ، ويقال : تناسلوا أى ولد بعضهم من بعض ، ومادة النسل مقترنة بمعنى الكثرة ، يقول

(1) لسان العرب 13/114 دار صادر - بيروت ط الأولى

(2) الإسراء من الآية رقم 7

(3) غافر: من الآية رقم 64

(4) المعجم الوسيط 1/174 ط دار الدعوة تحقيق / مجمع اللغة العربية، تهذيب اللغة 4/182، جمهرة اللغة 1/535، معجم مقاييس اللغة 2/57 ط دار الفكر 1399هـ - 1979م. تحقيق عبد السلام محمد هارون

(5) الزمر من الآية رقم 18

الفيومى : النسل الولد ، ونسل نسلاً من باب ضرب ضرباً أى كثراً نسله ، ويطلق لفظ النسل على ولد الإنسان ، وكذا الحيوان ، وقد ورد في القرآن الكريم ما يؤيد هذا ويدعمه فقال سبحانه : «إِذَا تَوَلَّتْ سَعَى فِي الْأَرْضِ لِتُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْكِلَ الْحَرَثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ»⁽¹⁾ ، فالنظر في سبب نزول الآية نجد أنها نزلت في نفاق الأخنس بن شريق الذي عمد إلى أموال المسلمين فأحرقها وإلى حمرهم فعقرها ، فدل على أن النسل كما يطلق على ولد الإنسان كذا يطلق على ولد الحيوان ، وقال سبحانه : « ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَةً مِنْ سُلْطَةِ مِنْ مَاءِ مَهِينٍ »⁽²⁾ ، فالنسل في الآية هو نسل الإنسان وذراته⁽³⁾.

أما تعريف تحسين النسل كمصطلح مركب من هاتين الكلمتين فقد جاءت له تعاريفات كثيرة منها :

1- تحسين النسل هو : دراسة جميع قوانين الوراثة التي يمكنها تحسين العرق الإنساني .

وهذا التعريف جعل تحسين النسل مجرد دراسة في قوانين الوراثة ، والحقيقة أن تحسين النسل أكبر من ذلك ، لأن له طرق

(1) [البقرة الآية 205]

(2) السجدة الآية 8

(3) لسان العرب 660/11 ، المعجم الوسيط 919/2 ، أساس البلاغة 630/1 ط

دار الفكر - 1399هـ 1979م

متعددة متشعبة ، فمنها ما هو مبني على قوانين الوراثة ومنها ما ليس مبنياً عليها .

2 - هو : العلم الذي يتعامل مع جميع المؤشرات التي تؤدي إلى تحسين وراثي .

وهذا التعريف جعل تحسين النسل علمًا من العلوم ، والحقيقة أنه ليس علمًا قائماً بذاته ، لأنه إنما يعتمد على علوم أخرى كعلم الوراثة وبعض علوم الطب وغيره ؛ لذا فوصفه بالعلم كبير في حقه .

3 - هو : علم تطوير العرق الإنساني ويتصل ذلك بتحسين ظروف المعيشة والبيئة العقلية والنفسية والأدبية لمصلحة الأجيال القادمة ويشمل الانتقاء الجنسي وتطوير التعاون وال العلاقات الاجتماعية بين الجنسين .

وهذا التعريف جعل تحسين النسل علمًا من العلوم ، وهو في الحقيقة ليس علمًا قائماً بذاته ⁽¹⁾ .

4 - وعليه يمكن تعريف تحسين النسل بأنه : اتباع الطرق المبنية على قوانين الوراثة التي تستخدم كل الوسائل التي يمكن من

(1) د/ إسماعيل غازى مرhaba - تحسين النسل دراسة طيبة فقهية - بحث ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني بعنوان القضايا الفقهية المعاصرة - السجل العلمي لمؤتمر الفقه الإسلامي الثاني قضايا طيبة معاصرة ج 2

خلالها تحسين العرق الإنساني ، وبعبارة أخرى هو : صيانة أجيال المستقبل من العيوب الوراثية والأمراض المتوقعة⁽¹⁾ .

(1) د/ عبد الفتاح إدريس - تحسين النسل جينياً باختيار الأزواج الحاملين لصفات وراثية - مقال منشور بمجلة الوعى الإسلامي بتاريخ 17/7/2008م عدد رقم 515 ، د / ست البنات خالد محمد على - مخاطر خفية وراء برامج خدمات الصحة الإنجابية - بحث منشور على الشبكة الدولية ص 40 .

المطلب الثاني

نبذة تاريخية عن تحسين النسل البشري

أولاً تحسين النسل قديماً .

أرجع كثير من الباحثين والكتاب فكرة اكتشاف الصفات الوراثية وأثرها على النسل إلى أفلاطون وأفكاره حول تربية وغihad نسل أفضل ، أو اكتشاف مندل لقانون الوراثة ، ودعوة جالتون إلى اليوجينيا وتطورها .

وبامعان النظر قليلاً نجد أن تسجيل الأمراض الوراثية قد بدأ قبل هؤلاء بآلاف السنين ، وهى حقيقة تؤكدها رسومات وتماثيل قدماء المصريين مثل تمثال أسرة القزم سنب ، الموجودة ضمن مقتنيات المتحف المصرى ، وكذا لوحظ انتقال بعض الصفات الواضحة وراثياً مثل زيادة عدد أصابع اليد غالباً ست أصابع بدلاً من خمس ⁽¹⁾، بل اكتشف العرب قبل الإسلام مدى تأثير هذه الصفات ولانتقالها إلى النسل ، حتى كانت لهم أفكار حول تحسين النسل ، فشاع في الجاهلية قبل الإسلام نوعاً من النكاح كان الهدف منه تحصيل صفات وراثية معينة وها النوع من النكاح هو ما يعرف بنكاح الاستبضاع ففي الحديث الذي رواه عروة بن الزبير أنَّ عائشة رضي الله عنها أخبرته أنَّ النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء : فنكاح منها نكاح الناسِ اليوم يخطبُ الرجلُ إلى

(1) د/ سامية التمامي - الوراثة البشرية بين الحاضر والمستقبل ص 12 ط

مركز الأهرام لترجمة ونشر 1996م

الرَّجُلِ وَلِيَتَهُ أَوْ ابْنَتَهُ ، فَيَصِدِّقُهَا ثُمَّ يَنْكِحُهَا ، وَنِكَاحٌ آخَرُ كَانَ الرَّجُلُ
يَقُولُ لِامْرَأَتِهِ إِذَا طَهَرَتْ مِنْ طَمْتَهَا أَرْسَلِي إِلَى قَلَانِ فَاسْتَبْضِعِي مِنْهُ
وَيَعْتَزِلُهَا زَوْجُهَا وَلَا يَمْسُهَا أَبْدًا حَتَّى يَتَبَيَّنَ حَمْلُهَا مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ
الَّذِي تَسْتَبْضِعُ مِنْهُ ، فَإِذَا تَبَيَّنَ حَمْلُهَا أَصَابَهَا زَوْجُهَا إِذَا أَحَبَّ ،
وَإِنَّمَا يَفْعُلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي نَجَابَةِ الْوَلَدِ ؛ فَكَانَ هَذَا النِّكَاحُ نِكَاحٌ
الِاسْتِبْضَاعِ⁽¹⁾ ، قَالَ ابْنُ حَجْرٍ : وَإِنَّمَا يَفْعُلُ ذَلِكَ رَغْبَةً فِي
نَجَابَةِ الْوَلَدِ ، أَيْ اِكتِسَابَاً مِنْ مَاءِ الْفَحْلِ ، لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَطْلُبُونَ ذَلِكَ
مِنْ أَكَابِرِهِمْ وَرَؤْسَائِهِمْ فِي الشَّجَاعَةِ أَوِ الْكَرْمِ أَوِ الْغَيْرِ ذَلِكَ⁽²⁾.

وَمَا يُؤَكِّدُ سُعَةُ مَعْرِفَةِ الْعَرَبِ بِتَحْسِينِ النَّسْلِ وَاسْتِفادَتِهِمْ مِنْهُ
فِي مَجَالِ التَّطْبِيقِ الْعَمَلِيِّ قَوْلُ النَّابِغَةِ الْذِيَّانِيِّ :

فَتَى أَمْ تَلَدَّهُ لَهُ بَنْتُ عَمِّ قَرِيبَةَ

فِيضُوِيُّ وَقَدْ يَضُوِيُّ وَلِيدُ الْأَقْارِبِ

هُوَ ابْنُ عَمِّ غَرِيبَاتِ النَّسَاءِ وَإِنَّمَا

نُو الشَّائِنُ أَبْنَاءُ النَّسَاءِ الْغَرَائِبِ⁽³⁾

وَقَالَ آخَرُ :

وَاتَّرَكَ بَنْتَ الْعَمِّ وَهِيَ قَرِيبَةَ

مَخَافَةً أَنْ تَضُوِيَ عَلَى سَلِيلِي

(1) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ 15/7 ح 5127 ط دَارُ طوقِ النَّجَاهَ ط أولى
1422هـ ، وَأَبْوَ دَاؤِدَ فِي سَنَنِهِ 2/249 ح 2274 ط دَارُ الْكِتَابِ الْعَرَبِيِّ -
بَيْرُوت

(2) فَتْحُ الْبَلَارِيِّ 9/158 ط دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوت ، 1379 ، وَانتَظِرُ عَوْنَ الْمَعْبُودِ
شَرْحُ سنَنِ أَبْيَ دَاؤِدَ 6/260 ط دَارُ الْكِتَابِ الْعَلَمِيِّ - بَيْرُوت ط ثَانِيَّةَ ، 1415

(3) الْبَيْتُ مِنْ الْبَحْرِ الطَّوِيلِ لِلنَّابِغَةِ الْذِيَّانِيِّ ، بِيَوْانِ النَّابِغَةِ 1/13

وفي مثله لأخر:

أُنذِرْ من كَانَ بَعِيدَ الْهَمَ تزوِيجُ أَوْلَادَ بَنَاتِ الْعَمَ

وفي مثله لأخر:

تركت بَنَاتِ الْعَمَ واقتادني الهوَى

إِلَى ابْنَةِ عَالِيِ الذِّكْرِ مِنْ آلِ فَارَسِ⁽¹⁾

ثم جاء الإسلام وهدم هذا النوع من النكاح وغيره من الأنكحة الأخرى التي لا تحقق المقصود الأسمى للزواج ، بل جاء الإسلام بالمنهج القوي للتزاوج والإنجاب على وفق ما يريد المولى سبحانه، ووضح من الوسائل ما يمكن باتباعه تحقيق النسل الصالح كما سيأتي حين الحديث عن وسائل تحسين النسل في الشريعة الإسلامية.

وهذا كله يؤكد أن فكرة تحسين النسل لم تكن وليدة العصر الحديث أو نتاجاً للتقدم العلمي في مجال البيولوجيا كما زعم البعض ، بل استطاع الإنسان في العصور القديمة أن يدرك أن بعض الصفات تنتقل من الآباء والأجداد إلى الأولاد والأحفاد ، لكن هذه العصور السابقة لم تتمكن معارف الإنسان فيها من تفسير هذه الظاهرة علمياً حتى جاء القرن العشرين وأعطى العلم تفسير لهذه الظاهرة التي لاحظها القدماء⁽²⁾.

(1) الأشياه والنظائر من أشعار المتقدمين 55/1

(2) د/ محمد رافت عثمان - البصمة الوراثية ودورها في إثبات النسب - بحث ضمن كتاب قضايا فقهية معاصرة الصادر عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عدد رقم 134 لسنة 2006م ط الثانية .

ثانياً : تحسين النسل حديثاً .

بدأت فكرة تحسين النسل البشري في العصر الحديث في أواخر القرن التاسع عشر على يد العالم الإنجليزي البارز فرانسيس جالتون ابن خالة تشارلز داروين ، وقد اقترح جالتون إمكانية تحسين النسل البشري بنفس الطريقة التي تربى بها النباتات والحيوانات ، خاصة بعد أن أعيد اكتشاف قوانين مندل ، فوضع جالتون برنامجاً لتحسين النسل البشري ، وأطلق عليها اسم اليوجينيا ، واشتق هذا المصطلح من أصل إغريقي يعني " نبيل المحتد طيب الأرومة " ، وكان هدفه من خلال اليوجينيا تحسين سلالة الإنسان بالخلص مما يسمى بالصفات غير المرغوبة ، وإثمار الصفات المرغوبة ، وقال جالتون معبراً عن هذه الفكرة حول تحسين النسل البشري : أن ما تتجزء الطبيعة على نحو أعمى وجائز قد ينجزه الإنسان بحكمة وسرعة وعطف ، يقصد بذلك أن الإنسان يستطيع أن يتحكم في مسار التطور الإنساني ، وأن يدفع بهذا التطور في الاتجاه الذي يريد .

وفي عام 1869م ألف جالتون كتاباً بعنوان " العبرية الوراثية " بلور في هذا الكتاب نظرياته حول تحسين النسل البشري عن طريق وراثة الصفات من الآباء وركز فيه على توارث صفة العبرية واستيلاد الأقوى والأصلح وراثياً كالعاقدة والأدباء والعلماء ، وتعقيم الأضعف الذي يخشى أن يورث الصفات الضعيفة لأبنائه ، بل ذهب إلى أبعد من هذا ، حيث دعى إلى قتل الأطفال الذين ولدوا

وهم يحملون صفات وراثية غير مرغوبة ، حتى لا تشيع هذه الصفات في المجتمع الانجليزي .

وفي عام 1904م تمكن جالتون من إنشاء أول معهد أكاديمي لعلم الوراثة بلندن ، وأطلق عليه اسم المختبر الوطني لعلم تحسين النسل الإنساني ، ثم غير اسمه إلى مختبر جالتون ، وذلك لرفع الحرج الذي سببه الاسم القديم .

إلا أن جالتون لم يستطع أن يحقق تلك النظرية لقلة الأدوات والتطور العلمي في تلك الفترة التي عاشها ، وسرعان ما ذاعت هذه الأفكار التي نادى بها جالتون ، ووضع لها الأسس في الأوساط الأوروبية في بداية القرن العشرين ، وأصبح لها أتباع ومؤيدين في بريطانيا وأمريكا وألمانيا وغيرها من الدول ⁽¹⁾.

ونتيجة لسريان هذه الأفكار التي أتى بها جالتون أجريت أول تجربة لتحسين النسل البشري في ألمانيا في عام 1886م تحت إشراف إلزابيث نيتشه أخت الفيلسوف الألماني الشهير نيتشه ، حيث قامت باختيار عدد السكان من مناطق سكسونيا وإرسالهم إلى براغواي ليؤسسوا مجتمعاً مختلفاً عن سكان البراغواي الأصليين ، حيث إنهم يتمتعون بسلالة وراثية راقية ، وكان الهدف من هذه

(1) د/ موسى الخلف – العصر الجينومي – ص 179 ط عالم المعرفة الكويت 2003 ، دانيل كيفلس – من تحت معطف اليوجينيا – ضمن كتاب الجينوم البشري القضايا العلمية والاجتماعية ص 13 ترجمة د/ أحمد مستجير ط

التجربة هو استتسال سلالة بشرية جديدة على أن تكون نقية الدم وتحتاج بقدرات وراثية خارقة⁽¹⁾.

وفي بدايات القرن العشرين ظهرت العديد من النوادى الأهلية
التي تهتم بتحسين النسل البشرى ، وتقديم الدعم المالى للعائلات
الأصلح وراثياً لتحفيزها على الإنجاب ، وفي هذه الفترة تم إخفاء
آلاف المواطنين الأضعف وراثياً ، حتى لا يورثون هذه الصفات
غير اللائقة بالمجتمع للأجيال المقبلة .

وفي عام 1910م حدث أول التحام بين البحث اليوجيني والسياسة العامة في إنجلترا حين كان ونستون تشرشل وزير الداخلية للحكومة البريطانية في هذا الوقت ، وقد تبني فكرة إنجاب نسل أفضل يحمل صفات وراثية صالحة ، فقال : التكاثر السريع غير الطبيعي لجماعة المعتوهين ومخالف العقول الذين يتزاوجون كما هو الحال بين السلالات المزدهرة والنشطة والراقية كافة ، يشكل خطراً قومياً وعرقياً لا يطاق تفاقمه ، واعتقد أنه يجب تجفيف النبع الذي يغذي تيار الجنون هذا قبل مضي سنة .

وفي الولايات المتحدة الأمريكية ساعد مكتب التسجيل اليوجيني الحكومة الأمريكية في تحرير وسن قوانين التعقيم اليوجيني ، وأعلن في عام 1927م عن دستورية هذه القوانين عندما أعلن القاضي أوليفر وينجل هولمز أن من رأيه أن ثلاثة أجيال من البلهاء تكفي ، وكانت الولاية الفائزة في هذا المضمار هي ولاية

(1) د/ موسى الخلف - مرجع سابق ص 181

كاليفورنيا التي عقمت يوجينيا بدءاً من عام 1933م عدداً من الناس
يزيد على ما عقمنه الولايات الأخرى مجتمعة .

وفي ألمانيا تأثر الزعيم أدولف هتلر بأستاذه يوجين فيشر
صاحب كتاب المبادئ الأساسية للوراثة الإنسانية وعلم الصحة
العرقي ، لذا اتخد هتلر وأتباعه الطرق العلمية لتحسين النسل
بتصميم بالغ ، فالف هتلر كتابا سماه "حياتي" وذكر فيه أن كل من
ليس سليماً وجديراً من الناحيتين الجسدية والنفسية لا يحق له أن
يورث ما يعاني منه لأطفاله ، وعُرف عن هتلر أنه كان يحلم بما
يسميه استيلاد النخبة لتحسين النوعية الوراثية ، وتحقيقا لهذه الرؤية
الهتلرية اليوجينية أجريت في عهده عمليات تعقيم بواسطة أشعة
إكس لأربعين ألف شخص ، حتى لا ترث عنهم الأجيال القادمة ما
يسمى بالصفات الوراثية الدنيا .

وهذه الدعوة اليوجينية لتحسين النسل البشري وإن انتهت علناً
بهزيمة هتلر في الحرب العالمية الثانية ، إلا إنها أخذت في
الاستمرار بأشكال مختلفة ، وعادت للظهور مرة أخرى بعد إحراز
هذا التقدم العلمي ، وتمكن العلماء من فك رموز الشفرة الوراثية
للإنسان وإنهاء مشروع الجينوم البشري ، وفتح آفاق جديدة لتلافي
الأمراض والوقاية منها ، وتحمية الصفات الوراثية الغير مرغوب
فيها (1).

(1) دانييل كيفلس - الشفرة الوراثية للإنسان - ص 14 وما بعدها ط عالم
المعرفة الكويت 1997م

المطلب الثالث

العلاقة بين تحسين النسل البشري وتحديده

النسل

قد يتصور البعض انعدام العلاقة بين تحسين النسل البشري وتحديده⁽¹⁾ ، إلا إنه بإمعان النظر وقليل التدبر والوقوف على بعض الحقائق التاريخية نجد ارتباطاً وثيقاً بين التحسين والتحديد ، بل يمكن اعتبارهما وجهان لعملة واحدة .

وللوضريح هذه الرؤية ، فإن الكثير يعتقد سقوط اليوجينيا وانتهاءها بهزيمة هتلر وانتهاء الحرب العالمية الثانية ، إلا أن التعبير الدقيق كما صاغه الروفسيير أحمد مستجير سقطت اليوجينيا ولم يسقط اليوجينيون .

كان اليوجينيون قبل نهاية الحرب العالمية الثانية يعملون في العلن ، أما بعدها فقد اضطروا للعمل في الخفاء نظراً لارتباط مبادئهم بالنازية ، فبدأوا بممارسة اليوجينيا المستوره أو الخفية وزعوا الأدوار فيما بينهم لإعادة بناء اليوجينا ، كما أنهما أكدوا أيديولوجية تفوق الجنس الآري الأبيض ، وأخرى تعمل كى يصبح الإجهاض قانونياً في العالم بأسره ، وثالثة تطور وسائل منع الحمل

(1) تحديد النسل هو : وضع حد ينتهي عليه نسل الأولاد بتقرير من الأبوين أو من الدولة لغاية مراده بوسائل يظن أنها تمنع الحمل . الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - تنظيم النسل وتحديده - بحث مقدم للدورة الخامسة لمؤتمر

، ورابعة تعيد تسمية السيطرة على موارد العالم فتطلق عليها اسم الحفاظ على الموارد ، الخامسة تعمل في توجيهه تدريس علم اليوجينيا لمجتمع في النهاية كل هذه الأجزاء المتناثرة وتصاغ في صورة سياسية اجتماعية ، وأصبحت الجمعية الأمريكية لليوجينيا تعرف باسم جمعية دراسات البيولوجيا الاجتماعية ، واستغل المجموع والثغرات بالقوانين ليمكنا الأطباء اليوجينيين من ممارسة النشاط اليوجيني ، على أنه إجراء طبيعي يتم بناء على رغبة المريض ، وهدفهم من وراء هذا هو تخفيض أعداد سلالات بذاتها وتحويلها إلى شظايا عقيمة ، لاعتقادهم بوجود الكثير من المرضى والكثير من المختلفين ، الكثير من الصينيين ، الكثير من الهنود ، الكثير من العرب ، الكثير من الناس يزاحمون الإنسان الأبيض اليوجيني الأسمى ، ويربضون فوق أراضى وفي رة الثروة لا يستحقونها .

ويعتبر كبح جماح النمو السكاني من أبرز مهام الليوجينيا وقد شجعه نخبة من البيض ، تستخدم قوة المال في دفع الدول الفقيرة على أن تطلب إيداع جزء من ثروتها بهدف الاستيلاء على موارد العالم الثالث .

وفي مطلع القرن العشرين أصيّب كبار رجال الصناعة الأمريكية بالذعر عندما لاحظوا المعدل الكبير لنمو الأقليات والفقراة ووصول الملايين من المهاجرين إلى أمريكا ، وتوقعوا تغييراً جزرياً للوضع العنصري والعرقي للأمة في نفس الوقت والذي يهاجر فيه السود من الجنوب إلى الشمال بأعداد غير مسبوقة

، وخوفاً من أن تتراءى الأقليات لتفوق البيض عدداً ، ورأى رجال الصناعة أن الحل هو اليوجينيا ، فبدأ كبارهم مثل روكتيلر ، وهنري فورد وأندرو كارينجي ، وأفريل هاريeman ، وجد الرئيس الأمريكي بريسكوت بوش ، بتمويل حركة يوجينية تشجع الإجهاض والتعقيم والقتل الرحيم كحل لمواجهة هذه المشكلة ، بل إن عائلة هاريeman وهم شركاء بريسكوت بوش قد قاموا بتوفير التمويل لألمانيا النازية ، كما أنشأت مكتب التسجيل اليوجيني في كولد سبرينج هاريور وهو موقع مشروع الجينوم البشري حالياً

وبعد الحرب العالمية الثانية حققت اليوجينيا نجاحاً كبيراً في تطوير ونشر تنظيم النسل الذي بدأت فكرته في ثلاثينيات القرن الماضي بواسطة مارغريت سانجر 1883-1966م – والتي دعمت الحركة النازية في ألمانيا وعملت في علم الهندسة الوراثية للجنس البشري .

ثم أخذت اليوجينيا تطرق مدخلاً آخر وهو تحويل نمط الحياة والثقافة لسكان العالم الثالث كى يتتوافق أكثر مع نظرة الغرب المتمردة نحو الجنس والتناسل كما ظهر الاسم في عام 1950م باسم تحديد النسل ، وتحسين النسل ، وتنظيم الأسرة ، والأمومة والطفولة ، ثم الأمومة الآمنة ، ثم الصحة الإنجابية والجنسية ، وتنظيم الوالدية ، وكلها تعمل بنفس الذخيرة الأساسية ولنفس الغرض المطلوب عالمياً وهو تحديد وإيادة النسل في العالم خصوصاً في دو العالم النامي .

وفي هذا المعنى يقول الدكتور حسان حتحوت : " نقول تنظيم النسل وتحديده فما الفرق بينهما تاريخياً وقد عاصرت ذلك ، بدأت الحركة بشعار منع الحمل ، فلما أثارت غبارا غيرته لتحديد النسل ، فلما أثارت غبارا غيرته إلى تنظيم النسل ، أو تنظيم الأسرة بقصد المباعدة بين الأحمال وصولاً إلى العدد المناسب لكل أسرة من الأطفال " ⁽¹⁾

وأيضاً يقول الشيخ محمد أبو زهرة : " وتنظيم النسل أو ضبط النسل أو تحديد النسل ألفاظ متراوحة مؤداها تقليل النسل كما يقصد الكتاب منها ، وكما يقصد الذين يقومون بالعمل في تنفيذها بوزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة في مصر ، فإن الذين يفعلون ذلك والذين يروجون له يرددون أن النسل يتزايد ويتكاثر وقد ضاقت الموارد الطبيعية وأصبح ما تنتجه تلك الموارد لا يتنافى مع زيادة السكان المستمرة بنسبة عالية ، فلا بد من وقف ذلك النمو المتزايد ، وذلك يجعل النسل يكون على قدر ما يجيء من الموارد الطبيعية ذلك قولهم بأفواههم ، ولكنهم بدلوا بها غيرها ليخفوا على المسلمين المتدينين وقعاها ، ولكن تغيير اللفظ لا يجعل الحرام حلالاً ، ولا الممنوع مطلوباً ⁽²⁾.

(1) د. حسان حتحوت - تنظيم النسل وتحديده - بحث مقدم للدورة الخامسة لمجمع الفقه الإسلامي السابق ذكره العدد الخامس 1/87

(2) الشيخ محمد أبو زهرة - تنظيم الأسرة وتنظيم النسل ص 96 ط دار الفكر العربي القاهرة .

يقول د مصطفى التارزي : "وتتنظيم النسل أو ضبط النسل أو تحديد النسل أو التحكم في النسل أو تنظيم الولادية ، عبارات حديثة حلّت محلّ كلمة العزل المعروفة عند العرب وعند الفقهاء خاصة في القديم ، وهي كلها تتعلق بمعنى واحد ونؤول إلى نتيجة واحدة هي تحديد النسل ، وإنما استبدلوا أخيراً كلمة التحديد بالتنظيم ليخففوا من وقع معنى التحديد في نفوس الذين رفضوا التحكم في عملية الإنجاب⁽¹⁾ .

وفي هذا المعنى يقول آرثر كورماك موضحاً مقاصد الحضارة الغربية من الدعوة لتحديد النسل : "إن أهل الشرق سوف لا يلبسون إلا قليلاً حتى يطلعوا على حقيقة هذا الدجل ثم لا يغترونه لأهل الغرب ، لأنه استعمار من نوع جديد يهدف إلى دفع الأمم غير المتقدمة ولاسيما الأمم السوداء إلى مزيد من الذل ، والخسف حتى تتمكن الأمم البيضاء من الاحتفاظ بسيادتها " ⁽²⁾

وأبعد من هذا فإن صوت اليوجينيا وأصداءها قد بدأ يظهر واضحاً في أثناء انعقاد مؤتمر السكان والتنمية بالقاهرة في عام 1994 ، حيث كانت الأصوات تتعالى بتمكين المرأة وتحديد النسل والإجهاض ونشر الثقافة الجنسية للشباب والراهقين ، والحد من التزايد السكاني في الدول النامية ، ويعمل اليوجينيون من خلال منظمات أخرى لا يحمل عنوانها كلمة يوجينيا ، ويسعون بمزاج

(1) د/ مصطفى كمال التارزي - تحديد النسل - بحث مقدم لنورة المجمع الفقه الإسلامي الخامسة العدد الخامس 345/1

(2) د/ الزين يعقوب الزبير - مرجع سابق ص 122

من العرقية والعبقرية إلى الإجهاض ووأد الأطفال وما سموه بالقتل
الرحيم للمرضى والمسنين والتعقيم للرجال والنساء ، وتدریس
الجنس بصورة فاضحة ونشر وسائل منع الحمل ^(١).

(١) د/ ست البنات .. مرجع سابق ص 182

المبحث الثاني

الفحص الوراثي وأثره على تحسين النسل

وفيه مطالبات فحص

المطلب الأول

حقيقة الفحص الوراثي

المطلب الثاني

إيجابيات الفحص الوراثي وسلبياته

المطلب الثالث

موقف الفقه الإسلامي من الفحص الوراثي قبل

الزواج

المطلب الرابع

حكم الفحص الوراثي قبل الحمل

المطلب الخامس

الفحص الوراثي أثناء الحمل



المطلب الأول

حقيقة الفحص الوراثي

الفحص في اللغة : هو الاستقصاء في البحث عن الشيء ،

فيقال : فحص الأمر فحصا ، أى استقصى في البحث عنه ⁽¹⁾.

فكأن الطبيب يفحص الطبيب أى يبحث بوسائله الطبية عن

سبب المرض وعلته .

المقصود بالفحص الوراثي :

عرف الفحص الوراثي بتعريفات متعددة منها:

1— قراءة محتوى المادة الوراثية في الجين للوقوف على مدى

ما تحمله هذه المادة من التشوهات والأمراض الوراثية ⁽²⁾.

2— هو الوسيلة التي يمكن بواسطتها التعرف على حاملي

الأمراض في حالة الصفات الوراثية المتتحية ، وذلك بإجراء فحص

ودراسة جيناتهم لمعرفة سماتهم الوراثية ⁽³⁾.

وأقيل : هو الجزء الحيوي المتضمن لقدر من وحدات الحامض

النوى "دنا" يكفى لتحديد هوية شخص ما من خلال المعلومات

(1) المصباح المنير لأحمد بن محمد بن علي الفيومي المقرئ ص 240 ط المكتبة
العصرية بيروت ط ثانية 1997م ، مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن
عبد القادر الرازى ص 269 ط دار الحديث بدون تاريخ .

(2) د/ عبد الفتاح إدريس — الفحص الجيني في نظر الإسلام — بحث منشور
بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد 92/59

(3) د/ عارف على عارف — الاختبار الجيني والوقاية من الأمراض الوراثية من
منظور الإسلام — مجلة التجديد العدد الخامس .

الوراثية المحمولة على هذه الوحدات والمتمثلة في كيفية تتابع
الوحدات النيتروجينية وتسلاها فيها ، والمعروفة بالشفرة
الوراثية⁽¹⁾.

(1) د/ على محمد على - إفشاء السرطاني وأثره في الفقه الإسلامي ص 205
ط دار الفكر الجامعى ط أولى 2007م ، د/ السيد مهران - الأحكام الشرعية
والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر ص 185 توزيع دار النهضة
العربية ط أولى 2002م ، د/ أحمد شرف الدين - هندسة الإنجاب والوراثة
في ضوء الأخلاق والتشريع ص 72 ط المكتبة الأكاديمية ط أولى 2001م .

المطلب الثاني

إيجابيات الفحوص الوراثي وسلبياته

أولاً : إيجابيات الفحص الوراثي .

- 1- حماية المجتمع من انتشار الأمراض والحد منها ، والتقليل من أي كوارث تحدث هزات مالية وإنسانية للأفراد والأسر والمجتمعات ، خاصة لدى ارتفاع نسبة المعاقين في المجتمع ، وتأثيره المالي والإنساني من كون متطلباتهم أكثر من حاجات الأفراد الآخرين .
- 2- يمثل الإرشاد الوراثي محاولة لإنجاح أطفالاً أصحاء أسواء عقلياً وجسدياً ، وعدم انتقال الأمراض الوراثية التي قد يحملها الأبوين أو كلاهما إلى الأطفال⁽¹⁾ .
- 3- التشخيص المبكر للمرض الوراثي يساعد في سرعة وسهولة التخلص من هذا المرض الوراثي ، فمما لا شك فيه أن التشخيص المبكر للأمراض أياً كانت من أهم العوامل المساعدة في شفاء المرض .
- 4- مساعدة الأطباء على وصف الدواء المناسب لكل مريض على حده ، فمن المعروف أن الدواء نفسه يكون له تأثير مختلف من حيث القدرة على علاج المريض وذلك من مريض لآخر ، وسبب هذا التأثير المتفاوت على الرغم من أن البشر يحملون نفس النوع والعدد من الجينات الإنسانية إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في

(1) د/ علي محمد علي ، مرجع سابق ص 214

ترتيب حروف مورثاتهم التي تميز كل مخلوق على وجه هذه الأرض ، ومن ثم فإن الإرشاد الوراثي سيساعد في توضيح معالجة الداء بشكل مسبق⁽¹⁾ .

5- إثراء المعرفة العلمية عن طريق التعرف على المكونات الوراثية وتقسير وظائفها في حالات الصحة والمرض ، ومعرفة أساسيات الاعتلالات المرضية .

6- تقليل مساحة المرض داخل المجتمع ونشر الوعي الصحي عن طريق الاستشارة الوراثية⁽²⁾ .

ثانياً : سلبيات الإرشاد الوراثي

1- نتائج الإرشاد الوراثي ليست قاطعة في دلالتها على الإصابة بمرض معين في أغلب الأحيان⁽³⁾ .

2- الإرشاد الوراثي يكتفي بعض المشاكل الأخلاقية والاجتماعية والنفسية ، منها : عدم سرية الحفاظ على المعلومات ، والحرمان من بعض الوظائف ، والتأمين الصحي بسبب ما كشفته هذه الإرشادات من معلومات متوقعة⁽⁴⁾ .

(1) د/ موسى الخلف - العصر الجينومي - ص 97 سلسلة عالم المعرفة العدد رقم 294 لسنة 2003م

(2) د/ ناصر الميمان - نظرية فاحصة للإرشاد الجيني ص 811 بحث ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني

(3) د/ موسى الخلف - مرجع سابق ص 91

(4) د/ ناصر الميمان - مرجع سابق ص 812

3- العديد من الأمراض الوراثية لا تنتج عن سبب الوراثة من الوالدين ، بل قد يرجع سبب حدوثها إلى عوامل أخرى منها البيئة نظراً لنمط الحياة المختلف .

4- إيهام الناس أن إجراء الفحوص الوراثية سوف يقيهم من الأمراض الوراثية ، مع أن الفحص الوراثي لا يبحث إلا عن بعض قليل من الأمراض ، كما أنه وسيلة لتشخيص المرض وليس علاجاً في حد ذاته ، وإنما هو وسيلة إلى اتخاذ التدابير العلاجية بعد ذلك⁽¹⁾ .

5- أن الفحوص الوراثية تحمل من يقوم بها أعباء مالية كبيرة ، فهي ليست قاصرة على اختبار واحد فقط ، بل قد تمتد لتشتمل عدد الكروموسومات⁽²⁾ .

(1) د/ محمد على البار - نظرة فاحصة لفحوصات الطبيبة الجينية ص 655 ،
بحث ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري
والعلاج الجيني

(2) د/ على محمد على - مرجع سابق ص 216 ، الكروموسومات هي : تركيب بروتيني خيطي الشكل يحتوى على المادة الوراثية في كل نوع من الكائنات الحية وتسمى بالصبغيات ، وعددها في الإنسان ستة وأربعون . وتكون على شكل أزواج كل اثنين منها ملتصقان ببعضهما، وبالتالي فمجموعها ثلاثة وعشرين زوجاً ، منها اثنان وعشرون زوجاً تختص بصفات الجسم المختلفة ، والزوج الباقى هو المسئول عن تحديد صفات الصفات المتعلقة بالذكورة والأنوثة . د/ محمد على البار - خلق الإنسان بين الطب والقرآن ص 125 ط الدار السعودية ط الحادية عشر 1999م ، دانييل كيفلس - الشفرة الوراثية للإنسان - ترجمة د/ أحمد مستجير سلسلة عالم المعرفة العدد 217 لسنة 1997م ص 409

المطلب الثالث

موقف الفقه الإسلامي من الفحوص الوراثي قبل الزواج

ما لا شك فيه أن إجراء الفحوص الوراثية للمقبلين على الزواج إنما هي مسألة حديثة أفرزها هذا التقدم المذهل الذي حققه العلماء في مجال الوراثة البشرية ، لذا فإن هذه المسألة قد تجاذب أطراف بحثها الأطباء والفقهاء المعاصرون ، ولو ظهرت هذه المسألة في عصر من عصور الفقهاء القدامى لامتلأت مراجعهم بالنصوص والنقول فيها ، وعلى الرغم من هذا فإن النصوص الشرعية والأصول العامة والقواعد الفقهية فيها متسع بالغ لاستيعاب ما استحدث ، وما سيستجد من نوازل إلى قيام الساعة ، لذا سوف أتطرق إلى رأى الفقهاء المعاصرين في هذه المسألة مدعما كل قول منها بما يناسبه ويفيده من نصوص عامة أو قاعدة فقهية ، وبالنظر إلى آقوال العلماء المعاصرين نجد أن الفقهاء قد اختلفوا حول هذه القضية ، والسبب في اختلافهم يرجع للآتي :

أولا : هذه الفحوص لها إيجابيات سلبيات ، فمن ترجحت عنده الإيجابيات على السلبيات أفتى بالجواز ، ومن راعى سلبياتها ورأها تفوق الإيجابيات أفتى بالحظر .

ثانيا : إن نتائج هذه الفحوص بقول المتخصصين لا تزال في طورها الأول ونتائجها احتمالية وليس قطعية في الدلالة على حدوث المرض يقيناً.

ثالثاً : دلالة هذه الفحوص على العيوب المتوقعة في النسل ، فمن نظر إلى هذه الدلالات ورأى أن حماية النسل ظاهرة ويمكن دفع هذه العيوب من الحدوث بمعرفتها مسبقاً قال بالمشروعية ، ومن اعتبر دلالة هذه الفحوص على الأمراض احتمالية كما أنها قاصرة على بعض الأمراض دون الجميع لم يجعل ذلك ضرورة ، لذا قال بالحظر .

ومن هنا انقسم الفقهاء المعاصرون حيال مشروعية الفحص الوراثي قبل الزواج إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : ويرى أنصار هذا الاتجاه مشروعية وإباحة إجراء هذه الفحوص الوراثية الازمة قبل الزواج لمنع تناقل العيوب الوراثية ⁽¹⁾.

(1) وبهذا قال جمهور المعاصرین ومنهم : د/ محمد رأفت عثمان والمتقى الأسبق للديار المصرية د/ نصر فريد واصل ، د/ محمد عبد الغفار الشريف د/ عارف على عارف ، وأيد هذه الاتجاه كثير من الأطباء منهم د/ محمد على البار . انظر د/ محمد رأفت عثمان - الاختبار الوراثي - بحث ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والعلاج الجيني ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية 924/2 ط المنظمة سنة 2000م ، جريدة اللواء الإسلامي الصادرة بتاريخ 2000/3/10م ص 3 ، د/ محمد عبد الغفار الشريف - مرجع سابق ص 238 ، د/ محمد على البار - الجنين المشوه والأمراض الوراثية ص 336 ط دار القلم - دمشق ط أولى 1991م

الاتجاه الثاني : ويرى أنصار هذا الاتجاه عدم جواز وحرمة إجراء الفحوص الوراثية للراغبين في الزواج ⁽¹⁾.

الأدلة والمناقشة

أولاً : أدلة الاتجاه الأول القائل بالإباحة ، وقد احتجوا بالكتاب والسنة والمعقول .

أما الكتاب فمنه :

قوله تعالى : « هَلَّاكَ دَعَا زَكْرِيَا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ » ⁽²⁾ .

وقال تعالى : « وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرْةً أَعْتَنِي وَاجْعَلْنَا لِلنَّصِيفِ إِمَاماً » ⁽³⁾ .

وجه الدلالة : في هاتين الآيتين دلالة على مشروعية الفحص الوراثي من جهتين :

الأولى : أنها وصفت الذرية المطلوبة بكونها طيبة ، ومعنى كونها طيبة أي نقية مهذبة ، وقيل : مستوية الخلق وقيل : مسلمة مطيبة ويقال : نقية ⁽⁴⁾ وكذلك وصفتها بكونها قرة عين لأبويها ،

(1) وبهذا أفتى سلعة الشيخ عبد العزيز بن باز في إحدى الفتوى الصادرة عنه . جريدة المسلمين / العدد 597 بتاريخ 12/7/1996 م ص 11 ، د/أسامة

عمر الأشقر مرجع سابق ص 92

(2) آل عمران آية 38

(3) الفرقان آية (74)

(4) تفسير السمرقندى لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث السمرقندى 1/235 ، طدار الفكر - بيروت ، تحقيق : د/ محمود مسطرجي ، تفسير السعدى لعبد

ويمتنع عقلاً أن تكون الذرية طيبة وقرة عين إذا كانت مشوهة ناقصة الخلقة ، أو معلولة بعلة وراثية قد تكون سبباً في كآبة الأبوين ، فإذا استطاع الزوجان اكتشاف ذلك مبكراً بالفحص الذي يقومان به قبل الزواج ، ربما تمكنا من معالجة هذه الأمراض والعلل الوراثية ويكون ذلك سبباً في طيب الذرية وجعلها قرة عين .

الثانية : أن الآيات دلت على مشروعية طلب الذرية الطيبة التي تكون قرة عين للزوجين ، فإذا اتّخذ الزوجان من الوسائل المشروعة ما يحصلان به هذه الذرية الطيبة فلا مانع شرعاً من ذلك ، وإذا كان الفحص الوراثي هو الوسيلة المحققة لهذا المقصد فلا مانع منه .

أما السنة فمنها :

1- عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :
تَخِيرُوا لِنُطْفِكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ⁽¹⁾ .

الرحمـن بن نـاصر السـعـدي 129/1 ، ط مؤسـسة الرـسـالـة - بيـروـت - 1421هـ-2000م ، تـحـقـيق : ابن عـثـيمـين ، الدرـ المـنـثـور لـ عـبد الرـحـمـن بنـ الـكمـال جـلـالـ الدـينـ السـيـوطـيـ 187/2 طـ دـارـ الفـكـرـ - بيـروـت - 1993م ، فـتـحـ القـدـيرـ لـ الشـوـكـاتـيـ 89/4 طـ دـارـ الفـكـرـ - بيـروـت ، التـسـهـيلـ لـ عـلومـ التـزـيلـ لـ محمدـ بنـ أـحمدـ بنـ مـحمدـ الغـرـنـاطـيـ الـكـلـبـيـ 3/82 ، طـ دـارـ الـكتـابـ الـعـربـيـ - لـبنـانـ - 1403هـ-1983م ، طـ الـرابـعـةـ ، تـفـسـيرـ ابنـ أـبيـ حـاتـمـ لـ عـبدـ الرـحـمـنـ بنـ محمدـ بنـ إـدـرـيسـ الرـازـيـ 2741/8 ، طـ المـكـتبـ الـعـصـرـيـ - صـيدـاـ ، تـحـقـيقـ : أـسـعـدـ مـحمدـ الطـيـبـ .

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه بباب **الْأَكْفَاءِ** 1/633 حـ 1968 ، والشهاب في مسنده لمحمد بن سلمة بن جعفر أبو عبد الله القضاوي 1/290 حـ 667 طـ

وجه الدلالة : مما لا شك فيه أن هذا الحديث صريح في الدلالة على الاهتمام بالنسل والاعتناء به قبل وجود الرابطة المفضية إلى تحقيق النسل ، فطلب من الرجل بل ومن المرأة حسن اختيار الشريك الثاني للاهتمام والعناية بما ستفضي إليه هذه الرابطة من النسل ، وهذه الأمراض والعلل الوراثية لا تتأتى معرفتها إلا عن طريق الفحص الوراثي ، ومن هنا يمكن اعتبار الفحص الوراثي وسيلة من الوسائل التي يمكن بها أن يحسن كلا الطرفين في عقد النكاح الاختيار ، بل قد يكون الفحص سبباً موجهاً لتحسين نسلهما وخلوه من العلل والأسقام .

2- عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : **المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِ الضَّعِيفِ** وفي **كُلُّ خَيْرٍ** ، أخرصن على ما ينفعك واستعن بالله ولا تتجز ، وإن أصابتك شيء فلا تقل : لو أني فعلت كان كذلك ، ولكن قل قدّر الله وما شاء فعل فإن لو تفتح عمل الشيطان⁽¹⁾ .

مؤسسة الرسالة - بيروت - 1407 - 1986 ، ط ثانية ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، والبيهقي في السنن الكبرى بباب اعتبار الكفاءة 7/1336ح 1353ط مكتبة دار البارز - مكة المكرمة - 1414 - 1994 ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، وصححه الحاكم فقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، مستدرك الحاكم 2/2688ح 177ج

(1) أخرجه مسلم في صحيحه بباب في **الْأَمْرِ بِالْقُوَّةِ وَتَرْكِ الْغَيْرِ وَالإِسْتِعْانَةِ بِاللَّهِ وَتَقْوِيْضِ الْمَقَادِيرِ** لله 4/2052ح 2664، والنمساني في السنن الكبرى بباب ما يقول إذا غلبه أمر 6/159ح 10457ط دار الكتب العلمية - بيروت - 1411

وجه الدلالة : في هذا الحديث إخبار بخيرية المؤمن القوي على المؤمن الضعيف ، فدل هذا على مشروعية طلب القوة ، والفحص الوراثي قبل الزواج يتتيح فرصة كبيرة لإنجاب نسل قوي سليم ، وفي هذا تحقيق للأمر المطلوب في الحديث والذي أشار إليه النبي ﷺ .⁽¹⁾

3- عن أبي هُرَيْرَةَ قال : قال رسول الله ﷺ : لَا عَذْوَى وَلَا طِيرَةَ وَلَا هَامَةَ وَلَا صَفَرَ ، وَفِرْ مِنَ الْمَجْنُومِ كَمَا تَقْرُ منَ الْأَسَدِ⁽²⁾ .

4- عن أبي هُرَيْرَةَ قال : قال النبي ﷺ : لَا عَذْوَى وَلَا صَفَرَ وَلَا هَامَةَ ، فقال أَعْرَابِيُّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَا بَالُ الظَّاهِرِ تَكُونُ فِي الرَّمْلِ كَانَهَا الظَّبَاءُ فَيُخَالِطُهَا الْبَعِيرُ الْأَجْزَبُ فَيُجْرِيْهَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : فَمَنْ أَعْذَى الْأَوَّلَ ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ بَعْدَ يَقُولُ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : لَا يُورِدَنَ مُمْرَضٌ عَلَى مُصِحٍّ⁽³⁾ .

- 1991 ، ط أولى ، تحقيق : د. عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسرامي
حسن .

(1) د/ إيماد أحمد إبراهيم - الهندسة الوراثية بين معطيات العلم وضوابط الشرع - ص 84 ط دار الفتح للدراسات والنشر - عمان ط أولى 2003م

(2) أخرجه البخاري في صحيحه باب الجذام 5380 ح 2158 / 5 ، وابن راهويه في مستنه ، 1412- 193 ح 325 / 1 ط مكتبة الإيمان المدينة المنورة - 1991م ، ط أولى ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي .

(3) أخرجه البخاري في صحيحه باب لآ هامة 5437 ح 2177 / 5 ، وابن ماجه في سننه باب من كان يُفْجِّهُ الْفَالُ وَيَكْرَهُ الطِّيرَةَ 3541 ح 1171 / 2

وجه الدلالة : في هذه الأحاديث دلالة واضحة على مشروعية الوقاية من الأمراض بكلة السبل وسائر الطرق ، وهذه الأخبار وردت في الأمراض الواقعية بالفعل ، والفحص الوراثي يتعلق بالأمراض المتوقعة في المستقبل ومع ذلك لا يحول دون مشروعية نص ، بل الشريعة تدعو إليه فهي تنزل المتوقع منزلة الواقع متى تأيد التوقع بأدلة يغلب علىظن وقوعه ، فالشارع يحتاط لما يكثر وقوعه احتياطه لما تحقق وقوعه⁽¹⁾ .

5- عن أبي هريرة رض قال: كنت عند النبي صل فأتاه رجل فأخبره أنه تزوج امرأة من الأنصار ، فقال له رسول الله صل: أَنْظَرْنَتِ إِلَيْهَا؟ قال : لَا قال : فاذْهَبْ فانظُرْ إِلَيْهَا إِنْ فِي أَغْيَنِ الْأَنْصَارِ شَيْئاً⁽²⁾ .

وجه الدلالة : دل الحديث على مدى حرص الشرع على معرفة كلا الطرفين بالعيوب التي بالطرف الثاني ، حتى يضمن بعد ذلك المحافظة على الكيان الأسري ، والعيوب الوراثية لدى أحد الطرفين لا يمكن معرفتها إلا بالفحص ، فدخل الفحص في نطاق هذه المشروعية⁽³⁾ .

(1) د/ حسن صلاح الصغير - مرجع سابق ص 105

(2) أخرجه مسلم في صحيحه بباب ثنب النظر إلى وجه المرأة وكيفيتها لمن يريد تزوجها 1040/2 1424H، والبيهقي في سننه باب نظر الرجل إلى المرأة يزيد أن يتزوجها 84/7 13264

(3) د/ أسامة الأشقر - مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق - ص 95 ط دار النفائس - الأردن ط ثانية 2005م

٦ - عن عمر قال : لَا تنكحوا القرابة القريبة فإن الولد يخلق
ضاوياً ، وعنده قال : أغربوا لَا تضنووا^(١) .

وجه الدلالة : أن عمر بن الخطاب قد نبه على أمر هام يمكن
به تفادي المخاطر المرضية في النسل البشري وهو الاغتراب في
الزواج ، لما عاينه عمر بن الخطاب وشاهده واقعاً لآل السائب
حين قال لهم قد أضنأتم فأنكحوا في النوايغ ، وما ذلك إلا لما
لاحظه عمر من انتقال بعض الصفات الوراثية وظهور الضعف
على النسل ، وهذه الصفات لاسيما المرضية قد تكون خفية غير
ظاهرة ومعرفتها غير ممكنة إلا من خلال فحص المحتوى الوراثي
فكان مشروعًا ، كما نصح عمر بعدم التزاوج بين الأقارب
لاسيما الذين ظهر عليهم الضعف ، وقال أحد الشعراء مصوراً هذا
المعنى :

فتى لم تلده بنت عم قريبة فيضوى وقد يضوى رديد الغرائب

(١) قال بن الصلاح لم أجد له أصلًا معمتمداً ، وقد وقع في غريب الحديث لابن قتيبة قال : جاء في الحديث أغربوا لَا تضنووا وفسرها فقال : هو من الضاوي وهو التحيف الجسم يقال أضنوت المرأة إذا أنت بولد ضاوي والمرأة انكحوا في القرباء ولَا تنكحوا في القريبة . تلخيص العبير لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني 146/3 ط المدينة المنورة - 1384 -
1964 ، تحقيق : السيد عبد الله هاشم اليعاني المدني ، خلاصة البدر المنير
في تخريج كتاب الشرح الكبير للرافعي لعمر بن علي بن الملقن الأنصاري
1910 ح 1792 ط مكتبة الرشد - الرياض - 1410 ، ط أولى ، تحقيق
حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي

وقال آخر :

إن بلا لا لم تشنه أمه

لم يتناسب خاله وعمه

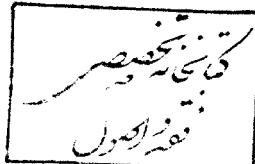
أما المعقول فاستدلوا منه بأوجهه :

الوجه الأول : أن إجراء هذه الفحوص قبل الزواج قد يكون سبباً في تحقيق مصالح شرعية راجحة ، ويدرأ مفاسد متوقعة ، وليس في هذا مضادة لقضاء الله وقدره ، بل هو من قضاء الله وقدره ، وقد يكون هذا التحليل الوراثي نافعاً خاصة في بعض الحالات التي تحمل تاريخاً وراثياً لبعض الأمراض وتنتقلها بين نسلها ⁽¹⁾.

الوجه الثاني : الفحص الوراثي السابق للنكاح قد يكون سبباً في المحافظة على كيان الأسرة والحياة الزوجية ، فلو تزوجا ولم يعلم الزوجان أو أحدهما بوجود مرض وراثي سينتقل إلى نسلهما ربما كان ذلك دافعاً إلى إنهاء الحياة الزوجية أو دافعاً إلى عدم الإنجاب ، وهذا بخلاف ما لو كانوا على بينة من أول الأمر قبل النكاح ، ولذلك قال عمر بن الخطاب رض : " أימה رجل تزوج امرأة وبها جنون أو جذام أو برص فسها ، فلها صداقها كاملاً ، ولزوجها غرم على ولديها " ، وعليه جاز الفحص قبل النكاح للمحافظة على كيان الأسرة ⁽²⁾.

(1) د/ عارف على عارف - مرجع سليق 2/784

(2) د/ على محمد على - مرجع سليق ص 225



الوجه الثالث : الوسائل تأخذ حكم المقاصد والغايات ، والغاية من إجراء هذه الفحوص الوراثية هي مشروعة بل مقصودة للشارع ولا دليل على حرمة هذه الوسيلة بحسب الأصل ، بل إنها تحقق مقاصد ومصالح مندوب شرعاً تحصيلها .

الوجه الرابع : الغرض من هذه الفحوص الوراثية هو دفع الضرر المظنون حصوله للنسل ، ولا شك أن الدفع أولى من الرافع والوقاية من المرض خير من معالجته ، ووفقاً لقاعدة الفقهية "فإن الضرر يزال" ويرفع بالكلية سواء كان موجوداً أو كانت متوقعاً .

الوجه الخامس : إجراء هذه الفحوص وإن ظن البعض أن فيه كلفةً ومشقة على الراغبين في الزواج ، فإن تيقن السلامة والخلو من الأمراض والأسقام أكثر أهمية حتى لا يقع ما يندم عليه وتتكلفة المعالجة بعد ذلك أضعافاً أضعافاً ما كان سينفقه في الفحص ابتداءاً⁽¹⁾.

الوجه السادس : الفحص قبل الزواج يحقق مصالح شرعية للفرد والأسرة والمجتمع ويدرأ مفاسد اجتماعية ومالية ونفسية على المستويات الثلاث⁽²⁾ .

ثانياً : دليل أصحاب الاتجاه الثاني القائل بعدم مشروعيّة وحرمة الفحص الوراثي ، وقد استندوا في تقرير قونهم إلى السنة والمعقول .

أما السنة فمنها :

(1) د/ حسن الصغير - مرجع سابق ص 106

(2) د/ على محمد على - مرجع سابق 226

عن أبي هريرة قال : قال النبي ﷺ يقول الله تعالى : أنا عنْ ظن عبدي بي وأنا معه إذا ذكرني ، فإن ذكرني في نفسِه ذكرته في نفسي ، وإن ذكرني في ملأ ذكرته في ملأ خيرٍ منهم ، وإن تقرب إلي شبرا تقربت إليه ذرعاً ، وإن تقرب إلى ذرعاً تقربت إليه بآغاً ، وإن أتاني يمشي أتيته هرولة⁽¹⁾ .

وجه الدلالة : في هذا الحديث إشارة صريحة إلى المسلم بإحسان الظن بالله ، والفحص الوراثي مناف لما هو مطلوب في الحديث ، فصار غير مشروع⁽²⁾ .

ويمكن مناقشة الاستدلال : بأن إجراء مثل هذه الفحوص لا يتنافي مع حسن ظن العبد لله ، فغاية الأمر هو الأخذ بالأسباب وهذا لا يلزم منه القول بعدم إحسان الظن بالله ، وإلا للزم القول بعدم مشروعية العلاج والتداوی لما فيه من عدم الرضا بقضاء الله وقدره؛ فحل إجراء هذه الفحوص لا يستلزم إساءة الظن بالموالي سبحانه .

أما المعقول فاستدلوا منه بأوجه :

الوجه الأول : أن إجراء الفحوص الوراثية قبل الزواج ينطوي على عدم ثقة في رحمة الله تعالى وعدم حسن الظن به ، وهذا مناف لما يجب أن يكون عليه المسلم من إحسان الظن بالله .

(1) أخرجه البخاري في صحيحه باب قوى الله تعالى : وَيَحْذِرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ 6970 ح 2694

(2) د/ أسامة عمر سليمان الأشقر - مرجع سابق ص 92

مناقشة : يمكن مناقشة وجه الدلالة من السنة وهذا الوجه من المعقول ، بأن النقا في الله تعالى وإحسان الظن بالله تعالى لا يتعارض مطلقاً مع الأخذ بالأسباب ، وليس أدل على هذا المعنى من قول عمر بن الخطاب رض حين وقع الطاعون بالشام : نفر من قدر الله إلى قدر الله ⁽¹⁾ ، مع لزوم اعتقاد أنه لا يقع في كونه سبحانه إلا ما يريد وقده ، فما هو إلا فرار من قدر الله إلى قدر الله ، وإلا لزم من هذا المعنى القول بحرمة التداوى والمعالجة الطبية ⁽²⁾ .
الوجه الثاني : أن نتائج الفحوص الوراثية على الأمراض المتوقعة احتمالية وليس قطعية من جهتين :

الأولى : أنها قد تخطئ في التشخيص .

الثانية : أنها لن تكشف عن جميع الأمراض الوراثية التي قد تصيب الإنسان ، إذا فالتعويل عليها قد يكون سبباً في صرف الناس عن الزواج دون مقتضى معتر .

ونوقيش : بأن الطب قد أثبت قدرته الأكيدة على اكتشاف الأمراض الوراثية العديدة ، وإمكانية معاجلة العديد منها قبل تأثيرها السلبي على صحة الإنسان ، فإذا تبنت هناك احتمالية فإن الشرع كما سبق يحتاط لما يكثر وقوعه احتياطه لما تحقق وقوعه ⁽³⁾ .

(1) د/ أسلمة الأشقر - مرجع سابق ص 93

(2) د/ حسن الصغير - مرجع سابق ص 107 ، 108

(3) د/ على محمد على - مرجع سابق ص 228 ، د/ أسلمه الأشقر - مرجع سابق ص 93

الرأي الراجح

بعد عرض أقوال الفقهاء المعاصرین في المسألة وذكر أدلةهم ومناقشة ما أمكن منها تبيين لى أن الراجح هو قول القائلين بمشروعية الفحص الوراثي دون غضاضة أو كراهة في ذلك للآتى :

أولاً : قوة أدلة القول الأول على إباحة الفحوص الوراثية وخلوها من المناقشة ، وضعف أدلة المخالفين لهذا القول .

ثانياً : هذا القول يحقق مقصداً هاماً للشريعة الإسلامية ألا وهو حفظ النسل والاهتمام به ، كذلك يتواافق مع النصوص الدالة على مشروعية الوقاية من الأمراض .

ثالثاً : أن هذا القول يتفق تماماً مع نصوص القواعد الفقهية التي قعدها الفقهاء ، بل يمكن اعتباره فرعاً هاماً من فروع القواعد الكبرى التي تنص على إزالة الضرر .

رابعاً : هذه الفحوص تحقق مصالح فردية وجماعية ، أما الفردية فهو يحقق مصلحة للزوجين ورغبة قوية لكلاهما في إنجاب نسل سليم صحيح خالى من العلل والأمراض ، ولا يخفى ما في ذلك منفائدة نفسية واقتصادية لهما ، أما على المستوى الجماعي ، فهو يوفر مبالغ طائلة تتفق في سبيل مداواة مثل هذه الأمراض .

خامساً : هذا الاتجاه هو ما أخذت به ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني فصدر عنها ما نصه : تدعو الندوة إلى تشجيع إجراء الاختبار الوراثي قبل الزواج ، وذلك من خلال نشر الوعي عن طريق وسائل الإعلام المسموعة

والمرئية والندوات والمساجد ⁽¹⁾ كذلك صدرت به التوصية من المجمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي فجاء عنه ما نصه : يوصى المجلس الحكومات والمؤسسات الإسلامية بنشر الوعي بأهمية الفحوص الطبية قبل الزواج ، والتشجيع على إجرائها ، وتبسيير تلك الفحوص للراغبين فيها ، وجعلها سرية لا تفشي إلا لأصحابها المباشرين ⁽²⁾.

(1) ثبتت أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبيعية ص 1051

(2) مجلة المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي الدورة السابعة عشر ص 31

المطلب الرابع

حكم الفحص الوراثي قبل العمل

محل الاختلاف

هو التدخل بالفحص للكشف عن الأمراض بقصد معالجتها أو اتخاذ التدابير الوقية من وقوعها ، إذا كان هناك ظن راجح بتوقع حصول مرض ما .

آراء الفقهاء

الاتجاه الأول : ويرى أنصاره جواز الفحص الوراثي للبويضات الملقحة قبل غرزاها في الرحم للوقوف على ما تحمله البويضة من أمراض وعيوب وراثية ، وبهذا قال بعض المعاصرین ، حيث صدر بجوازه قراراً من جمعية العلوم الإسلامية الطبية بالأردن .

الاتجاه الثاني : ويرى أنصاره عدم جواز فحص البويضات الملقحة باعتبارها خلايا ناسلية أو جنسية ، وبهذا قلل البعض الآخر ⁽¹⁾ .

الأدلة والمناقشة

أولاً : أدلة الاتجاه الأول القائل بالجواز ، وقد احتجوا بالآتى :

(1) قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية 269/2 ، والاتجاه الأول هو ما أخذت به جمعية العلوم الإسلامية الطبية بالأردن .

1— أن هذا الفحص يمثل مصلحة قوية في معرفة الأمراض الوراثية الموجودة في البويضة الملقحة ، ومن ثم يمكن من خلاله معرفة الضرر المتوقع حصوله بالنسل ⁽¹⁾.

ونوقيش : بأن من شروط إعمال المصلحة عدم ترتيب مفاسد عليها أعظم من ضررها ، فإن كان الضرر أكبر فالواجب إهدار المصلحة درءاً لهذه المفسدة إعمالاً لقاعدة درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، والفحص في هذه الحالة له مفاسد عديدة ، ويكتفى منها احتمال حدوث خطأ في الفيما المفحوصة ، وكذا كشف العورات المغلوظة ، فالمتعين عند ذلك هو تقديم هذه المفاسد وعدم النظر إلى ما يتربت على هذا التقديم من تقوية المصلحة ⁽²⁾.

2— أن فحص البويضات الملقحة قبل الحمل بها ووضعها في الرحم ، إنما هو واقع على الخلايا الجسدية للزوجين وبالتالي فلا إشكال فيه ⁽³⁾.

3— قياس فحص البويضة الملقحة على المعالجة الجينية للجذين في داخل الرحم ، بجامع أن فيما مصلحة علاجية للجذين ، فكما يباح معالجة الجنين في رحم أمه جاز إجراء الفحص الوراثي لهذه البويضة الملقحة من باب أولى ⁽⁴⁾.

(1) د/ السيد محمود مهران الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر – ص 229 توزيع دار النهضة العربية .

(2) د/ سعد الشويرخ – مرجع سابق ص 167

(3) د/ السيد مهران – مرجع سابق ص 229

(4) قضايا طيبة معاصرة في ضوء الشريعة 229/2

ونوقيش : بأنه قياس مع الفارق من وجهين :

الوجه الأول : أن معالجة الجنين في الرحم لا تستلزم إجراء التلقيح خارج الجسد ، بخلاف الفحص الوراثي في هذه الصورة فهو غير متصور إلا بإجراء التلقيح خارج الجسد ، مما قد يترب عليه بعض المفاسد كاختلاط الخلايا الجنسية بغيرها .

الوجه الثاني : أن المصلحة في علاج الأجنة داخل الرحم مقطوع بها أو على الأقل الظن فيها راجح ، بخلاف الفحص الوراثي فالمصلحة فيه في معرفة الأمراض الوراثية المقصودة بالبحث عنها ودلالة الفحص على وجودها احتمالية ، كذلك لا تشمل جميع الأمراض الوراثية الأخرى⁽¹⁾ .

4- قياس الفحص الوراثي للبويضة الملقحة خارج الرحم على جواز استخدام اللولب ووسائل منع الحمل ، بجامع أن كلاما قد يكون سبباً في منع الحمل إذا ثبت تحقق علة وراثية .

ونوقيش : بأنه قياس مع الفارق ، لأن استخدام اللولب لا يترب عليه إجراء التلقيح بين النطفة والبويضة خارج الرحم ، بخلاف الفحص الجنيني الذي يتطلب تمام التلقيح خارج الرحم⁽²⁾ .

ثانياً : أدلة الاتجاه الثاني القائل بالحرمة وقد احتجوا بالآتي :

1- أن حفظ النسب من الضرورات التي أمر الشرع بحفظها وشرع لصيانتها العديد من الأحكام ، والفحص الوراثي قبل الحمل

(1) د/ سعد الشويرخ - مرجع سابق ص 166

(2) المرجع السابق ص 168

لا يخلو من مفسدة إضاعة النسب واحتلاطه ، لاحتمال حدوث أخطاء في وضع لقيحة امرأة في رحم امرأة أخرى⁽¹⁾ .

ونوافش : بأن فحص الخلايا يشترط لجوازه أن تتخذ جميع الإجراءات المانعة من اختلاط البويضة الملقحة للزوجين بغيرها ، فإذا ما تم الفحص مع هذه الإجراءات انتفت مفسدة اختلاط النسب وضياعه⁽²⁾ .

2 - أن الفحص الوراثي للبويضة الملقحة خارج الرحم يستلزم تمام التلقيح في أنابيب اختبار خارج الرحم ، وهذا النوع من التلقيح مقيد بعدة قيود منها :

أ - تعذر الحمل بسبب من الأسباب المرضية كأمراض الأنابيب وتشوهها ، أو ندرة الحيوانات المنوية أو العقم غير معلوم السبب ويتعذر علاجه بوسيلة أخرى .

ب - أن يتم ذلك بين الزوجين دون دخول أو مشاركة من طرف آخر⁽³⁾ ، وهذه القيود ليست متحققة قطعاً في الفحص الوراثي حتى نقول بجواز التلقيح خارج الرحم .

(1) د/ ناصر الميمان - نظرة فقهية للإرشاد الجيني - مجلة جامعة أم القرى العدد 20 م 508/12

(2) د/ سعد الشويرخ - مرجع سابق ص 164 .

(3) د/ محمد على البار - أخلاقيات التلقيح الصناعي - ص 65 ط الدار السعودية
د/ أحمد محمد لطفي - التلقيح الصناعي بين أقوال الأطباء وآراء الفقهاء -
ص 109 ط دار الفكر الجامعي ط أولى سنة 2006م

ونوقيش : بأنه لا يوجد فارق بين التلقيح خارج الجسد وبين فحص الخلايا ، نظراً لوجود الحاجة في كلاً منها وحيثُذ يأخذ الفحص حكم التلقيح ، فيكون جائزأ⁽¹⁾.

ـ 3ـ أن الفحص الجنيني للبويضة الملقحة يستلزم اكتشاف العورة المغلظة للمرأة ، وهو محرم لا يباح إلا لضرورة ، والفحص الجنيني لا يعد من باب الضرورات التي تبيح كشف العورات .

ونوقيش : بأن التأكيد من سلامة اللقحة من الأمراض الوراثية لاسيما الخطير منها وجدت فيه الحاجة التي تبيح كشف العورة المغلظة ، فيستثنى من النصوص العامة ، إعمالاً لقاعدة : الضرورات تبيح المحظورات ، وقاعدة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة⁽²⁾ .

الرأى الراجح .

بعد عرض أقوال الفقهاء المعاصرین في المسألة وذكر أدلةهم ومناقشة ما أمكن مناقشته منها تبين لى أن الراجح هو الاتجاه القائل بالجواز للآتى :

أولاً : أن هذا الفحص الوراثي ل تلك البويضة الملقحة خارج الرحم لا يختلف كثيراً عن التلقيح الصناعي الخارجي المباح بشروط وضوابط ، إلا في كونه يجرى للبويضة قبل زراعتها في الرحم ، وإذا توفرت الدواعي لهذا الفحص كان جائزأ لما فيه من

(1) د/ سعد الشويرخ - مرجع سابق ص 214

(2) المرجع السابق ص 165

رفع المعاناة والمشقة التي تحصل بولادة طفل مشوه وراثيا ، كما أبى التلقين الخارجي عند وجود الدواعي إليه .

ثانيا : أن هذا الاتجاه هو ما يتاسب مع قاعدة إذا تعارضت مفاسدتان روعى أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما ، وهنا تعارضت مفاسدتان :

الأولى : ولادة طفل مشوه لعدم إباحة الفحص الوراثي .

الثانية : اكتشاف العورة نتيجة للقول بجواز الفحص .

وبالنظر في المفاسدين نجد الأولى أعظم ضرراً فترتكب الثانية درئاً للضرر الأعظم .

ثالثا : أن هذا الاتجاه هو ما أخذت به بعض المحاولات الدولية منها الجمعية الإسلامية للعلوم الطبية ، وأصدرت قراراً بجواز هذا النوع من الفحوص ⁽¹⁾ .

(1) قضايا طبية معاصرة في ضوء الشريعة الإسلامية / 296

المطلب الخامس

الفحص الوراثي أثناء الحمل

اختلفت اتجاهات الفقهاء المعاصرین حول مشروعية إجراء الفحص الوراثي أثناء الحمل و جاءت على النحو التالي :

الاتجاه الأول : يرى جواز الفحص الوراثي أثناء الحمل ، وبهذا قال جمهور الفقهاء المعاصرین ⁽¹⁾ ، وقد قيد أصحاب هذا الاتجاه الجواز بقيدين هما : الأول : أمن الضرر على الأم والجنين الثاني : توفر الضرورة الداعية لإجراء مثل هذه الفحوص .

الاتجاه الثاني : ويرى أنصاره حرمة الفحص الوراثي أثناء الحمل ، وبه قال البعض ⁽²⁾ .

الأئمة والمناقشة

أولاً : دليل من قال بالجواز ، وقد احتجوا بالسنة والمعقول : أما السنة فمنها :

عن أَسَامَةَ بْنَ شَرِيكَ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَأَصْنَابَةَ كَائِنَةَ عَلَى رُؤُوسِهِمُ الطَّيْزَ ، فَسَلَّمْتُ ، ثُمَّ قَعَدْتُ ، فَجَاءَهُ الْأَغْرَابُ مِنْ هَا

(1) منهم د/ ناصر العيمان ، ود/ عبد الناصر أبو البصل ، د/ السيد مهران . د/ عبد الناصر أبو البصل - انظر الهندسة الوراثية من منظور شرعى - ص 700 ، د/ ناصر العيمان - نظرة فقهية في الإرشاد الجنيني - ص 823 ، د/ السيد مهران - مرجع سابق ص 232 ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص 969

(2) منهم د/ إيهاد أحمد إبراهيم . انظر د/ إيهاد أحمد إبراهيم - مرجع سابق ص 80

هُنَّا وَهَا هُنَّا فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ : أَنْتَ دَارِي ؟ فَقَالَ : تَدَأْوُونَا ، فَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَضْعِفْ دَاءَ إِلَّا وَضَعَ لَهُ دُوَاءً غَيْرَ دَاءِ وَاحِدٍ الْهَرَمَ .
وَجْهُ الدِّلَالَةِ : أَنَّ النَّبِيَّ حَثَ عَلَى التَّدَاوِي وَأَمْرَ بِهِ ، وَلَا يَتَمَّ التَّدَاوِي عَلَى وَجْهِهِ الْكَامِلِ وَتَأْثِيرِهِ فِي الْمَرْضِ شَفَاءً بَعْدَ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى إِلَّا بِفَهْمِ الْمَرْضِ وَتَشْخِيصِهِ وَالْوُقُوفِ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَمِنْ هُنَّا كَانَ الْحَدِيثُ دَالًا عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْفَحْصِ أَشْيَاءَ الْحَمْلِ بِاعْتِبَارِهِ طَرِيقًا لِوَصْفِ الْعَلاجِ السَّلِيمِ النَّاجِعِ لِهَذَا الْمَرْضِ ^(١).

ونوقيش : بأن غاية ما يفيده الفحص هو اكتشاف الأمراض الوراثية لكنه ليس علاجاً ، بل إن معالجة الأجنة في داخل الأرحام مازالت في بدايتها ، فالفحص هنا عديم الفائدة ⁽²⁾.

ويمكن الجواب : بأن كون المعالجة الجينية في أولها لا تمنع من أن هناك بعض الأمراض التي إذا اكتشفت في أثناء الحمل يمكن معالجتها .

أما المعمول فمنه :

١- أن الغرض من الفحص أثناء الحمل هو معرفة إصابة الجنين بالأمراض الوراثية ، وهذا يفيد الآباء في اتخاذ قرار الإجهاض حال ثبوت التشوه الوراثي .

ونوقيش : بأن معظم طرق الفحص الوراثي أثناء الحمل لا تتم إلا بعد الأسبوع السادس عشرة ، أي بعد نفخ الروح في الجنين ،

(1) د/ ایاد احمد ابراهیم - مرجع سابق ص 80

(2) د/ سعد الشويرخ ص 251

وإجهاض الجنين في هذا الوقت يكون محرماً ، وبهذا تنتفي الفائدة المرجوة من الفحص .

2- أن الفحص الوراثي أثناء الحمل يحقق مقاصداً هاماً للشريعة وهو حفظ النسل ووقايته من الأمراض الفتاكه .

ونوقف : بأن الفحوص في حد ذاتها لا تتحقق الوقاية من الأمراض ، وإنما هي وسيلة للكشف عن بعض الأمراض الوراثة⁽¹⁾ بل على العكس قد يكون الكشف عن هذه الأمراض ضار بـكلا الزوجين إذا علمـاـ بأنـاـ الجنـينـ سـيـصـابـ بـأـمـرـاـضـ وـرـاثـيـةـ ،ـ لـاسـيـماـ إـذـاـ لمـيـوجـدـ لـهـاـ مـاـ تـدـاوـىـ بـهـ ،ـ وـبـذـلـكـ يـتـعـدـىـ الـفـحـصـ مـنـ دائـرـةـ الـوـقـاـيـةـ إـلـىـ دائـرـةـ الـإـصـابـةـ .

3- أن الوسائل تأخذ حكم المقاصد والغايات ، والغاية من الفحص هي وقاية الجنين من الأمراض الوراثية ، وهو غرض مشروع ، فكذلك ما يؤدي إلى تحقيق هذا المقصد من الوسائل يكون مشروعـاـ .

ويمكن مناقشته : بأنـاـ لاـ نـسـلـ بـكـونـ الغـرـضـ مـنـ هـذـاـ الـفـحـصـ هوـ الـوـقـاـيـةـ مـنـ الـأـمـرـاـضـ الـوـرـاثـيـةـ حـتـىـ تـكـوـنـ وـسـيـلـةـ مـشـرـوـعـةـ ،ـ وـإـنـماـ هوـ عـبـارـةـ عـنـ كـشـفـ فـقـطـ لـاـ يـتـعـدـاهـ إـلـىـ دـوـرـ الـمـعـالـجـةـ ،ـ كـمـاـ أـنـ الـوـسـيـلـةـ الـتـىـ لـهـاـ حـكـمـ الـمـقـاصـدـ وـالـغـاـيـةـ هـىـ الـوـسـيـلـةـ الـمـشـرـوـعـةـ الـتـىـ لـاـ تـتـضـمـنـ مـفـاسـدـ ،ـ وـهـذـاـ الـفـحـصـ فـيـهـ بـعـضـ الـمـفـاسـدـ مـنـهـاـ كـشـفـ الـعـورـةـ الـمـغـلـظـةـ ؛ـ فـنـاسـبـهـ القـوـلـ بـالـتـحـريمـ .

(1) المرجع السابق ص 253

ثانياً : أدلة الاتجاه الثاني القائل بالحرمة ، وقد احتجوا بعده
أوجه من المعقول منها :

1— أن النتائج المأخوذة من هذه الفحوص أثناء الحمل غير دقيقة فهى لا تفيد القطع بوجود تشوه بالجينين أو مرض وراثي به ، كذلك لا تفيد الظن بقول المتخصصين أنفسهم ، يقول أحدهم : إن النتائج التى يمكن الحصول عليها بالوسائل المتعددة لا تصل إلى مرحة اليقين في كل الحالات ، وإنما هناك حالات لا يمكن اكتشافها كما أن هناك حالات دلت الفحوصات على وجود تشوهات بالأجنحة ثبت فيما بعد عدم صحتها .

ونوقيش : القول بعدم دقة النتائج غير مسلم ، بل هى دقيقة بالفعل حسب الواقع المشاهد الآن ، والتسليم بعدم دقتها إنما كان في بداية الأمر حينما كانت هذه الفحوص في طورها الأول من التطبيق والإجراء ، لكن مع هذا التقدم المذهل في مجال الوراثة البشرية أصبحت هذه الفحوص تقيد الظن الراجح ، بل قد تصل إلى درجة اليقين⁽¹⁾ .

2— أن هذه الفحوص في تلك المرحلة تتطلب كشف العورات المغلظة أمام من لا يحل له النظر إليها عند أخذ العينات الجينية ، كما أن نتائجها لا تظهر إلا بعد مدة طويلة ، ومن ثم فهذه الفحوص مع تأخر نتائجها ليس فيها مصلحة راجحة حتى نبيح من أجلها كشف العورة المغلظة .

(1) د/ محمد على المحمدى — بحوث فقهية في مسائل طبية معاصرة — ص 182

د/ سعد الشويفخ — مرجع سابق ص 206

3— أن القاعدة الشرعية نصت على عدم جواز إزالة الضرر بالضرر ، وبنطبيق هذا الأصل على هذه الفحوص فإنها تجرى لدفع الضرر عن الجنين ، وقد تسبب ضرراً آخر بالجنين نفسه أو بأمه ، فاحتمال حدوث الإجهاض ، أو نزيف داخلي بينه وبين أمه ، أو إدخال ميكروبات إلى الرحم ، أو جرح الجنين ، أو نقص السائل المحيط به وتأثيره بذلك ، كل هذه احتمالات قائمة بصورة كبيرة ، وبالتالي فإن هذه الآثار المتعددة المترتبة على مثل هذه الفحوص يدخلها في دائرة الحظر .

ونوقيش : بان غاية ما تقيده قواعد رفع الضرر هو إزالة الضرر ، وكون الضرر المزال أدنى من الضرر الحاصل ، ولا نسلم أن هذه الفحوص تؤدي إلى الأضرار المذكورة ، لأن المرجع في مثل هذه المسائل هو أهل الاختصاص ، وقد شهدوا بانخفاض نسبة الإجهاض من 15 إلى 1 % ، وذلك بعد تطور أساليب إجراء الفحص ، واكتساب الخبرات الكافية ، وقرروا أنه كلما زادت خبرة الطبيب الذي يقوم بالفحص انخفضت نسبة الإجهاض والمضاعفات ⁽¹⁾ .

رأى الراجح .

بعد عرض أقوال الفقهاء وذكر أدلة قول منها ومناقشة ما أمكن من هذه الأدلة تبين لى أن الراجح هو قول من قال بجواز الفحص لوراثي أثناء الحمل للآتى :

(1) المرجع السابق 257

أولاً : أن هذا الفحص فيه مصلحة راجحة وهي اكتشاف الأمراض مبكراً ، ومن ثم اتخاذ التدابير العلاجية الواقية من حدوثها .

ثانياً : أن هذا الإجراء هو ما أخذت به ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني⁽¹⁾ .

(1) مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص 1052



المبحث الثالث

العلاج الجيني وأثره على تحسين النسل

وفيه مطالب ثلاثة

المطلب الأول

ما هي العلاج الجيني

المطلب الثاني

استخدام المعالجة الجينية بين الزوجين

لتحسين النسل

المطلب الثالث

تحسين النسل البشري عن طريق نقل الجين من

أجنبي



المطلب الأول

ماهية العلاج الجيني

العلاج الجيني هو : عبارة عن تحويل وراثي لخلايا المريض بهدف علاج الأمراض .

أو هو نقل جزء من الحمض النووي إلى خلية لإعادة الوظيفة التي يقوم بها هذا الجين إلى عملها .⁽¹⁾

دور الجينات ووظائفها

تلعب الجينات البشرية دوراً هاماً في حياة الإنسان وتشكيل شخصيته ، فهي المسئولة عن تحديد صفات الإنسان الشكلية من طول وقصر ، وحسن وقبح ، ولون بشرته وشكل عينيه ، ونبرة صوته وبصمات أصابعه ، بل يتعدى الأمر من الصفات الشكلية ليصل إلى السمات الشخصية من شجاعة وجبن وتحديد مستوى ذكائه على غير ذلك ، بل هي المسئولة عن السمات المرضية التي قد تصيب الشخص ومدى استعداده للإصابة بأمراض معينة من عدمه ، فالجين يتحكم في جميع هذه الصفات وغيرها عن طريق توجية الخلية البشرية إلى تصنيع بروتينات معينة وبكميات محددة في أماكن معينة من جسم الإنسان .

كما أن الجينات تحمل شفرات وراثية تتضمن ما يلزم لتصنيع البروتينات اللازمة لبناء الجسم ، وقيام كل خلية بوظائفها الخاصة

(1) د/ إبراهيم إبراهيم - مرجع سابق ص 90 ، د/ سعد بن عبد العزيز عبد الله الشويرخ - أحكام الهندسة الوراثية ص 287 ط كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع -

بها فكل جين له وظيفة خاصة في تصنیع بروتين معین وهذا هو الذي يحدد طبيعة عمل الخلية⁽¹⁾.

إيجابيات العلاج الجيني وسلبياته

من المسلمات أن كل کشف علمي جديد لا يخلو من الإيجابيات كذلك لا يمن اكتافه لبعض المکلات والسلبيات ، لذا سوف أذكر بعض هذه الإيجابيات وفوائد المعالجة الجينية وبعض سلبياتها .

إيجابيات العلاج الجيني :

هناك فوائد كبيرة ، ومنافع كثيرة تتحقق من خلال العلاج الجيني يمكن أن نذكر أهمها :

أولاً : الاكتشاف المبكر للأمراض الوراثية ، وحينئذ التمكن من منع وقوعها أصلًا بإذن الله ، أو الإسراع بعلاجها ، أو التخفيف منها قبل استفحاله ، حيث بلغت الأمراض الوراثية المكتشفة أكثر من ستة آلاف مرض ، وبالتالي استفادة الملايين من العلاج الجيني.

ثانياً : تقليل دائرة المرض داخل المجتمع وذلك عن طريق الاسترشاد الجيني ، والاستشارة الوراثية .

ثالثاً : إثراء المعرفة العلمية عن طريق التعرف على المكونات الوراثية ، ومعرفة التركيب الوراثي للإنسان بما فيه القابلية لحدوث أمراض معينة كضغط الدم والتوبات القلبية ، والسكر ونحوها .

(1) د/ محمد اليشوی - التقيیل العبرجينیة وآثارها على الإنسان والبيئة - بحث ضمن بحوث ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والعلاج الجيني مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطيبة ص 110، د/ سعد الشویرخ - مرجع سابق ص 59 ، د/ على محمد يوسف المحمدی - بحث فقہیہ في مسائل طيبة معاصرة ص 162 ط دار البشائر الإسلامية ط أولى 2005م

رابعاً : الحد من اقتران حاملي الجينات المريضة ، وبالتالي الحد من الولادات المشوهة .

خامساً : إنتاج مواد بيولوجية ، وهرمونات يحتاجها جسم الإنسان للنمو والعلاج .

سلبيات العلاج الجيني وأخطاره :

تترتب على العلاج الجيني بعض السلبيات في عدة نواحي اجتماعية ونفسية ، منها :

أولاً : من خلال كشف بعض الأمراض الوراثية للفرد يترب عليه آثار كبيرة على حياته الخاصة ، فيتعرض لعدم القبول في الوظائف ، أو التأمين بصورة عامة ، والامتناع عن الزواج منه رجلاً كان أو امرأة ، فقراءة جينومه تؤثر فعلاً على عمله الوظيفي وعلى زواجه ، وعلى كثير من أموره الخاصة به ، مما يترب عليه إضرار به دون ذنب اقترفه ، بل قد لا يصبح مريضاً مع أنه حامل الفيروس ، أو جين مريض ، فليس كل حامل للمرض مريض ، ولا كل مرض متوقع يتحتم وقوعه .

ثانياً : التأثير على ثقة الإنسان بنفسه ، والخوف والهلع من المستقبل المظلم مما يترب عليه أمراض نفسية خطيرة قد تقضي عليه بسبب الهموم ، مع أن الإنسان مكرم لا يجوز إهانة كرامته ، وخصوصيته الشخصية وأسراره .

ثالثاً : أن هناك عوامل أخرى بجانب الوراثة لها تأثير كبير على إحداث الأمراض الناتجة عن تفاعل البيئة ونمط الحياة ،

إضافة إلى الطفرات الجينية التي تحدث في البويضة أو الحيوان المنوي ، أو فيما بعد التلقيح.

رابعا : هناك مفاسد أخرى إذا تناول العلاج الجيني الصفات الخلقية — بفتح القاف — من الطول والقصر ، والبياض والسوداد ، والشكل ، ونحو ذلك ، أو ما يسمى بتحسين السلالة البشرية ، مما يدخل في باب تغير خلق الله المحرم .

خامسا : العالم المتقدم اليوم وبالأخص أمريكا في تسابق خطير وتسارع إلى تسجيل الجديد في هذا المجال الخطير وبالأخص ما يتعلق بالإنسان فيوجد الآن أكثر من 250 معملاً ومختبراً متخصصاً في عالم الجينات ، فلا يطلع مختبر الآخر على نتائجه الجديدة ، ولذلك لا يستبعد في يوم من الأيام خروج شيء من تلك الكائنات الهندسة وراثياً ويحمل إما أمراضاً جديدة ، أو جراثيم بيولوجية مدمرة ، وخاصة ليست هناك ضمانات قانونية ولا أخلاقية لكثير من هذه المعامل ، ولذلك أنشئت هيئة الهندسة البيولوجية الجزيئية في فرنسا ، ولكنها غير كافية ، وهذه الأخطار تتعلق بالمعالجة الجينية من النواحي الآتية :

1— النقل الجيني في الخلايا الجرثومية التي ستولد خلايا جنسية لدى البالغين (حيوانات منوية وبويضات) وذلك لأن التلاعب الوراثي لهذه الخلايا يمكن أن يوجد نسلاً جديداً غامضاً الهوية ضائع النسب .

2— الدمج الخلوي بين خلايا الأجنة في الأطوار المبكرة .

- 3 – احتمالية الضرر ، أو الوفاة بسبب الفيروسات التي تستخدم في النقل الجيني .
- 4 – الفشل في تحديد موقع الجينة على الشريط الصبغي للمرضى حيث قد يسبب مرضًا آخر ربما أشد ضررًا .
- 5 – احتمال أن تُسبب الجينة المزروعة نموًّا سرطانيًّا .
- 6 – استخدام المنظار الجيني في معالجة الأجنة قبل ولادتها قد يؤدي ذلك إلى مضاعفات خطيرة على حياة الأم والجنين .
- 7 – أخطار أخرى تخص الجينة المزروعة ، والكائنات الدقيقة المهندسة وراثيًّا
- 8 – استخدام العلاج الجيني في صنع سلالات تستخدم في الحروب البيولوجية المدمرة ⁽¹⁾.

(1) د محبي الدين القراء داغي – مرجع سابق ص 10 وما بعدها ، وراجع د/ صالح كريم – الكائنات و الهندسة الموروثات – بحث ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري والعلاج الجيني – مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص 126 وما بعدها ، د/ على محمد يوسف المحمدي – بحوث فقهية في مسائل طيبة معاصرة – ص 165 وما بعدها ، ط دار البشائر الإسلامية ، ط أولى 2005م

المطلب الثاني

استخدام المعالجة الجينية بين الزوجين

لتحسين النسل

والمقصود بالتدخل الجيني هنا هو إحداث تغيرات في الصفات الوراثية كالطول والقصر ، والhairin والقبح ، والذكاء ، واللون ، وغير ذلك من الصفات التي يتوارثها الولد من أبيه ، أو حذف بعض الصفات غير المرغوب فيها واستبدالها بجينات تحقق الصفات المرغوبة .

وقد انقسم الفقهاء حيال هذا التدخل إلى اتجاهين :

الاتجاه الأول : ويرى أنصاره حرمة التدخل الجيني ، وبهذا قال جمهور الفقهاء والباحثين⁽¹⁾ .

الاتجاه الثاني : ويرى أنصاره جواز هذا التدخل ، وبه قال بعض الفقهاء المعاصرین والباحثین⁽²⁾

الأدلة والمناقشة

(1) هذا الاتجاه هو ما أخذت به المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ، ومنع قال به د/ عبد الرحمن عبد الخالق ، د/ عجيب النشمي ، د/ أحمد شوقي ، د/ عبد الناصر أبو البصل ، د/ إبراهيم ، د/ السيد مهران . راجع د/ إبراهيم - مرجع سابق ص 106 ، د/ عبد الناصر أبو البصل مرجع سابق ص 712 ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية 1048/2

(2) منهم محمد رأفت عثمان ، د/ محمد رواس قلعه جي . مجلة المظمة الإسلامية للعلوم الطبية 1048/2

أولاً : أدلة الاتجاه الأول القائل بالحضور ، وقد احتجوا بالكتاب والسنّة والمعقول .

أما الكتاب فمنه :

1- قوله تعالى : «وَلَا أُضْلِنُهُمْ وَلَا مُنْتَهِيهِمْ وَلَا أَمْرَنُهُمْ فَلَيَسْتُكُنْ آذَانُ الْأَنْعَامِ وَلَا أَمْرَنُهُمْ فَلَيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا» ⁽¹⁾ .

وجه الدلالة من الآية : أن في الآية دلالة واضحة على حرمة تغيير الخليقة ، وهذه الآية جاءت عامة تشمل كل تغيير سواء كان تغييرًا في الدين كما قال بعض المفسرين ، وتشمل تغيير الشكل كما قال البعض الآخر ، فالتغيير المنهي عنه في الآية عام يشمل كل تغيير للخلقة السوية التي خلق الله الإنسان عليها ⁽²⁾ .

والعلاج الجيني في هذه الحالة الغرض منه تحسين النسل بتغيير صفاته ، فهو مشتمل للتغيير الخليقة والعبث فيه حسب الأهواء والشهوات ؛ فدخل في المذموم شرعاً ويعد من المحرمات التي يأمر بها الشيطان ⁽³⁾ .

ونوقيش بوجهين :

(1) النساء(119)

(2) أصوات البيان لمحمد الأمين الشنقيطي 1/308 ط دار الفكر بيروت 1995م ،
زاد المسير لابن الجوزي 2/205 ط المكتب الإسلامي بيروت 1404 هـ -
ثانية ، روح المعانى للألوسي 5/150 ط دار إحياء التراث العربي بيروت

(3) د/ سعد الشويرخ - مرجع سابق ص 213

الوجه الأول : أن التغيير المنهى عنه في الآية هو التغيير نحو الأسوأ ، أما التغيير الذي يراد به التحسين أو الأحسن فهو مشروع .
وأجيب : بأن التغيير يكون مقبولاً إذا كان لغرض مشروع نافع ، ويكون محرماً إذا كان لغرض ضار غير مشروع ، وملك تفسير الآية : أن كل تغيير ضار فهو الآية ، وكل تغيير نافع فهو مباح ، وعليه فالتغيير في الجينات يكون مشروعًا إذا كان في حيز العلاج ويكون محرماً إذا كان في حيز العبث ، ومن العبث التغيير في الهيئة والشكل واللون ، وغيرها مما لا يقصد منه العلاج⁽¹⁾ .

الوجه الثاني : أن اللعن في هذه الآية لمن يفعل هذه الأشياء من أجل التدليس بتغيير الخلقة الأصلية تغييراً مبالغًا فيه ، أما بقصد التداوى فلا شيء في ذلك⁽²⁾ .

ويمكن الجواب : بأن التدخل الجيني من أجل التحسين الشكلي ليس فيه معالجة حتى نقول بمشروعيته ، بل هو لمجرد التحسين فقط ، وقد انتهت عنه صفة المعالجة المبيحة للتدخل .

— 2 — قال تعالى : «**الذِّي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ**»⁽³⁾ .

وجه الدلالة : في إحسان الخلق المقصود في الآية خمسة تأويلات :

(1) د/ إسماعيل مرحبا – مرجع سابق ص 711

(2) د/ على المحمدى – مرجع سابق 181

(3) السجدة الآية (7)

أحداها : أنه جعل كل شيء خلقه حسناً حتى جعل الكلب في خلقه حسناً ، قاله ابن عباس ، الثاني : أحكم كل شيء خلقه حتى أتقنه ، قاله مجاهد ، الثالث : أحسن إلى كل شيء خلق فكان خلقه له إحساناً ، قاله علي بن عيسى ، الرابع : أللهم ما خلقه ما يحتاجون إليه حتى علموه من قولهم : فلان يحسن كذا أي يعلمه ، الخامس : أعطى كل شيء خلقه ما يحتاج إليه ثم هداه إليه ، رواه حميد بن قيس ، ويحتمل سادساً : أنه عرف كل شيء خلقه وأحسنه من غير تعلم ولا سبق مثال حتى ظهرت فيه القدرة وبانت فيه الحكمة⁽¹⁾.

ففي هذه الآية إخبار من الله تعالى بإحسان خلق الإنسان ، ففهم منها أنه لا مجال للإنسان أن يستدرك على الله تبارك وتعالى في أن يُحسن فيما خلق ، فأى تدخل من الإنسان على هذا النحو يعد من الإفساد .

3— قال تعالى : وَلَقَدْ كَرِمَنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمْنُ خَلْقَنَا نَفْضِيلًا⁽²⁾ . وجه الدلالة : أن هذه الآية أفادت التكريم من المولى سبحانه للإنسان علىسائر المخلوقات ، وأن الله جبار بنعم لم يعطها

(1) النكت والعيون تفسير الماوردي لأبي لحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري ، 354/3 ط دار الكتب العلمية - بيروت ، تفسير الطبرى لحمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبرى أبو جعفر 94/21 ط دار الفكر -

بيروت

(2) الإسراء الآية رقم (70)

لملخوق غيره⁽¹⁾ ، والتدخل الوراثي والحالة هذه فيه عبث بمكونات تلك الشخصية التي كرمها الله ، وجعله محلًا للتجارب ، وهذا يتنافى مع قضية التكريم التي أسبغها الله تعالى عليه⁽²⁾ .

4 - قال تعالى : لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ⁽³⁾ .

وجه الدلالة : أن هذه الآية صريحة في تحريم التدخل الوراثي حيث أخبر المولى سبحانه بأنه خلق الإنسان في تقويم حسن لا يضاهيه حسن ، قال مجاهد : عن ابن عباس في أحسن تقويم قال : يعني في أعدل خلق ، وقال مقاتل : يعني يمشي على رجلين وغيره يمشي على أربع ، وأحسن التقويم الشباب ، وحسن الصورة⁽⁴⁾ ، ومن ثم فلا يجوز للإنسان العبث بمحتواء الوراثي بالنقل الجيني للتغيير صفاته التي خلقه الله عليها إذ ليس فيها عيب أو نقص حتى يحتاج إلى تعديل⁽⁵⁾ .

5 - قال تعالى : <إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدْرٍ>⁽⁶⁾

(1) معنى القرآن 176/4 ، تفسير الطبرى 125/15

(2) د/ سعد الشويرخ 313

(3) التين آية (4)

(4) تفسير مجاهد بن جبر المخزومي التابعى أبو الحجاج 770/2 ، ط المنشورات العلمية - بيروت ، تحقيق : عبد الرحمن الطاهر محمد السورى ، تفسير مقاتل بن سليمان لحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخى 498/2 ، ط دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - 1424هـ - 2003م ، ط الأولى ، تحقيق : أحمد فريد

(5) د/ عجیل النشمي - مرجع سابق ص 564

(6) القمر الآية (49)

وجه الدلالة : عن ابن عباس قال : خلق الله الخلق كلهم بقدر وخلق لهم الخير والشر بقدر ، فخير الخير السعادة ، وشر الشر الشقاء ، يئس الشر الشقاء ⁽¹⁾، ففي هذه الآية إخبار من المولى سبحانه أنه من ما من شيء إلا خلق وفق تقدير الملك القدير ، فالفاظة كل الواردة في الآية تفيد العموم ، فتعم جميع المخلوقات والصفات وكل شيء خلق وفق تدبير حكم وقسمة محددة في ذاته وصفاته وهيئته ، فلم يخلق الله شيئاً والعياذ بالله من غير تقدير ، والخلية البشرية من جملة المخلوقات فهي داخلة في عموم الآية ، ومن ثم فلا يجوز للإنسان تغيير ما خلقه الله فيها من الصفات الوراثية ، لأن الله تعالى أوجدها بتدبير حكم ونسبة متوازنة ⁽²⁾.

6— قال تعالى : «وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ» ⁽³⁾ وقال تعالى : «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمِعُونَ» ⁽⁴⁾

وجه الدلالة : أن الحكمة الإلهية اقتضت التفاوت بين الناس في صفاتهم في القوة والضعف والعلم والجهل ، والمال والفقر ، وغير ذلك من الصفات ، ثم أوضح الله العلة من هذا الرفع والتفضيل فقال : «لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا» ، ولو سوى الله تعالى بينهم في

(1) تفسير الطبرى 27/111

(2) د/ سعد الشويرخ — مرجع سابق ص 315

(3) الأنعام من الآية (165)

(4) الزخرف (32)

الصفات لم يخدم أحداً أحداً ولم يصر واحداً منهم مسخراً لغيره ،
وفي هذا فساد للعالم⁽¹⁾ ، والعلاج الجيني غايتها ومؤداتها إلى إلغاء
الفوارق بين الناس لنزوع رغبة الناس إلى الكمال الشكلي والخلقي
، فحينئذ يتساون ، وهذا مناف لما نصت عليه الآية من تفضيل
الناس بعضهم على بعض ، إذا فالتدخل في هذه الحالة يقوم على
أساس إلغاء سنة التفاضل ولا شك أن هذا يتعارض مع سنة من
سنن الله الكونية لا تتم مصالح العباد في معاشهم إلا بها .

أَمَا السَّنَةُ فَمِنْهَا :

1- عن ابن عباس قال : قال رسول الله : لعن الله الواشمات والمستوئيات والمنتقمات والمتفلجات للحسن المغيرات خلق الله ، مَا لِي لَا لعن من لعن رسول الله وهو في كتاب الله : « وَمَا آتَكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ »⁽²⁾

وجه الدلالة : الحديث صريح الدلالة على حرمة أي فعل يترتب عليه تغيير في الخلقة ، وما لا شك فيه أن التدخل الجيني والحالة هذه هو تغيير للخلقة ؛ فيكون أولى بالحرمة من مجرد الوشم والتمتص والتفلج .

(1) تفسير الطبرى 25/66 ، معانى القرآن 353/6

(2) أخرجه البخاري في صحيحه باب وما آتاكُم الرَّسُولُ فَخُذُوهُ 4/1853 ح

4604 ، والنسلاني في سننه الكبرى كتاب التفسير 6/484 ح 11579

2 - عن المُغيرة بن شعبة قال : قال النبي ﷺ إنَّ اللَّهَ حَرَمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأَمْهَاتِ ، وَوَادِ الْبَنَاتِ ، وَمَنَعَ وَهَاتِ ، وَكَرَهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ⁽¹⁾

وجه الدلالة : في هذا الحديث نهى صريح عن إفاق المال وإضاعته في غير المباح شرعاً ، لأهمية المال وقوام حياة الإنسان به ، وضابط الإنفاق المحرم : هو أن لا يكون لغرض ديني ولا دنيوي ، وهذا المعنى متحقق في هذا التدخل الوراثي فهو يستلزم إفاق المال الطائل ولا يوجد فيه غرض صحيح ، بل غايتها العبث بخلق الله وتغييرها حسب رغبات البشر وأهوائهم⁽²⁾.

أما المعقول فمنه :

الوجه الأول : أن الأصل في الدخول إلى الخلية التنااسلية هو المنع ، ولا يباح إلا في حال الاضطرار ، كحال العلاج إذا كان بين الزوجين ، ولا ضرورة تقضى بجوازه هنا ، لأن التدخل هنا هدفه التحسين لا العلاج ، ولا يقدم التحسيني على الضروري إذا كان في مراقبة التحسين إخلال بالضروري ، ووجه الإخلال هنا هو كون الضرر محتمل الانتقال إلى الذرية ، و تعرضها للأمراض والهلاك من أجل أمر تحسيني لإنجاب نسل بصفات معينة⁽³⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه بباب ما ينهى عن إضاعة المال 2277 ح 848 / 20 ح 384 / 901 ، والطبراني في المعجم الكبير

(2) د/ سعد الشويرخ - مرجع سابق ص 317 ، 318

(3) د/ إيمان أحمد إبراهيم - مرجع سابق ص 109 ، د/ عبد الناصر أبو البصل -

مرجع سابق ص 712

الوجه الثاني : أن اللجوء إلى هذا التدخل في الخلايا الوراثية لمجرد تلبية رغبة النفس بالحصول على صفات وراثية معينة لا تدعو إليه ضرورة شرعية معتبرة ، غاية ما فيه العبث بمورثات إنسان وامتهان كرامته التي كرمها الله وأحسن خلقه ، ولا يشك أحد أن الشريعة تأبى مثل هذا⁽¹⁾ .

ثانياً : أدلة الاتجاه الثاني القائل بالجواز ، وقد احتجوا بالسنة وبعض القواعد الفقهية والمعقول .
أما السنة فمنها :

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِتَّقَالٌ ذَرَّةٌ مِنْ كِبْرٍ ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ يَعْنِي مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِتَّقَالٌ ذَرَّةٌ مِنْ إِيمَانٍ ، قَالَ : فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ : إِنَّهُ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ شَوْبِي حَسَنًا وَنَعْلَى حَسَنَةً ، قَالَ : إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْجَمَالَ وَلَكِنَّ الْكِبْرَ مِنْ بَطْرِ الْحَقِّ وَغَمْطِ النَّاسِ⁽²⁾ .

وجه الدلالة : في الحديث دلالة واضحة على حب الجمال ، ومشروعية طلبه ، والتدخل الوراثي على هذا النحو المراد منه الجمال فكان مشروعًا .

(1) د/ السيد مهران - أحكام تقنيات الوراثة الهدافة إلى تعديل خصائص الإنسان الوراثية - بحث ضمن أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون 274/1 ، د/ محمد حسين أبو يحيى - حكم التحكم في صفات الجنين في الشريعة الإسلامية - بحث ضمن أعمال مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون 324/1

(2) أخرجه مسلم في صحيحه باب تحرير الكبيرة وبيانه 93/1 ح 361/4 1999

ونوقيش : بأننا نسلم بكون الجمال محبوب وطلبه مشروع ، إلا أن هذا التسليم مقيد بما إذا كان طريق تحصيله مباح شرعاً ، أما طلبه بالمحرم وغير مطلوب كما في الوشم والنمس والتلفج ، فمن يفعل هذه الأشياء يفعلها بقصد التجميل والحسن ، ومع ذلك فهي ممنوعة شرعاً .

أما القواعد فمنها :

قاعدة : الأصل في الأشياء الإباحة

معنى القاعدة : أن كل ما كان من معاملات الناس نافعاً وطيباً فهو على الحل والإباحة إلا ما ورد نص صحيح صريح فيه من الشارع بتحريمه .⁽¹⁾

وجه الدلالة من القاعدة : أنه لم يرد حظر من الشارع يمنع من التدخل الوراثي رغبة في الحصول على نسل أفضل أو حذف الجينات المسببة لصفات غير مرغوب فيها ؛ فيبقى على حكم الأصل وهو الحل .

ونوقيش : بأن هذا الأصل وتلك القاعدة يعمل بمقتضاهما عند عدم وورد النص الصحيح الذي يمنع ذلك ، وهذا ليس متحققا هنا لسبق النصوص القرآنية المحكمة الدالة على حظر هذا التصرف .

أما المعقول فمنه :

قياس التدخل الوراثي لتحسين الصفات على التدخل الجراحي . في عمليات التجميل ، بجامع أن كلاً منها معالجة بقصد التحسين

(1) د/ عبد العزيز عزام - مرجع سابق ص 124

والجمال^(١).

ونوقيش بوجهين :

أولهما : عدم التسليم بصحة القياس ، لأن إجراء الجراحات التجميلية محل نزاع وليس اتفاقية حتى يقاس عليها غيرها .

ثانيهما : لو سلمنا بالصحة في هذا القياس ، فهو قياس مع الفارق بل مقطوع فيه بالفارق من جهة أن الجراحات التجميلية لا تشمل على أضرار تتصل بالأجيال المقبلة ، إذا ليس فيها نقل خلايا تناследية وضررها إن وجد فهو قاصر على من تجري له فقط ، بخلاف العلاج الوراثي في الخلايا التناследية فضررها قد يمتد ليلحق أجيال قادمة .

الرأي الراجح

بعد عرض أقوال الفقهاء وذكر آرائهم تبين لي رجحان الاتجاه القائل بعدم الجواز للآتي :

أولاً : ضعف ما استند إليه المخالف لهذا الاتجاه وافتقار دعواه إلى دليل قوي يؤيدها .

ثانياً : أن هذه الاتجاه هو ما أخذت به العديد من المنظمات الإسلامية الطبية ، وكذا مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة ، حيث جاء في قرار المجمع : لا يجوز استخدام أي من أدوات علم الهندسة الوراثية ووسائله للعبث بشخصية

(1) مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص 348

الإنسان ومسئوليته الفردية ، أو التدخل في بنية المورثات بدعوى
تحسين السلالة البشرية⁽¹⁾ .

(1) قرارات الدورة الخامسة عشر لمجلس المجمع الفقهي الإسلامي - مجلة
المجمع الفقهي الإسلامي ص 172 ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبيعية

1048/2

المطلب الثالث

تحسين النسل البشري عن طريق نقل الجين من

أجنبي

لم يختلف موقف الفقهاء المعاصرین على أن التدخل الجيني بنقل أحد الجينات من أجنبي لمجرد التحسين والحصول على صفات شكلية معينة محرم ، وقد بدا هذا الموقف واضحاً من خلا لـ المجامع الفقهية والمنظمات الإسلامية التي بحثت مجالات استخدام العلاج الجيني ، بل صدرت به الفتاوی والقرارات ، وقد سبقت الأدلة على حرمة هذا النوع من التدخل عند الكلام على مسألة نقل الجينات بين الزوجين بقصد التحسين ، فلا داعي لإعادتها هنا ، بل إن الحكم في هذه المسألة أولى بالحظر ، نظراً للمشاركة من أجنبي ومعلوم ما يفضي إليه هذا النقل من مفاسد⁽¹⁾ .

(1) مجلة مجمع الفقه الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي بمكة ، الدورة الخامسة عشر لسنة 1419 ص 314 ، مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية ص 1048 ، أعمال ندوة الانعكاسات الأخلاقية للعلاج الجيني المنعقدة في 20/10/2001م ص 6 ، د/ إبراد أحمد إبراهيم - مرجع سابق ص 106 ، د/ وهبة الزحيلي - الاستنساخ الجواب الأخلاقية والدينية - مرجع سابق ص 126

المبحث الثالث

**اختبار جنس الجنين وأثره على تحسين النسل
وفيه مطالب أربع**

المطلب الأول

**تعريف الجنين وبيان المقصود باختبار جنس
الجنين**

المطلب الثاني

**الجوانب الإيجابية والسلبية لاختبار جنس الجنين
المطلب الثالث**

**موقف الفقه الإسلامي من تحسين النسل عن طريق
اختبار جنس الجنين**

المطلب الرابع

**الضوابط والقيود الواجب توافرها عند اختبار
جنس الجنين لتفادي الأمراض الوراثية**

المطلب الأول

تعریف الجنین وبيان المقصود باختیار جنس

الجنین

أولاً : تعریف الجنین

الجنین فی اللغة : هو الولد فی البطن ، والجمع أجننة وأجنة ، وهو مشتق من جن أي : استر ، وسمى الجنین بذلك لاستثاره فی بطن أمه ، ومنه سمیت الحدائق والبساتین بالجنان فيقال للحديقة ، والبستان جنة بالفتح ، والجنة بالضم هي كل ما وقى ، وخرفة تلبسها المرأة تغطى رأسها ، وتغطى الوجه والصدر وفيه عينان مجویتان كالبرقع ، والجنة بالكسر هي الجن وهو خلاف الإنس واحده جان ومنه قوله تعالى : «منِّ الْجَنَّةُ وَالنَّاسُ»⁽¹⁾

لفظ الجنین يطلق على هذا المخلوق الذي يتكون فی رحم المرأة نتيجة تلاقي بيضتها مع الحيوان المنوى الذي يحتوى عليه ماء الرجل ، ويطلق اسم الجنین على هذا المخلوق ما دام فی بطن أمه لتحقق استثاره فيه ؛ فيشمل جميع مراحله من حين تكونه إلى وقت ولادته .⁽²⁾

(1) الناس آية (6)

(2) لسان العرب 13/93 ط دار صادر بيروت ، الطبعة الأولى ، القاموس المحيط 207/4 ط الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977م ، مختار الصحاح 74 دار الحديث القاهرة ، المصباح المنير 62 المكتبة العصرية - صيدا - بيروت

الجنين في الشرع : تعريف الجنين لدى علماء الشرع لا يختلف عن المعنى اللغوي السابق فهو عند علماء الشرع : اسم للولد في البطن غير أن بعضهم قصره على الحمل الذي يتبيّن منه شيء من خلق الآدمي ، ولم يطلقه على ما دون ذلك ، وإنما اختلفت ألفاظ الفقهاء في تعريف الجنين وذلك لاختلافهم في الأحكام المترتبة عليه ، وهذه نظرة على الجنين في كتب الفقه :

الجنين عند الحنفية : هو ما استبان من خلقه شيء فإن لم

يستبيّن من خلقه شيء فليس بجنين .⁽¹⁾

عند المالكية : هو الولد ما دام في البطن .

عند الشافعية : هو النطفة إذا وقعت في رحم المرأة واحتلّت

بمائها⁽²⁾ .

عند الحنابلة : هو ما كان فيه صورة آدمي قبل ذلك لا يعلم يقيناً أنه جنين⁽³⁾ .

الجنين في الطب : يطلق بعض الأطباء لفظ الجنين على الولد في بطن أمه عندما يظهر عليه الطابع الإنساني بتكون الأجهزة المعروفة للإنسان ، ويكون ذلك فيما بين الشهر الثالث من الحمل إلى حين الولادة بينما يرى البعض الآخر قصر لفظ الجنين على

(1) المبسوط للسرخسي 26/6 ط دار المعرفة بيروت

(2) الجامع لأحكام القرآن 17/110 ط دار الشعب القاهرة ط ثانية 1372هـ
، إحياء علوم الدين للغزالى 2/75 ط مكتبة الإيمان المنصورة ط أولى 1417هـ 1996م

(3) كشاف القناع للبهوتى 5/413 ط دار الفكر بيروت 1402هـ

الولد في بطن أمه إذا اكتملت بناته ، وكان بإمكانه أن يعيش إذا نزل حياً من بطن أمه ، ويكون هذا في الفترة الواقعة بين بداية الشهر السابع إلى وقت الولادة .

وهناك من علماء الأجنة من يطلق لفظ الجنين على الفترة الواقعة بين انغراز البوسفة الملقة في جدار الرحم ، ونهاية الإسبوع الثامن ثم يطلقون عليه بعد ذلك اسم حميل إلى أن يولد ⁽¹⁾ .

ثانياً : المقصود باختيار جنس الجنين

لقد خطأ علم الهندسة الوراثية⁽²⁾ خطوات هائلة في الكشف ، والتقديم ، وأصبح في مدة قليلة لا تساوى في حساب الزمن شيئاً في مقدمة العلوم الطبية وظهرت تجارب هذا العلم واضحة من خلال الاكتشافات ، والمعلومات التي توصل إليها العلماء حول طبيعة

(1) د/ محى الدين طالو - تطور الجنين وصحة الحامل ص 12 ط دار ابن كثير
بيروت الطبعة الثانية لسنة 1407هـ 1987م ، محمد نعيم ياسين -

حقيقة الجنين وحكم الانتفاع به في زراعة الأعضاء ص 66

(2) الهندسة الوراثية : هو العلم الذي يهتم بدراسة تركيب ووظيفة المادة الوراثية وطريقة عملها ، وانتقالها كما أنه يدرس طبيعة الوراثة وخصائص الصفات والأمراض والعاهات التي تنتقل من جيل لآخر . دراسات فقهية في

قضايا طبية معاصرة 2/849 .

وأصل المادة الوراثية في الإنسان وقد اشتهر هذا العلم باسم علم الجينات^(١).

و قبل أن يتحقق هذا التقدم العلمي المذهل في مجال الهندسة الوراثية لم يستطع أحد من العلماء أن يقدم إجابة علمية مؤكدة عن مدى إمكانية اختيار جنس الجنين أو بعبارة أخرى التحكم في نوع الجنين مما حدا بالعلماء في هذا المجال إلى مزيد من البحث والتجارب وجمع معلومات كثيرة عن المادة الوراثية في جسم الإنسان .

ونتيجة لهذه الأبحاث والتجارب توصل علماء الوراثة إلى أن جسم الإنسان يتكون من بلايين الخلايا المختلفة عن بعضها في التركيب والوظيفة فعلى سبيل المثال خلايا القلب وظيفتها الانقباض ، وضخ الدم إلى الجسم بعد تنقيته ، وخلايا المخ وظيفتها الذاكرة والقيام بالعمليات العقلية وغير ذلك ، وهكذا كل نوع من هذه الخلايا يقوم بوظيفته الطبيعية التي خلقه الله من أجل القيام بها .

وقد توصل العلماء إلى أن كل خلية من خلايا جسم الإنسان سواء كان ذكراً ، أو أنثى تحتوى على ستة وأربعون كروموسوماً موزعة على ثلاثة وعشرين زوجاً حيث تترتب الكروموسومات بشكل أزواج متماثلة ؛ فتحتوى كل خلية على ثلاثة وعشرين زوجاً من الكروموسومات المتناسلة يأتى نصفها من الأب بينما يأتى

(١) الجينات : هي الوحدات البنائية في المادة الوراثية في الكائن الحي ، وهي جزء من الحامض النووي الريبيوزي (DNA) الذي ينقل المعلومات لتحديد صناعة بروتين معين . المرجع السابق نفس الجزء والصفحة .

النصف الآخر من الأم ، وهناك زوج واحد من هذه الكروموسومات في كل خلية هو المسؤول عن تحديد جنس الجنين ، وهذا الزوج من الكروموسومات يكون متشابهاً ، ويعطى رمزاً متماثلاً هو (xx) عند الأنثى أما عند الذكر فإنه يعطى رمزاً مختلفاً هو (xy) .

وقد استطاع العلماء التفريق بين هذه الكروموسومات في الشكل ، والمظاهر كما فرقوا بينها في الحقيقة والمخبر ، فتوصلوا إلى أن الكروموسوم الحامل لرمز (y) هو المسؤول عن تحديد جنس المولود الذكر ، وهذا الكروموسوم له وميضاً ولمعاناً في رأسه بينما (x) الحيوان المنوى الذي يحمل شارة الأنوثة والذي يرمز له بـ يفقد ذلك اللمعان والويمض وليس هذا فحسب بل إن الحيوان المنوى الذي يحمل شارة الذكورة أسرع في الحركة وأقوى من الآخر الذي يحمل شارة الأنوثة⁽¹⁾ .

ومن هنا فإن تحديد نوع الجنين يتم بمجرد عملية التلقيح ، فإذا تقابلت في عملية التلقيح بيضة الأنثى التي تحمل في كل أحوالها كروموسوم تحديد النوع المفرد ذي التركيب الصبغي الأنثوي (x) مع حيوان منوى يحمل كروموسوم تحديد النوع المفرد من الفئة

(1) د/ محمد على البار - خلق الإنسان بين الطلب والقرآن ص 133 ط الدار السعودية جدة سنة 1999م ، د/ سامية التمامي - الوراثة البشرية الحاضر والمستقبل ص 53 وما بعدها ، د/ أنطوان سعد - التحديد المسبق للجنين ص 14 وما بعدها ، اختيار جنس الجنين بين العلم والفقه - الشبكة الدولية

ذات التركيب الصبغي الأنثوي (x) ؛ فإن التركيب الصبغي لهذه البوياضة الملقحة يكون (xx) وهو التركيب الصبغي للأنثى ، وحيث أن الجنين أنثى بإذن الله ، أما إذا تقابلت البوياضة مع حيوان منوى يحمل كروموسوم تحديد النوع المفرد من الفئة ذات التركيب الصبغي (y) فإن التركيب الصبغي للبوياضة الملقحة يكون (xy) وهو التركيب الصبغي للذكر ، وفي المجرى الطبيعي تتسابق الحيوانات المنوية من الفتنتين في اتجاه البوياضة فإن سبق إليها حيوان منوى ذكر صار الجنين ذكراً ، وإن سبق إليها حيوان منوى مؤنث صار الجنين أنثى بإذن الله .

ومن هنا بدأت محاولات العلماء لاختيار جنس الجنين ، والحصول على الولد المطلوب عن طريق السيطرة على نوعي الكروموسومات (x) ، (y) بحيث تلقي البوياضة بكروموسوم (x) إذا كانت رغبة الأبوين تتجه إلى إنجاب الأنثى ، أو تلقي البوياضة بكروموسوم (y) إذا كانت رغبتهما تتجه إلى المولود الذكر .

وقد بذل علماء الوراثة جهوداً كبيرة في سبيل الوصول إلى تحقيق هذه السيطرة على الكروموسومات المذكورة والمؤنثة ، وسوف يأتي الحديث عن ذلك بالتفصيل في معرض الكلام على وسائل اختيار جنس الجنين ، وبهذا يظهر أن الله عز وجل قد أودع في كل من الحيوان المنوى ذى التركيبة الصبغية الأنثوية ، والحيوان المنوى المذكور ذى التركيبة الصبغية المذكورة من الصفات والخصائص ما يميز كلاً منها عن الآخر ، وكذلك هيأ في رحم المرأة من الأساليب ما يضمن لأحدهما الغلبة على الآخر والسبق

إلى تلقيح البوياضة بما يوافق من ذلك حكمته جل شأنه فيما قاله
تبارك : وتعالى : «يَهْبِ لِمَنْ يَشَاء إِنَاثًا وَيَهْبِ لِمَنْ يَشَاء
الثُّكُورَ»⁽¹⁾

(1) للشوري (50) انظر د/ السيد محمود عبد الرحيم مهران - الأحكام
الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة والتكاثر ص 351 ط دار
النهضة العربية ط أولى سنة 1423هـ 2002 م ، د / أمل شاهين - كيف
تحكمين في جنس الجنين ص 87 - ط دار الكلمة للنشر والتوزيع -
المنصورة ط أولى 2006 م

المطلب الثاني

الجوانب الإيجابية والسلبية لاختيار جنس

الجنين

ما لا شك فيه أن ديننا الإسلامي قد دعى الإنسان إلى تحقيق العلم ، وتحصيل أنواع المعرفة في كثير من آياته القرآنية ، وأحاديثه النبوية ، ولم تكن هذه الدعوة قاصرة على تحصيل وتعلم العلم الشرعي فقط ، بل إن الإسلام قد جعل كل علم دنيوي يؤدي إلى تحقيق النفع للمسلم علمًا شرعاً ما دام هذا العلم جارياً وفق شرع الله ومراده ، كما أن هذا التقدم العلمي والبحث بصفة خاصة ينبغي أن يكون هدفه الأول والأسمى هو مصلحة البشرية ، وإذا ما جنح هذا التقدم في أي مجال كان إلى أهداف أخرى غير نبيلة كان وبالاً على الإنسان ودماراً له ، ومن ثم فإن أي كشف علمي جديد من الممكن توظيفه توظيفاً نافعاً ، أو توظيفه توظيفاً ضاراً .

ونتيجة لهذا التقدم الهائل في مجال الطب والوراثة كان من الطبيعي أن يفرز هذا التقدم العديد من الاكتشافات الحديثة ، والتي كان من بينها تكنولوجيا التحكم في نوع الجنين ، ولكى نتلامس الحكم الشرعي في مثل هذه التقنية العالية الحديثة يتبعين أولاً أن نتعرف على أهم ما في هذه التقنية من الآثار الإيجابية ، والسلبية حتى يتسعى لنا أن نحكم عليها حكماً شرعاً دقيقاً ، وفيما يلى أتعرض لبيان أهم الجوانب والآثار الإيجابية والسلبية لهذه التقنية .

أولاً : الآثار الإيجابية لعملية اختيار جنس الجنين ومنها :

1- يمكن عن طريق هذه التقنية تفادى المخاطر المرتبطة بإنجاب نوع معين من الأبناء ، إذ إنه من الممكن من خلال الفحص الجيني توقع معرفة الكثير من الأمراض الوراثية المرتبطة بإنجاب نوع معين ، فبعض الأمراض الوراثية لدى الزوجين يتوارثها الذكور فقط ، وهذا يمكن لهذه التقنية التدخل لتفادي إنجاب الذكور تحاشياً من إنجاب أطفال معوقين أو مشوهين بدرجة كبيرة .

2- تؤدى هذه التقنية إلى تحقيق رغبة بعض الأفراد ، أو الأسر أن يتحقق لهم من الأولاد ما يرغبون فيه خاصة إذا ما حرموا من نوع معين من الأولاد ، فقد تكون هناك رغبة كامنة في نفس الأبوين ، أو أحدهما أن يكون لديه ابناً ذكراً ، لاسيما إذا كانت الأسرة قد رزقت بالمواليد الإناث ولم ترزق بالمواليد الذكور ونحن في حياتنا اليومية نلمس ذلك ، فقد نجد الأسرة قد رزقت بعدد من الإناث فتتجه رغبة الأبوين إلى إنجاب الذكر تلبية لغريزتهم الفطرية في تحقيق الذكر ، حتى يكون عوناً لهما وصوناً لهما في شيخوختهما وحفظاً لأخواته الإناث وعوناً لهن ، وقد تكون هذه الرغبة أكثر إلحاحاً عند الأسر المحافظة التي تصنون المرأة عن التبذل ، والخروج من البيت للبحث عن العمل الذي من خلاله تستطيع أن تتفق على نفسها ؛ فيكون وجود الذكر حافظاً لهن وصيانة لهن من المهانة .

ثانياً : الآثار السلبية المرتبطة على اختيار الجنين ومنها :

1- اختيار جنس الجنين والتدخل في ذلك يؤدى إلى الإخلال بالتركيبة الاجتماعية التي أرادها المولى سبحانه وتعالى ، وحيث إن

الإقبال على إنجاب نوعية معينة من الذكور ، أو الإناث يؤدي
بدوره إلى خلل في ميزان المجتمع ، فمثلاً إذا أقدم الآباء والأمهات
على إنجاب الذكور فقط ، فلا شك أن هذا سيؤدي إلى زيادة عدد
الذكور على الإناث ، وهذا مما لا يجهله أحد يفضي إلى مفاسد جمة
لا تستقيم معها الحياة الإنسانية في استقرار وأمان ، فلأن من
ستكون وعاءاً للنسل ، ومرضعة وحاضنة له ؟ أم يعيش الذكور بلا
إناث ؟ أم يقضى الذكور وطراهم بطريقة غير مشروعة ؟

وكذا لو جنح الآباء والأمهات إلى إنجاب الإناث فقط فيا ترى من
ذا الذي يزود عنهن ، ويحفظ أعراضهن ؟ ومن يتولى الإنفاق
عليهن ؟ ، ومن ثم فإن التدخل لإنجاب نوع معين حسب الرغبة
سيؤدي في نهاية المطاف إلى طغيان جنس على آخر ، وإلى
مشاكل كان المجتمع في غناً عنها لو لا وجود هذه التقنية .

وأوضح مثال على هذا ما حدث في بلاد الصين التي لجأت
حكومتها إلى فرض قوانين تحدد النسل بسبب العدد الهائل في
السكان ، فحضرت الحكومة على الأسرة أن يزيد عدد أفرادها عن
أبوين وأبن واحد فقط ، فأدى هذا إلى أن زادت رغبة الأبوين في
إنجاب الذكور مما حدى بالآباء والأمهات إلى اللجوء إلى الكشف
المبكر عن نوع الجنين ؛ فإذا ما تبين كونه أنثى قام الأبوين
 بإجهاضه ؛ فأدى ذلك إلى زيادة عدد الذكور وظهر ما يسمى

بالمجتمع الذكورى ، الأمر الذى نشأ عنه اختلالات كثيرة فى
نواحى المجتمع الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾.

2— تؤدى هذه التقنية إلى تحجيم عدد أفراد الأسرة ، وتقليلها بطريق غير مباشر ، إذ يمكن أن يؤدى إنجاب طفل أو اثنين من الذكور إلى إjection الأبوين بعد ذلك عن زيادة عدد أفراد الأسرة اكتفاء بالطفل الواحد أو الاثنين خاصة ، وأنه لا يخفى على أحد أن رغبة الأبوين فى الولد الذكر تفوق رغبتهما فى الأنثى ؛ فإذا تحقق لهما ما أراداه من الولد الذكر أحجاما عن الإنجاب ، ولا شك أن فى ذلك مفسدة محضة ومخالفة للنصوص النبوية التى تحت المسلم أن يكثر من النسل والذرية.

3— يؤدى التحكم فى نوع الجنين إلى زيادة احتمالات ولادة أطفال مشوهين ، حيث إن الحيوانات المنوية المريضة تموت فى أثناء طريقها إلى البوسطة ، ولا تصل إليها أثناء تلقيحها بالطرق الطبيعية ، إذ لا يصل إلى البوسطة إلا الحيوان المنوى القوى فى الغالب ، على العكس من عملية فصل الحيوانات المنوية بالطرق الطبيعية ، فإنها تزيد من احتمال وصول هذه الحيوانات المنوية الضعيفة والمريضة إلى البوسطة وقد ينجح أحدها فى التلقيح ، مما يؤدى إلى زيادة العيوب الخلقية وذلك من شأنه أن يؤدى إلى الإجهاض التلقائى ، أو ولادة جنين مشوه ، لأنه حتى الآن لا يمكن-

(1) دراسات فقهية في قضايا طبية 872/2

انقاء الحيوان المنوى القوى حتى يتم التلقيح به واستبعاد غير القوى في عملية التلقيح .

4- قد تؤدى عملية التحكم فى نوع الجنين إلى أمر أعظم وأدفأ مما سبق ألا وهو اختلاط الأنساب ، لأن فصل الحيوانات المنوية يستدعي أن يتم ذلك فى المعامل الطبية التى أعدت لهذا الغرض وإذا وصل الأمر إلى هذه المرحلة فإن احتمال اختلاط الأنساب يكون كبيراً ، إذ الأخطاء فى المعامل الطبية احتمال تحققها قائم ؛ فقد تذهب العينة باسم فلان ، ثم تخرج لواحد آخر ، مما يؤدى إلى أن تزرع بويضة امرأة فى رحم امرأة أخرى ، أو حيوان منوى من رجل فى رحم امرأة أخرى غير زوجته ، ولا يخفى ما وراء ذلك من الخطير المدالم العظيم .

المطلب الثالث

موقف الفقه الإسلامي من تحسين النسل عن طريق

اختيار جنس الجنين

كان الدافع وراء تقنية الاختيار المسبق لنوع الجنين هو تفادي بعض الامراض الوراثية التي قد تحدث نتيجة إنجاب نوع معين من الابناء ، فقد تكون الأم حاملة لنوع معين من الامراض الوراثية تنتقلها الذكور فقط دون الإناث أو العكس ، كالهيموفيليا وأمراض تليف العضلات واستسقاء المخ الدماغي الوراثي وغير ذلك من الامراض الأخرى المرتبطة بإنجاب نوع معين⁽¹⁾ فهنا هل يجوز التدخل بالاختيار المسبق للجنين تفاديًا لإصابة الابناء بمثل هذه الامراض الوراثية ؟

وللإجابة على ذلك أقول : اختلف أهل العلم حول هذه المسألة وتلخصت آرائهم في اتجاهين :

الاتجاه الأول : ويرى أنصاره جواز التدخل باختيار جنس الجنين إذا وجدت الحاجة الداعية لذلك ، كانتقال بعض الامراض الوراثية ، وهو ما عليه جل الباحثين⁽²⁾ .

(1) د / عبد الهادى مصباح – استنساخ الأعضاء البشرية رؤية مستقبلية للطب العلاج خلال القرن الحادى والعشرين – ص 114 ط الدار المصرية اللبنانية ط أولى 1999 م

(2) انظر حكم التحكم في صفات الجنين في الشريعة الإسلامية 1/315 ضمن بحوث مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون ، وأيضاً في نفس

الاتجاه الثاني : ويرى أنصاره عدم جواز التدخل باختيار جنس الجنين لتفادي الأمراض الوراثية ، وهذا الاتجاه ذهب إليه بعض الباحثين ⁽¹⁾.

الأدلة والمناقشة

أولاً: أدلة الاتجاه الأول القائل بالجواز ، وقد احتجوا على دعواهم بالجواز بالإتي :

1- قوله تعالى : «وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِرًا فَهَبْنِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيَا يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ أَلِّ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبَّ رَضِيَا».

وجه الدلالة : في هذه الآية طلب نبي الله زكرياء عليه السلام من ربِّه إعطاءه الولد الذي يرث منه النبوة والعلم ، وطلبه زكرياء على نحو معين فقال : واجعله ربَّ رضيَا ، أي مرضيا عنده وعند خلقك ، تحبه وتحببه إلى خلقك في دينه وخلقك كما يقول ابن كثير ⁽²⁾ ، فعلمبا من ذلك أن طلب الولد على نحو خاص ليس أمراً محرماً ، وكل ما جاز طلبه ، جاز تحصيله ما دامت الوسيلة المؤدية إلى ذلك مشروعة مأمونة العواقب والنتائج .

المؤتمر الهندسة الوراثية وتطبيقاتها 181/1 ، د/ إيهاد أحمد إبراهيم /

الهندسة الوراثية بين المعطيات العلمية وضوابط الشرع 131

(1) انظر اختيار جنس الجنين دراسة فقهية طبية - مرجع سابق 61

(2) تفسير ابن كثير 5/214 ط دار طيبة ط ثانية 1999م

ونوقيش الاستدلال بالآية : بأن الآية خارج محل النزاع ، لأن زكريا عليه السلام طلب الولد ، وتحصيله لهذا الولد الذي يرثه إنما كان بالطرق الطبيعية ، وهذا خارج عن محل النزاع ، لأن مورد المسألة هو استخدام الطرق الحديثة في اختيار جنس الجنين لتفادي الأمراض المرتبطة بنوع معين من الأولاد .

2 - قال تعالى : «**فَقُلْتُ لِسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَارًا يُرْسِلُ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مُذْرِّلًا وَيَمْدُكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ» .**

وجه الدلالة : بين الله تعالى في هذه الآية أن الاستغفار سبب من الأسباب المؤدية إلى تحصيل الولد بنوعيه ، ولهذا أمر النبي الله نوح عليه السلام قومه بالاستغفار ، فطمنا من ذلك جواز تعاطى الأسباب المؤدية إلى هذا المعنى ، ومن هذه الأسباب التدخل الطبى لتجنب الأمراض .

ونوقيش الاستدلال بالآية : بأن مورد الآية هو بيان أن الاستغفار سبب لتحقیص الذریة بنوعها ذكوراً وإناثاً ، لا أحد النوعين فقط ، لذا قال ابن كثير : أي: إذا تبتم إلى الله واستغفرتموه وأطعتموه ، كثیر للرزق عليکم ، وأسفاكم من برکات السماء ، وأنبت لكم من برکات الأرض ، وأنبت لكم الزرع ، وأنثر لكم الضرع ، وأمدكم بأموال وبنین ، أي: أعطاكما الأموال والأولاد ، وجعل لكم جنات فيها أنواع الشمار ، وخللها بالأنهار الجارية بينها⁽¹⁾ إذا فالاستدلال بها على هذا النحو لي لعنق الآية إذ ليس فيها ما يدل على أحد النوعين فقط .

(1) ابن كثير 8/233

ولو سلمنا صحة الاستدلال بالآلية ، فإنها خارجة عن محل النزاع ، لأن الاستغفار هذا يكون بين العبد وربه ، ولا يترتب عليه إيقاع أى ضرر بالنسل ، خلافاً للوسائل الطبية المستخدمة ففيها من الأضرار ما هو معلوم .

3— ما جاء في حديث ثوبان رض : جئتُ أَسْأَلُكَ عَنِ الْوَلَدِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَاءُ الرَّجُلِ أَبْيَضٌ وَمَاءُ الْمَرْأَةِ أَصْفَرُ ، فَإِذَا عَلَامَنِي الرَّجُلُ مَنِيَ الْمَرْأَةُ أَذْكَرَ أَبِنَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَإِذَا عَلَامَنِي الْمَرْأَةُ مَنِيَ الرَّجُلُ أَنَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ، فَقَالَ : صَدِقتَ ، وَإِنَّكَ لَنَبِيٌّ، ثُمَّ انْصَرَفَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَقَدْ سَأَلْتَنِي هَذَا عَنِ الدِّيْنِ سَأَلْنِي وَمَا لِي بِشَيْءٍ مِنْهُ عِلْمٌ حَتَّى أَتَانِي اللَّهُ بِهِ .

وجه الدلالة : كأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في هذا الحديث وفي غيره كحديث أم سلمة أعطى أمارات للسائل المنوى وبين أن أى النوعين حصل التلقيح به نتج عنه النوع المرغوب فيه ، وهذا ما يحصل في عملية الاختيار بالطرق الطبية .

ونوقيش : بأن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإن أعطى أمارات للسائل المنوى الذي يحصل النوع المرغوب فيه ، لكنه قصد أن يتم ذلك بطريق مشروع لا ضرر فيه وقصد بذلك الجماع بين الزوجين ، وهذا بخلاف الطرق الطبية المستخدمة .

4— قياس اختيار جنس الجنين على العزل ، بجامع أن في كلاهما منع للحمل ، ففي الأصل وهو العزل منع للحمل من أصله ، وهو جائز كما نص عليه الخبر ، وفي الاختيار منع الحمل بأحد النوعين ، فكان جائزًا من باب أولى .

ونوقة : بأن القياس غير صحيح أو قياس مع الفارق ، ووجه الفارق أن الشيء يقاس على ما هو مثله ، والأمر مختلف في الصورتين ، ففي الأولى منع الحمل بالكلية ، وفي الثانية حصول الحمل ولا شك أن كلاهما يختلف عن الآخر ، كذلك فإن العزل يتم بين الزوجين دون أن يتدخل فيه طرف أجنبي ، وهذا بخلاف التدخل من طبيب وغيره في عملية إنجاب النوع المرغوب فيه.

5- أن التدخل الطبى لمنع إنجاب أولاد معتلین بعلل وراثية أمر مشروع بناء على أن القاعدة الفقهية نصت على أن الأصل في الأشياء الإباحة حتى يرد ما يدل على التحريم ، وهذا التدخل فيه نفع ، ومن ثم يبقى على الأصل وهو الحل .

ونوقيش : بأن القاعدة إنما يصح الاحتجاج بها في هذه المسألة عند عدم ورود النص الشرعى الذى يمنع ذلك ، والنص قد ورد بعكسه ، فلا يصح تقديم هذه القاعدة على غيرها من القواعد الدالة على أن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح ، وهذا الاختيار بهذه الوسائل الطبية يكتفى من المفاسد ما يربوا على المصالح المرجوة من وراءه .

ثانياً : أدلة الاتجاه الثاني القائل بالتحرير ، وقد احتجوا بالآتي :

١- قال تعالى : «لَهُ مِلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ ذُكُورًا

وجه الدلالة : بين المولى سبحانه أن الملك كله بما فيه خاضع لتصريحه سبحانه ، ومن جملة تصريحه سبحانه في ملكه أن يعطى من يشاء من عباده الذكور ، ويعطى من يشاء الإناث ، فإذا ما تدخل الإنسان راغبا في جنس معين دون الآخر ، فقد تطاول بذلك على مشيئة الله وتدخل في قدره سبحانه .

2 - قوله تعالى : «صِنْعَةُ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنَ مِنَ اللَّهِ صِنْعَةً وَتَحْنَّنَ لَهُ عَابِدُونَ»⁽¹⁾

وجه الدلالة : خلق الله الإنسان بوضع معين ، وكيف خاص فمن حاول أن يغير هذه الكيفية فقد خالف المولى سبحانه ، ومن خالفه فقد أخطأ وأثم ، واقترف محظوراً وضل عن سواء السبيل وهذا لا يقره الإسلام بل نهى عنه ، وكل ما نهى عنه فهو حرام ؛ فنتج عن ذلك أن محاولة التحكم في نوع الجنين تعطيل لهذا الوضع ، وتلك الصبغة التي صبغ الله الناس عليها⁽²⁾ .

3 - قوله سبحانه : «وَلَا صَنَّلَنَّهُمْ وَلَا مُنْتَهَنَّهُمْ وَلَا مَرَنَّهُمْ فَلَيَتَّكُنْ آذَانُ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذُ الشَّيْطَانَ وَلِيَّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا»⁽³⁾

وجه الدلالة : دلت الآية الكريمة على أن تغيير خلق الله أمر قد توعد به إبليس بنى آدم منذ القم ، ولا شك أن اختيار جنس الجنين فيه نوع تغيير لخلق الله وطاعة لإبليس اللعين ، وقد لعن الله من

(1) آية 138 البقرة

(2) د/ كيلاني محمد المهدي مرجع سابق ص 87

(3) آية 119 النساء

يغير خلقه فقال النبي ﷺ: لَعْنَ اللَّهِ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ وَالْمُتَمَمَّصَاتِ وَالْمُتَقْلَجَاتِ لِلْحُسْنِ الْمُغَيْرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ⁽¹⁾ ، ومما لا شك فيه أن هذا الاختيار وإن كان لا يعني إنشاء خلق جديد إلا أنه يعني تغييرًا في خلق الله ، فإذا كانت عمليات الوشم والتفلج تعد تغييرًا لخلق الله ، فمن باب أولى أن يعتبر التدخل في اختيار الجنس تغييرًا لخلق الله⁽²⁾.

مناقشة الاستدلال :

نوقش وجه الاستدلال من الآيات الكريمة بأوجه أهمها ما يلى :

أولاً : أن خلق الله في الآيات ليس المقصود به الخلق المادي التكويني ، وإنما المراد به الدين يؤيد هذا ويعرضه قوله تعالى : **«فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيْمُولَكِنْ أَكْثَرُ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ»**⁽³⁾

ثانياً : لو حملنا خلق الله على معنى تغيير الخلة ، فالتأخير المنهي عنه هو ما خلقه الله وأتمه وهو ما تدخل فيه يد الإنسان بالفعل لتغيير الخلة الأصلية بالزيادة والنقصان ، كما في فصل بعض أعضاء الحيوان الحي ، وهذا غير وارد في اختيار جنس الجنين لأن غاية الأمر أن يتغير الإنسان جنساً من جنسين كلاهما

(1) صحيح أخرجه البخاري في صحيحه باب المتكلجات للحسن 5/2216 ح 5587
وابن حبان في صحيحه باب الزينة والتطيب 12/315 ح 5505

(2) تفسير البغوى بتصريف 1/481 ط دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك ، محمود أحمد طه مرجع سابق ص 240، 241.

(3) آية (30) الروم

من خلق الله وله مطلق التصرف فيهما إن شاء نجحت عملية الاختيار وإن لم يشاً لم تنجح ، وإن شاء تم هذا الحمل وإن لم يشاً لم يتم ، ومما يؤكد هذا أنه لا توجد طريقة من طرق التحكم تحظى بفرصة النجاح التامة من أول العملية إلى آخرها بل هناك احتمالات كثيرة وقوية للفشل في أي مرحلة ⁽¹⁾.

ثالثاً : أنه لا تعارض بين مدلول الآيات السابقة من هبة الله سبحانه الذكور والإإناث لمن يشاء وبين التحكم في نوع الجنين وإمكان اختياره ، لأن الأمر لا يتعدى الأخذ بالأسباب دون انطواء على تحدي لإرادة الله أو تدخلًا في خلقه جل شأنه ، لأن هذا المولود وقت التدخل الطبيعي لا يعلم جنسه هل هو ذكر أو أنثى ، والسيطر على تحديد جنس الجنين إنما هي مشيئة المولى سبحانه .

رابعاً : أن ما يقع من اختيار جنس الجنين لا يحدث إلا بإرادة الله وإذنه ، لأن المولى سبحانه هو الذي أقدرنا على ذلك ، وهو الذي أوصل العباد بفضله وطوله إلى هذه النتيجة ، وخرجت هذه النتيجة إلى الوجود بإرادته الكاملة سبحانه وتعالى فلا يخرج شيء عن قدره ⁽²⁾.

(1) د/ عاد الراعوش - اختيار جنس الجنين وحكمة الشرعى بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات موقع مدونات مكتوبة www.maktoobblog.com

(2) د/ محمود أحمد طه مرجع سابق ص 240 ، د/ كيلاني محمد المهدى مرجع سابق ص 238

خامساً : لا منفأة بين التحكم في جنس الجنين باتخاذ القوانين التي خلقها الله تعالى وكون الأولاد هبة من الله ، لأن تعابط الأسباب لا يؤثر بذاته في حصول النتائج ، والأسباب هي بذاتها مخلوقة بإرادة الله تعالى وقدرته ، فكل شيء حدث في الكون لا يكون إلا بإرادته سبحانه وأمره ، فإذا أراد هبة الولد الذكر أو هبة الأنثى أتاح السبب وجعله مؤثراً في مسببه ، وإذا لم يرد لم يكن للسبب مهما كان أثر .

سادساً : أنه يلزم من القول بعدم إباحة اختيار جنس الجنين اعتناداً على أن الأولاد هبة من الله والتدخل في الاختيار ينافي ذلك عدم جواز التدخل لإزالة العقم ، لأن الله تبارك وتعالى بين في النص الكريم أنه يجعل من يشاء عقيماً ⁽¹⁾ .

4- قوله تعالى : « إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيَنْزَلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَنْزِرِي نَفْسٌ مَّا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَنْزِرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ » ⁽²⁾

5- قوله تعالى : « اللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَحْمِلُ كُلُّ اُنْثَى وَمَا تَغْيِضُ الْأَرْحَامُ وَمَا تَرْدَادُ وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِمَقْدَارٍ » ⁽³⁾

6- قال تعالى : « هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ » ⁽⁴⁾

(1) د / محمد رافت عثمان جريدة الأخبار مرجع سابق العدد 17296

(2) آية (34) لقمان

(3) آية (8) الرعد

(4) آية (6) آل عمران

وجه الدلالة : دلت الآيات الكريمة على أن علم ما في الأرحام من الأمور الغيبية إلى لا يمكن لأحد أن يطلع عليها ؛ فلا يمكن معرفة جنس الجنين ذكراً أو أنثى إلا بعد أن يأتي للدنيا ، فكان التدخل في اختيار جنس الجنين تدخلاً في هذا الغيب الذي استأثر الله وحده بعلمه وذلك غير جائز ؛ فثبت عدم جواز اختيار جنس الجنين ⁽¹⁾.

ونوقيش الاستدلال بالآيات الكريمة بثلاثة أوجه :

الوجه الأول : الاستدلال بالآيات الكريمة على عدم جواز التحكم في نوع الجنين إنما هو متوقف على الوصول إلى حقيقة المعنى المراد من الآيات وهي محل اختلاف عند المفسرين ، وحتى نتبين هذا سوف أنكر بعضاً من أقوال المفسرين في الآيات :

يرى شيخ المفسرين ابن كثير أن معنى قوله تعالى « ويَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ » أن مفاتيح الغيب قد استأثر المولى سبحانه بعلمها فلا يعلمها أحد إلا بإعلامه إياه ، وكذلك لا يعلم ما في الأرحام مما يريد أن يخلقه سبحانه سواه ، ولكن إذا أمر بكونه ذكراً أو أنثى شقى أو سعيد علم الملائكة الموكلون بذلك .

ويرى الماوردي أن الآية تحمل معنين :

المعنى الأول : أنه سبحانه يعلم ما فيها من ذكر أو أنثى ، مريض و صحيح.

(1) تفسير الجلالين 1/451 ط دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ، الدر المنثور 6/530 ، تفسير القرطبي 14/82 ، دراسات فقهية في قضايا طبية معاصرة 2/863

المعنى الثاني : أنه يعلم ما في الأرحام من مؤمن أو كافر ، شقي وسعيد.

وقال السعدي في تفسير الآية : أى هو الذي أنشأ ما فيها وعلم ما هو هل هو نكر أم أنثى ؟ ولهذا يسأل الملك الموكل بالأرحام ربه هل هو نكر أم أنثى ، تام أم ناقص ؟

وقال ابن عاشور : المراد بعلم ما في الأرحام : هو علم الأطوار التي يمر بها الجنين في مراحل عمره أثناء الحمل الممتد تسعة أشهر ، فهو سبحانه المنفرد بعلم جميع أطواره من النطفة إلى آخر هذه المراحل ، ثم جاء سبحانه بالفعل المضارع للتعبير عن تكرر العلم كتغير الأطوار⁽¹⁾.

وبالنظر في هذه الأقوال للمفسرين نلاحظ أن دلالة الآيات القرآنية المختلفة عن علم ما في الأرحام ظنية ، تحتمل معانى متعددة منها جنس المولود ذكر أو غيره ، ومنها حاله بعد الولادة من الإسلام والكفر ، والشقاء والسعادة ، وسعة الرزق وضيقه ، وغير ذلك ، كذلك نلاحظ أنه لم يجزم أحد من المفسرين أن المقصود بعلم ما في الأرحام هو الذكرة والأئنة فقط ، ومن ثم فإن قصر معانى الآيات على أحد أفراد معانيها وهو تحديد جنس الجنين ليس بدقيق ، إذ ليس هناك ما يدل على أن المراد بعلم ما في

(1) تفسير ابن كثير 71/3 ط دار للقرآن الكريم بيروت ، التكت والعيون للملرودي 350/4 ط دار للكتب العلمية بيروت ط أولى سنة 1992م ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان ص 646 ط دار المنار ، تفسير التحرير والتتوير لابن عاشور 197/21 ط الدار التونسية بدون تاريخ

الأرحام هو علم جنس المولود فقط ، بل المراد أعم من ذلك ، فلما
أعطى المولى سبحانه العباد القدرة على التحكم في نوع الجنين قبل
أن يكون ، فدل هذا على أن المراد بعلم ما في الأرحام شيء آخر
فربما يكون علم الشقاء والسعادة ، أو الإسلام والكفر ، أو غير ذلك
من الأمور الغيبية الأخرى المستترة عن خلقه سبحانه .

وربما يتوجه على من جعل علم ما في الأرحام مخصوصاً بعلم
جنس المولود أن مسألة التحكم في الجنين أو الكروموسوم المسئول
عن تحديد جنس الجنين لم تكن معروفة في العصور الأولى ، وإنما
هي من نوازل العصر ومستجداته .

الوجه الثاني : أن هذا الاستدلال منقوض بتمكن الأطباء من
معرفة جنس الجنين وهو في رحم أمه ، وقد كان دارجاً الاستدلال
بهذه الآيات على عدم إمكان معرفة جنس الجنين قبل ولادته ، غير
أن هذا أصبح الآن منقوضاً بالتجارب العلمية ، وإذا تقرر أن
المقصود بهذه الآيات ليس العلم بجنس الجنين يمكن أن يقال :
المقصود بعلم ما في الأرحام العلم التفصيلي بدقة حاله وطبعاته
المستقبلة حتى يولد ، وفي هذا يقول الشيخ الشعراوى — رحمة الله
— ومن أدراكم أن ما تعنى الجنس فقط ؟ إنها تعنى كل شيء عن
هذا المولود : شقى أم سعيد ، غنى أم فقير ، صحيح أم عليل ،
مُعمر أم قصير العمر⁽¹⁾ ، وكذلك يفسر عمل الإنسان في اختيار
جنس الجنين فإنه لا يخرج عن الحدود العامة التي في مقدور البشر

(1) د/ عبد الله شهادى مصباح مرجع سابق ص 112

وكل ما يحصل للإنسان داخل في إطار هذه الحقيقة ولا يعود أن يكون سبباً من أسباب تحقيقه ، وفي هذا يقول الدكتور / على محي الدين القراء داغي عضو مجمع الفقه الإسلامي بمكة : إن التحكم في نوع الجنين المولود مرتبط بالتقنيات الحديثة وذلك لا يتعارض مع قدرة الله تعالى ، بل هو اكتشاف للعلوم التي خلقها الله وللإسرار التي جعلها الله في مخلوقاته ، فدور العلم الحديث على الرغم من تطوره هو اكتشاف السنن والأسباب والأسرار المكونة وليس الخلق⁽¹⁾.

الوجه الثالث : أنه لا منافاة بين علم الله تعالى بما في الأرحام وبين إمكان اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية ، لأن علم الله عزوجل ليس حاصلاً بوسيلة من الوسائل كما هو الحال بالنسبة لعلم الإنسان بما في الأرحام ، كما أن علمه سبحانه ليس مسبوقاً بجهل كما هو الحال في علم الإنسان ، وليس علم الله بظن أو تردد كعلم الإنسان⁽²⁾.

7 - اللجوء إلى عملية التحكم في نوع الجنين قد يؤدي إلى اختلاط الأنساب ، وذلك من جهة أن هذه العملية تعتمد على الفصل بين الحيوانات المنوية من خلال المعامل ، واحتمال زيادة الخطأ في المعامل كبير ؛ فقد يتم تبديل حيوان منوى لرجل بأخر عن طريق الخطأ ؛ فيفضي هذا إلى اختلاط الأنساب ، ومن ثم كان هذا سبباً

(1) د/ عماد الراعوش مرجع سابق .

(2) د/ محمد رافت عثمان – جريدة الأخبار عدد رقم 17296

موجباً إلى القول بعدم جواز اختيار جنس الجنين بالطرق الطبيعية الحديثة ، وهذا السبب وإن لم يكن إلا هو كان كافياً في إثبات الحرمة ⁽¹⁾.

مناقشة : يمكن مناقشة هذا الوجه بأن احتمال الخطأ في هذه التقنية من اليسر والسهولة منع حدوثه عن طريق وضع بعض الضوابط التي تجنب من الواقع في الخطأ ، فلا ينبغي أن يكون احتمال وقوع الخطأ حجر عثرة في سبيل الاستفادة من هذا الكشف العلمي ، ثم ماذا تقولون لو تمكّن الأطباء من فصل هذه الحيوانات المنوية دون اللجوء إلى المعامل عن طريق عقار ، أو غيره مما يحصل به هذا دون أن يؤدي إلى اختلاط في النسب ؟ هل يبقى قولكم بعدم الجواز مع وجود ضمانة كافية من عدم اختلاط الأنساب ؟

ـ 8ـ قد يؤدي اللجوء إلى هذه التقنية إلى حدوث إجهاض ، أو ولادة أطفال مشوهين ، وذلك لأن طريقة التلقيح في هذه العملية تتم عن طريق الفصل بين الحيوانات المنوية ، ثم تلقيح البويضة بها ، مما يعطي الفرصة إلى تلقيح البويضة بحيوان منوى مريض ؛ فينتتج عنه جنين مشوه أو مريض ، وقد يحدث إجهاض لهذا الجنين بينما التلقيح في الوضع الطبيعي لا يحدث فيه ذلك ، إذ أن الحيوانات المنوية المريضة غالباً ما تموت في طريقها للوصول إلى البويضة .

(1) د / مصود أصد طه ص 243

مناقشة : ويمكن مناقشة هذا الاستدلال أيضاً ، بأنه بعد هذه الطفرة الهائلة التي شهدتها علم الوراثة ، والأجنة أصبح من الممكن جداً للعلماء فصل الحيوانات المنوية ، والتمييز بين الصحيح منها والمريض ، ويتم تلقيح البويضة بالصحيح منها دون المريض ، مما يضعف من احتمالات تشوه أو إجهاض للحمل .

٩- قالوا : إن اختيار جنس الجنين يستلزم كشف العورة المغاظة أمام الأجانب ضرورة استخراج البويضة من المرأة ، وكذلك عند إرجاعها للرحم مرة ثانية بعد تلقيحها بماء الزوج ، وهذا أمر محرم لا يباح إلا للضرورات الطارئة ، واختيار جنس الجنين مهما كان الدافع إليه لا يعد من الضرورات التي تستباح به المحظورات .

ونوقيش بوجهين :

الأول : أن كشف العورة في اختيار جنس الجنين جائز بالضوابط الشرعية نظراً لوجود الحاجة إليه ، وهو تجنب ولادة طفل مصاب بمرض وراثي خطير فهو وإن كان مفسدة إلا أن المقصود منه مصلحة تزيد عليها ، كما أن هذه المفسدة زائلة بعد انتهاء هذه العملية ومفسدة مجبي مولود مصاب بمرض وراثي دائمة .

الثاني : أن الحصول على ذرية سليمة من الأمراض الوراثية وجدت فيه الحاجة التي تبيح كشف العورة ، فوجب استثناؤه من النصوص العامة المحرمة إعمالاً لقاعدة الضرورات تبيح

المحظورات ، وقاعدة : الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت
أو خاصة⁽¹⁾ .

الرأي الراجح

بعد عرض اتجاهات الفقهاء في هذه المسألة والنظر في هذا الدافع يتبيّن لنا بوضوح أن الهدف الأساسي من هذه العملية هو العلاج وليس مجرد الرغبة في إنجاب نوع معين ، وبالتالي فإن الإقدام على مثل هذه الطرق الطبية واستخدامها كوسيلة لإنجاب نوع معين أرى جوازه للأسباب الآتية :

أولاً : قول النبي ﷺ : فيما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله ﷺ لَمَنْ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ (2)

فهذا الحديث يمثل أصلًا عظيمًا من أصول الدين في دفع الضرر عن الإنسان لنفسه ولغيره ، ومن هنا حثت الشريعة على دفع الضرر عن الإنسان لنفسه ولغيره ، بل أخذ الفقهاء من لفظ

(1) انظر د/ سعد الشويرخ أحكام الهندسة الوراثية ص 223، 224 ط كنوز إشبيليا ط أولى 2007 م

(2) أخرجه الطبراني في الكبير 11/228 ح 11576، وأحمد في مسنده 1/313 ح 2867، والحديث صححه الزيلعى في نصب الراية 4/385، وقال ابن الملقن : رواه والحاكم من روایة أبي سعيد الخدري وقال : صحيح على شرط مسلم ، وقال ابن الصلاح : حسن ، قال أبو داود : وهو أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه . خلاصة البدر المنير 2438

الحديث قاعدة فقهية وهي قاعدة الضرر يزال⁽¹⁾ ، ومن هنا فإنه ينبغي رفع الضرر قبل وقوعه بتجنب الآبوبين إنجاب الجنس الحامل للمرض دفعاً للضرر .

ثانياً : القاعدة الفقهية التي تنص على أن "الأمور بمقاصدها" ومعنى هذه القاعدة أن الأحكام المترتبة على أمر أو فعل تكون على حسب ما هو مقصود من هذه الأمور ، بمعنى أن فعل الإنسان يختلف حكمه باختلاف المقصود من هذا الفعل⁽²⁾ .

وتطبيقاً لهذه القاعدة فإن المقصود الأساسي هنا الاختيار المسبق للجنسن هو تفادى مثل هذه الأمراض الوراثية ؛ فيدخل في نطاق العلاج والتداوی الذي أباحته الشريعة الغراء .

ومع القول بترجح الإباحة إلا أنه ينبغي مراعاة الوسيلة الطبية المستخدمة في اختيار جنس الجنين وهي على نوعين :

النوع الأول : الوسائل التي تتضمن مخاطر على النسل مثل فلورة الحيوانات المنوية والتأثير الإشعاعي على محتواها من الحمض النووي أو التسريب بالخلايا الجسدية ؛ فمثلاً هذا النوع من الوسائل لا يجوز استخدامه في اختيار جنس الجنين ، لأن الاختيار هنا كان المقصود منه هو إنجاب الطفل الحالى من الأمراض

(1) شرح القواعد الفقهية ، لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا/165، ط دار القلم - دمشق / سوريا - 1409هـ - 1989م، الطبعة: الثانية، حققه وصححه

وعلى مصطفى أحمد الزرقا

(2) الأشباء والناظائر للسيوطى 39 ، الوجيز في القواعد الفقهية مرجع سابق ص

الوراثية ، وهذه الوسائل تزيد من احتمال إصابة الجنين بالمخاطر والأمراض ، والقاعدة الفقهية تنص على أن الضرر لا يزال بالضرر ⁽¹⁾.

النوع الثاني : الوسائل التي لا تتضمن مخاطر مثل معالجة إفرازات الرحم وفرز الحيوانات المنوية والبويضات فاستعمالها جائز شرعاً ، وهذه الوسائل وإن كانت تشتمل على بعض المحظورات الشرعية كancockشاف العورة المغلظة واستجلاب المنى - الاستمناء - فإنها مباحة وجائزة لسبعين :

الأول : دفعا للضرر عن الزوجين تمشيا مع قاعدة الضرر يزال .

الثاني : أن اختيار الجنين هنا جاء ضمن قصد العلاج ، والقاعدة الفقهية نصت على أنه يغتفر ضمناً ما لا يغتفر قصداً ⁽²⁾.

(1) الأشباه والنظائر 176

(2) أ/د / سيد حافظ السخاوي - الهندسة الوراثية البشرية بين الشريعة الإسلامية والعلم الحديث ص 378 ط العالمية للنشر والتوزيع ط أولى 2005م ، د/ السيد مهران مرجع سابق ص 381

المطلب الرابع

الضوابط والقيود الواجب توافرها عند اختيار جنس

الجينين لتفادي الأمراض الوراثية

إذا كان التحكم في نوع الجنين مشروعًا باستخدام الطرق الطبيعية بلا قيد، أو شرط لعدم وجود أية احتمالات للأضرار المترتبة على استخدام هذه الطرق الطبيعية ، فإن الأمر على العكس تماماً عند استخدام الطرق الحديثة والتقنية ، فإنه إذا كان استخدام هذه الوسائل الحديثة مشروع كما تقدم فإنه ينبغي أن يوضع لاستخدام هذه الوسائل الضوابط والضمانات الكافية التي يرجى معها أن تتحقق هذه الوسائل النفع للإنسان دون إيقاع الضرر به ، أو على الأقل التقليل من مضارها ، وفيما يلى ذكر أهم هذه الضوابط والقيود .

أولاً : أن تتوفر الدواعي والأسباب عند الأسرة لاختيار جنس الجنين ، فإن لم يكن هناك دواعي لذلك فلا يجوز ، وهذه الدواعي إما أن تكون دواعي صحية ، أو دواعي نفسية .

* فلما الناحية الصحية فإنه قد يكون هناك من الأمراض الوراثية التي تصيب جنساً معيناً من الأبناء كتلك الأمراض التي تصيب الذكور فقط دون الإناث ، فهنا يصبح التدخل باختيار جنس الجنين أمر تحمي الضرورة كطريقة طبية للمعالجة وتفادي هذه الأمراض .

وأما الناحية النفسية فلها أسباب كثيرة ، ولعل من أهمها تعدد المواليد من نوع واحد في الأسرة ، فعن طريق التدخل بهذه الوسائل يمكن تحقيق رغبة الأبوين .⁽¹⁾

ثانياً : أن لا يلجأ الأبوين إلى اختيار جنس الجنين من بداية الأمر ، بمعنى أن لا تكون هناك وسيلة أخرى يمكن بها تفادى الأمراض الوراثية .⁽²⁾

ثالثاً : أن يقوم بتطبيق هذه الوسائل طبيب مسلم عدل ثقة بحيث لا يخضع لرغبة الأبوين في ضبط جنس مولودهما إلا بعد التأكد من وجود العذر عندهما ، وقيام الحاجة الداعية لذلك⁽³⁾ ، وحتى يتتوفر لنا بهذه الصفات في الطبيب ضمان عدم العبث بالأجنحة .

رابعاً ، أن تتتوفر لهذه التقنية الضمانات الكافية التي تحول دون الوقوع في اختلاط الأنساب خاصة في المعامل الخاصة بذلك .

خامساً : أن لا يترتب على استخدام هذه الوسائل إحداث تشوهات أو أمراض ، فإن غالب على ظن من يقومون بتطبيق هذه الوسائل من الأطباء أن الطفل الذي سيأتي نتيجة هذا التدخل مشوهاً أو مصاباً بأمراض لا دواء لها ، لم يقدموا على فعله ، حتى لا تكون كمن ينكش شوكة بشوكة فتتكسر الشوكة التي استخدمت لإزالة تلك الشوكة .

(1) دراسات فقهية في قضايا طبية 880/2

(2) الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في عوامل الوراثة ص 377

(3) دراسات فقهية في قضايا طبية 881/2

سادساً : وجوب إخضاع هذه التقنية للرقابة المشددة من قبل الدولة ومؤسساتها ، ومن قبل العلماء والخبراء المتخصصين في هذا المجال ، وذلك منعاً من حدوث الاختلال وفقد التوازن الطبيعي بين عدد الذكور والإإناث ، ومنعاً من العبث بصنع الله .

سابعاً : وجوب تحقق رضا كلا الزوجين قبل تطبيق هذه التقنية عليهما .

ثامناً: وجوب توافر الضوابط الوجب توافرها عند إجراء عملية التلقيح الصناعي ، مثل قيام الزوجية بين الرجل والمرأة بلا فصل بطلاق أو وفاة ، وأن يكون الماء الذي تلقيح به البوبيضة هو ماء الزوج وكذا البوبيضة ، وألا يكون الإخصاب حاصلاً بطرف ثالث ، وعدم خلو الطبيب الرجل بالمرأة أثناء إجراء الفحوص أو عملية التلقيح ، وعدم كشف للعورة إلا لضرورة قصوى كتوقف العلاج على الكشف .

تاسعاً : أن يكون ذلك في نطاق ضيق على مستوى الأفراد ولا يكون سياسة عامة ، ولا ينال تشجيعاً من جهات معينة بحيث ينتشر ويشيع أمره .

عاشرًا : وجوب اعتقاد أن ما يفعله إنما هو مجرد تعاطى الأسباب والنتيجة النهائية بيد الله سبحانه وتعالى يتحكم فيها كيفما شاء⁽¹⁾ .

(1) د/ ناصر الميمان - مرجع سلسلة 465/3 ، 466



المبحث الرابع

تحديد النسل وأثره على تحسين النسل

وفيه مطالبات

المطلب الأول

مفهوم تحديد النسل

المطلب الثاني

الموقف الشرعي من تحسين النسل عن طريق

تحديد النسل الدائم



المطلب الأول

مفهوم تحديد النسل

قضية تحديد النسل أو تنظيمه من القضايا التي شغلت أذهان الناس خاصة المفكرين منهم قديماً وحديثاً ، وكانت موضع خلاف بينهم شأنها في هذا شأن كل قضية يتغير الحكم فيها بما يكتتفها من اعتبارات ، وما يرجع في نظر الباحث من مصلحة أو مفسدة قد يوجبها وضع أو اعتبار معين .

كما أن تحديد النسل أو ضبطه أو تنظيمه أو التحكم فيه أو تنظيم الولادة كلها عبارات حديثة حلت محل كلمة العزل المعروفة عند العرب ، وعند الفقهاء خاصة في القديم ، وهى كلها تتعلق بمعنى واحد وتؤدى إلى نتيجة واحدة هي تحديد النسل ، وإنما استبدلوا أخيراً كلمة التحديد بالتنظيم للتخفيف من وقع معنى التحديد في نفوس الذين رفضوا التحكم في معنى وعملية الإنجاب .

ومن هنا فإننى سوف أعرض لبيان معنى هذه المفهوم الاصطلاحى الجديد حتى نكون على بينة من أمره .

وهذا المصطلح - تحديد النسل - يتكون من كلمتين : الأولى : التحديد ، والثانية : النسل .

أما التحديد فهو مأخوذ من الحد ، والحد يطلق على معانى كثيرة ، منها الحاجز بين الشيئين ومنه قول الشاعر : وجاعل الشمس حداً لا خفاء به .

وكذلك يستعمل لفظ الحد بمعنى المنع تقول : حدته عن أمره إذا منعه منه فهو محدود ، ومنه الحدود المقدرة في الشرع لأنها تمنع من الإقدام على ما يوجبه ، وكذلك يسمى الحاجب حدأ لأنها تمنع من الدخول .

وكذلك يطلق الحد على طرف الشيء ومتنه غايته ⁽¹⁾.
أما النسل فمعناه : الخلق والولد والذرية ، والجمع أنسال
يقال : تتاسل بنو فلان إذا كثر أولادهم ، ويقال : تتassلوا أى ولد
بعضهم من بعض ، ومادة النسل مقترنة بمعنى الكثرة ، ويقولون
الفيومي في المصباح : النسل الولد ، ونسل نسلاً من باب ضرب
ضرباً أى كثر نسله ⁽²⁾.

ويطلق لفظ النسل على ولد الإنسان وكذا الحيوان ، وقد ورد
في القرآن الكريم ما يؤيد هذا ، فقال سبحانه : «وَإِذَا تَوَلَّ سَعَى فِي
الْأَرْضِ لِيُقْسِدَ فِيهَا وَيَهْكِلَ الْحَرَثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ» ⁽³⁾
بالنظر في سبب نزول الآية نجد أنها نزلت في نفاق الأئخس بن
شريك الذي عمد إلى أموال المسلمين فأحرقها ، وإلى حمرهم

(1) القاموس المحيط/ 284 ط الهيئة المصرية العامة للكتب 1977م ، مختار الصحاح 80 ط دار الحديث القاهرة، المصباح المنير 68 ط المكتبة العصرية صيدا - بيروت ط ثانية 1997م

(2) معجم مقاييس اللغة 420/5 ط دار الجيل بيروت ، لسان العرب 11/660 ط دار صادر - بيروت.

(3) البقرة : 205

فعقراها⁽¹⁾، فتبين أن النسل كما يطلق على ولد الإنسان كذا يطلق على ولد الحيوان.

وقال سبطانه: «ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَةً مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ»⁽²⁾ فالنسل في الآية هو نسل الإنسان وذريته.

ومن هنا نستطيع أن نعرف هذا المصطلح الجديد - تحديد النسل - بأنه: وضع حد ينتهي إليه نسل الأولاد بتقدير من الأبوين أو من الدولة لغاية مرلاه بوسائل يظن أنها تمنع الحمل⁽³⁾.

(1) تفسير الفخر الرازي 1/843 ط دار إحياء التراث العربي بيروت ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 3/17 ط علم الكتب - المملكة العربية السعودية 2003م ، المفردات في غريب القرآن 1/112 ط دار المعرفة - بيروت

(2) السجدة :

(3) الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - تنظيم النسل وتحديده - بحث مقدم للدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي - مجلة مجمع الفقه الإسلامي

العدد الخامس لسنة 1988م ج 1/217

المطلب الثاني

الموقف الشرعي من تحسيين النسل عن طريق

تحديد النسل الدائم

يختلف الحكم الشرعى فى استخدام وسائل منع الحمل الدائمة باختلاف أسبابه ودوافعه ، ولذا سوف أذكر هذه البواعث والأسباب التى يلجأ معها إلى استئصال القدرة الإنجابية من جهة الرجل والمرأة ، وهذه الدوافع والأسباب تتقسم إلى قسمين :

القسم الأول : البواعث غير المشروعة التي لا يباح معها منع الحمل الدائم ، ومنها:

أولاً : استئصال القدرة الإنجابية بهدف تحديد النسل^(١) ، وهذا غير جائز لما فيه من معاندة الفطرة التي خلقها الله سبحانه تعالى في الإنسان من محبة الولد ، وكذلك فيه مخالفة لما أمر الله به تعالى ونبيه ﷺ من تكثير النسل لحصول المباهاة به .

ثانياً : استئصال القدرة الإنجابية لغرض عقابي بتطبيق ذلك على نوعية معينة من المجرمين مثل معتادى الإجرام أو المنحرفين

(١) قد يلجأ الزوجين إلى استئصال القدرة الإنجابية لأسباب اقتصادية كقلة المواد الاقتصادية للزوجين وكونها غير كافية لتوفير سبل العيش لأبنائهما ، أو قد يكون الدافع اجتماعياً لأن يعجز الزوجين عن حسن التربية والتنشئة لأبنائهم ، أو يكون الدافع رغبة الأبوين في التمنع بحياتهما بعيداً عن مشاكل الأبناء ، أو لرغبة المرأة في المحافظة على جمالها حتى يدوم الاستمتاع بها . د

جنسياً ، أو على نوع معين من المرضى كالمصابين بالصرع أو بالخلاف العقلي وبنشوهات بدنية وراثية ⁽¹⁾ ، فإذا كان الدافع إلى استخدام هذه الوسائل الدائمة من خصاء أو تعقيم ، أو استئصال إلى الرحم ، فإن هذا لا يجوز باتفاق ⁽²⁾ ، حيث إن النصوص الشرعية دلت بعمومها على تحريم الاختصاء ، أو ما في معناه من الوسائل القديمة كشرب ما يقطع الحمل ، وبالتالي تحريم المنع الدائم للحمل ووسائله الحديثة ، وقد تضادرت الأدلة على حرمة ذلك من القرآن والسنة النبوية .

الأدلة من القرآن على حرمة المنع الدائم للحمل .

أ — قوله تعالى : «وَلَأْمُرْنَاهُمْ فَلَا يَعِيْرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ» ⁽³⁾

وجه الدلالة : جاءت هذه الآية في معرض بيان غواية إبليس لبني آدم ، وأنه أخذ على نفسه العهد ببذل كل جهده لإغواء الصفوة التي اختارها الله سبحانه من مخلوقاته — الإنسان — وما لا شك فيه لعاقل أن الاختصاء الذي هو وسيلة دائمة لقطع الحمل تغيير خلق الله ، إذ فيه تعطيل القررة على الإنجاب ، وهو ما تفعله كذلك الوسائل الأخرى الحديثة لذلك كانت كلها محرمة ، ومما يدل على

(1) هذا النوع من التعقيم قد مارسته النازية الألمانية في عهد هتلر بفرض التطهير العرقي لتجنب ولادة أطفال منحرفين جنسياً أو مرضى أو مجرمين حتى لا يكونوا عبنا على المجتمع ، وتم هذا التعقيم بصورة جبرية . د محمود أحمد طه — مرجع سليمي — 22

(2) البر المختار 6/388 ط دار الفكر بيـت 1386هـ ، شرح الزرقاني على خليل

383/1 ، الإنـصاف 40/4 ، الإنـقـاع 225/3

(3) النساء : من الآية 119

كون الاختصاء تغيير لخلق الله ما قاله القرطبي : إن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثلا ، وتغيير لخلق الله ⁽¹⁾.

ب - قال تعالى : « وَإِذَا تَوَلَّتِ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيَهْكِكَ الْحَرَثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ » ⁽²⁾

وجه الدلالة : جاءت هذه الآيات مبينة حرمة إهلاك النسل ، ولا شك أن الخصاء وما في معناه من هذه الوسائل تجفيف لمنابع النسل ، وهو متضمن لمعنى إهلاك النسل المنهى عنه في الآية .

ج - قال تعالى : « وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَدَّةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيَّابَاتِ أَفِي الْبَاطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبَيْنَعْمَتِ اللَّهِ هُمْ يَكْفُرُونَ » ⁽³⁾

وجه الدلالة : في هذه الآية يبين المولى سبحانه تكريمه للإنسان بأن جعل له أزواجاً وذرية ، فهذه سنة أودعها الله فطرة الإنسان ، واحترامها احترام لحقه في الحياة ، فإن اتخذ من الوسائل ما قضى نهائياً على هذه السنة باستخدامه لهذه الوسائل ، فقد جاىء فطرة الله في خلقه ⁽⁴⁾ .

الأدلة من السنة على حرمة المنع الدائم للحمل:

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 391/5

(2) البقرة: 205

(3) النحل: 72

(4) موقف الإسلام من تنظيم الأسرة - مرجع سابق 55

أ — عن سعد بن أبي وقاص رض قال : أَرَادَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ
أَنْ يَبْتَلِ فَنَهَاهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ذَلِكَ وَلَوْ
أَجَازَ لَهُ لِأَخْتَصِنَا ⁽¹⁾

ب — عن عبد الله بن مسعود رض قال : كَانَ نَفْرُو مَنْعَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَلَيْسَ مَعَنَا نَسَاءً، فَقُلْنَا: أَلَا نَخْتَصِنِي؟ فَنَهَا
عَنْ ذَلِكَ، فَرَخَصَ لَنَا بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ نَتَرَوَّجَ الْمَرْأَةَ بِالثَّوْبِ؛ ثُمَّ قَرَأَ
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ مَا أَحْلَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ⁽²⁾
وجه الدلالة : في هذه الأحاديث نهى صريح عن الخلاء ،
والنهى يفيد التحرير لعدم وجود القرينة التي تصرفه منه إلى غيره
ولهذا قال النووي :

الاختلاء في الآدمي حرام صغيراً كان أو كبيراً ، وقال ابن
حجر : قول ابن مسعود فنهانا عن ذلك ، هو نهى تحرير بلا خلاف
في بني آدم ⁽³⁾ ، فإذا كانت هذه النصوص قد حرمت الخلاء ،
دخل فيه كل ما يؤدي معناه من قطع النسل من تعقيم أو استئصال
الرحم أو شرب دواء من شأنه قطع القدرة على الإنجاب .

(1) لغره البخاري في صحيحه باب ما يكره من التبليل والخلاء 5073 ح 4/7
وسلم في صحيحه باب استحباب النكاح لمن تافت نفسه إليه ووجد مؤنة
ولاشتمال من عجز عن المؤنة بالصوم 1402 ح 1020

(2) لغره البخاري في صحيحه باب قوله { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحَرِّمُوا طَيِّبَاتٍ
مَا أَحْلَ اللَّهُ لَكُمْ } 4615 ح 53/6

(3) شرح النووي على صحيح مسلم 9/177 ، فتح الباري 9/119

ج - عن سمرة رضي الله عنه أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلَهُ
وَمَنْ جَدَعَهُ جَدَعَنَاهُ وَمَنْ خَصَاهُ خَصَنَاهُ .⁽¹⁾

وجه الدلالة : في هذا الحديث إشارة واضحة إلى حرمة النساء ، حيث جعل عقوبة من يقوم بأخذ النساء عبده رادعة وهي أن تكون من جنس ما صنع ، فدل ذلك على حرمتها .

د - قول النبي ﷺ : ترَوْجُوا الْوَذُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الأَمَمَ .

وجه الدلالة : في هذا الحديث حث للمسلم على الإكثار من النسل ، وتبين للهدف الأسماى من حصول النكاح ، ألا وهو تحصيل النسل والولد ، ولا شك أن منع الحمل الدائم يفوت هذا المقصود الأعظم من النكاح ، والذي طلبه الشارع في أكثر من موضع .

الأدلة من المعقول على حرمة المنع الدائم للحمل .

أولاً : من مقاصد الشريعة الإسلامية كما سبق حفظ النوع الإنساني وبقاوه ، ولا شك أن منع الحمل الدائم بهذه الوسائل هادم لهذا المقصود الأعظم ، لخلاله بأمر ضروري يتوقف عليه وجود الإنسان ، فكان محراً .

(1) أخرجه أبو داود في سنته باب مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ أَوْ مَثَلَّ بِهِ أَيْقَادُ مِنْهُ 297/4
4518 ، والنمسائي في سنه باب القيد بين الأحرار والماليك في النفس
26/8 4754 والحديث ضعفه الشيخ الألباني ، والطبراني في الكبير

ثانياً : أن الحد من النسل باستعمال الوسائل المؤقتة ، وإن أبيح فإنه على خلاف الأصل ، فلا ينبغي أن يسرى هذا الحكم إلى تلك الإجراءات التي تهدف إلى استئصال وسائل الحمل والإنجاب استئصلاً كلياً ، لما في ذلك من المعاندة الواضحة للحكمة الإلهية التي شرع من أجلها الزواج والإنجاب ، وربطت الجنس بالجنس للتكاثر واستمرار البقاء ، فكان منعه بهذه الوسائل محرماً⁽¹⁾.

ثالثاً : أن منع الحمل الدائم مصادم لفطرة الإنسان المجبولة على حب الولد ، كما أن الأخذ به ضرب من أعمال الجاهلية وسوء ظن بالله تعالى ، وإضعاف للكيان الإسلامي⁽²⁾.

رابعاً : اللجوء إلى التعقيم وغيره من الوسائل الدائمة فيه من المفاسد الكثيرة التي تتعكس على الرجل والمرأة من الناحية النفسية والعقلية والجسمية ، ويكتفى ما فيه من إبطال معنى الرجولة في الرجل ، وكذلك إبطال معنى الأنوثة في المرأة⁽³⁾ ، وقد ثبتت الفحوص النفسية وجود ردود فعل عاطفية ليست في صالح الزوجين مثل الاضطراب الناجم عند الذكر من إحساسه بأن التعقيم والاختصاء أفقده معنى الرجولة ، وقد يدفعه هذا الإحساس لإظهار

(1) د/ محمد سلام مذكر - مرجع سابق 313 ، د/ محمد سعيد البوطي -

مرجع سابق 37

(2) د/ يوسف القرضاوى - قضايا إسلامية معاصرة ص 60 ط دار الضياء للنشر ط أولى 1987م

(3) د/ أم كلثوم الخطيب - مرجع سابق 145.

فحولته ورجولته بأشكال أخرى قد تكون سبباً في تدمير بنى
الأسرة بكماله⁽¹⁾.

وانطلاقاً من هذه الأدلة النقلية والعقلية ، فإنه لا يجوز استخدام هذه الوسائل الدائمة وهذا هو ما نص عليه مجمع الفقه الإسلامي حيث جاء في قراره : يحرم استئصال القدرة على الإنجاب في الرجل والمرأة وهو ما يعرف بالإعقام أو التعقيم ما لم يدع إلى ذلك الضرورة بمعاييرها الشرعية⁽²⁾.

ومع ثبوت هذه الحرمة بما سبق من أدلة ، فإن هناك بعض المعاصرين الذين قالوا بجواز اللجوء إلى التعقيم واستئصال الرحم مع عدم وجود الضرورة الداعية إليه واستدلوا على هذا الجواز بدللين :

الدليل الأول : قوله تعالى : «وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ»⁽³⁾

وجه الدلالة على مدعاهם : قالوا إذا كان الله قد يجعل بعض الناس عقيماً لحكمة يعلمها سبحانه ، فلا مانع من جعل بعض الناس عقيماً لمصلحة في ذلك⁽⁴⁾.

ونوقيش الاستدلال بالآية الكريمة بوجهين :

(1) د/الزين يعقوب الزبير - مرجع سابق 88

(2) الدورة الخامسة لمجمع الفقه الإسلامي عدد 5 ج 1 ص 748

(3) الشورى: من الآية 50

(4) د/ سيد مهران - مرجع سابق 434

الوجه الأول : أن هذا قول في الدين بالرأي والهوى ، وليس هذا رأى الإسلام ، لأن حق الحياة ليس ملكاً للإنسان كما هو متصور ، وإنما هو ملك للوهاب القهار .

الوجه الثاني : أن القول بجواز جعل البعض عقيماً لمصلحة نراها في ذلك إلحاقاً بمن جعله الله عقيماً لحكمه يعلمها سبحانه ، فيه إلحاق لتبيير العبد بتقدير الرب سبحانه ، وهو فساد في النظر وشطط في التخريج لم يسبق إليه أحد من علماء الأمة سلفاً وخلفاً هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن المصلحة التي هي مقصد الشارع إما أن تكون ضرورة أو حاجة تحسين ، أما الضرورة فلا مشاحة في إباحة التعقيم مراعاة لها ، وأما الحاجة والتحسين فإن من الممكن تحقيق المصلحة فيها باستخدام الوسائل المؤقتة لا الدائمة⁽¹⁾.

الدليل الثاني : جواز استعمال الوسائل الدائمة لمنع الحمل على جواز العزل ، وجواز الامتناع عن الزواج ، بجامع أن كلاً منها منع للنسل .

ويحاب عن هذا الاستدلال : بأن قياس التعقيم على العزل قياس مع الفارق ، لأن في التعقيم فقد دائم للقدرة على الإنجاب ، وأما العزل وغيره من الوسائل المؤقتة فإنها مجرد وسائل يحصل بها تفادي الحمل في وقت معين ، أو ظرف محدد ، ويمكن العدول عنه في أي وقت بخلاف المنع الدائم ، وأما قياسه على الامتناع

(1) د/ أم كلثوم الخطيب - مرجع سابق ت 145 ، د/ سيد مهران - مرجع

عن الزواج باطل ، لأن الزواج تعتبره الأحكام التكليفية الخمسة ، وحكمه العام عند عدم وجود الاعتبارات الخاصة أنه مباح بالجزء مندوب بالكل ، وأما بالنسبة لمجموع الأمة فهو مطلوب شرعاً تحقيقاً لمقصده بحصول العفة والتناسل ، ومن ثم لا يجوز العدول عنه بلا مقتضى لذلك⁽¹⁾.

القسم الثاني : البواعث المشروعة التي يباح معها منع الحمل الدائم .

تتمثل هذه البواعث المشروعة في وجود الضرورة الطبية التي تستدعي اللجوء إلى هذه الوسائل ، ومن جملة هذه الضرورات الطبية :

- أولاً : الإصابة بمرض خطير يستدعي عدم الحمل بشكل قطعى كالأمراض الخاصة بالقلب .
- ثانياً : الإصابة بأمراض الكلى .

ثالثاً : أمراض الجهاز التنفسى والهضمى إلى غير ذلك من الأسباب التى تبيح التدخل الطبى لإحداث التعقيم للمحافظة على حياة المرأة⁽²⁾ ، فإذا توفرت هذه الدواعى الطبية التى لا يمكن معها حدوث الحمل ، أو يتحقق بحدوثه مع وجودها هلاك المرأة ، فلا شك أنه يجوز استخدام هذه الوسائل عملاً بالقاعدة الفقهية التى تتصل على أن الضرورات تبيح المحظورات ، بيد أن هذا الجواز لابد أن يكون منوطاً بقيود وشروط ، حتى تتحقق الضمانات الكافية

(1) المرجع السابق نفس الصفحة .

(2) ١٠٠ على "بار - سياسة ووسائل تحديد النسل - مرجع سابق ص 374

لتتأكد أن هذه الوسائل لا تستخدم للهوى الشخصى ، ولا لغير
الضرورة الطبية ، ومن أهم هذه القيود :

أولاً : تحقق خطورة الإنجاب على حياة المرأة بتأكيد ذلك ،
إما من التجربة السابقة لها في الحمل والولادة ، أو الطبيب المسلم
العدل الثقة ، أما إذا كانت الخطورة مظنونة لا متيقنة ، فلا يجوز
إجراء التعقيم أو الاستئصال الرحمى .

ثانياً : أن يتعين المنع الدائم كوسيلة وحيدة أمام الطبيب
لتقاضى مخاطر الحمل والولادة ، بمعنى أن تندم الوسائل العلاجية
الأخرى ، وعدم إجادة الوسائل المؤقتة فى القيام بتقادى هذه
المخاطر الناشئة عن الحمل .

ثالثاً : موافقة المريض على إجراء التعقيم للحفاظ على حياته
مع مراعاة أن يصدر هذا الرضى من المريض عن إرادة حرة
واعية ، وبعد أن يصره الطبيب بما سيترتب على التعقيم ، أو
الاستئصال من أضرار ومخاطر ، كذلك الأضرار المتترتبة على
عدم التعقيم وحدوث الحمل⁽¹⁾ .

وقد نص مجمع الفقه الإسلامي على جواز اللجوء إلى التعقيم
عند وجود الضرورة الشرعية لذلك ، كذلك نصت ندوة الإنجاب
التي عقنتها المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية على : جواز اللجوء

(1) د/ محمود أحمد طه - مرجع سابق - ص 20، 21

إلى منع الحمل الجراحى على النطاق الفردى التى يقدرها الطبيب
المسلم الثقة إذا استنفذت كل الوسائل الأخرى⁽¹⁾.

(1) راجع أعمال منظمة الإسلامية للعلوم الطبية - دورة الإجابة سنة 1983 ص 350

الفصل الثاني

وسائل تحسين النسل في

الشريعة الإسلامية

المبحث الأول
وسائل تحسين النسل السلوكية والأخلاقية

المبحث الأول

التحسين الخلفي للنسل البشري

من المسلمات العقلية أن حفظ النسل وبقاء النوع الإنساني هو أحد مقاصد الشريعة الإسلامية الغراء ، إذ به يتم إعمار الأرض ، وتحقيق الغاية التي من أجلها خلق الله الإنسان ، قال العلامة الشنقيطي : حفظ النسل من الضروريات الأساسية التي اتفقت الشرائع والملل على حفظها والاعتناء بها ، حيث إنه لو عدم النسل لم يكن في العالم بقاء ⁽¹⁾.

لهذا المعنى رسمت الشريعة الإسلامية طريقاً واضح المعالم لا يمكن تحقيق النسل السوى الذي أراده الشارع الحكيم إلا من خلاله ألا وهو الزواج ، بل لم تتف عنية الشريعة الإسلامية بالنسل عند تشريع الزواج فقط كطريق مستقيم لتحصيل النسل ، بل وضعت من الضمانات والإرشادات والصفات والوسائل التي يجد فيها من يريد تحسين نسله غايته ومتغاه ، دون أن يلجأ إلى طرق أخرى تكتنفها محظورات شرعية تضر بهذا النسل البشري .

ولما كان الزواج هو الطريق الوحيد لتحصيل النسل ، فإن الشارع أرشد كلا الطرفين عند إرادة الزواج إلى البحث عن الصفات والسمات التي يريدها في الشريك الآخر ، والتي سيكون لها بالطبع تأثير مباشر على النسل الناتج عن هذا الزواج ، ومن هنا ارغب

(1) منهاج التشريع الإسلامي وحكمته — الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص 44 ط دار مكتبة التراث .

الشارع كلا الطرفين في صفات قد يعتقدا البعض مرغبات في الزواج فقط ، بل المتأمل في هذه الصفات في ظل التقدم العلمي الهائل خاصة في مجال الوراثة البشرية وعلم البيولوجيا ، يجد لها تأثيراً مباشراً على نسله ، بل أكد العلماء في العصر الحديث هذه الحقائق العليمة التي قد تحدث عنها القرآن والسنة من ألف وأربعمائة سنة وصدق المولى حين قال : «سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ»⁽¹⁾ ، وقال تعالى : «أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ»⁽²⁾ ، وقال تعالى في حق نبيه : «وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى»⁽³⁾

وفيما يلى أتعرض لبيان الوسائل الشرعية التي حث عليها الشارع وأرشد إليها لتحقيق التحسين السلوكي والخلقى للنسل البشري .

أولاً : تشريع الزواج وأثره على التحسين السلوكي للنسل .

حض الإسلام على الزواج باعتباره حاجة فطرية للإنسان فطره الله عليها وهياه لها ووجهه إليها ليقوم بواجبه في الحياة من المحافظة على النوع الإنساني وتكثيره وزيادته ، فقال سبحانه : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ

(1) فصلت : 53

(2) الملك 14

(3) النجم 3

وَالْأَرْحَامَ»⁽¹⁾ ، وقال تعالى : «وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءً يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلَيْهِ»⁽²⁾ ، وقال النبي ﷺ : فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنْتِي فَلَنْ يَسْتَدِي
منِي⁽³⁾.

وقال النبي ﷺ : تَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمُ الْأَمَمَ وَلَا تَكُونُوا كَهَبَانِيَةُ النَّصَارَى⁽⁴⁾ ، وتظهر أهمية تشريع الزواج وتأثيره في تحسين السلوك للنسل البشري من جهات عدة أهمها :

1— المحافظة على الأنساب .

فبالزواج الذي شرعه الله يفتخر الأولاد بانتسابهم إلى آباءهم ، ولا يخفى ما في هذا الانتساب من اعتبارهم الذاتي واستقرارهم النفسي وكرامتهم الإنسانية ، ولو لا الزواج وتشريعه لعج المجتمع بأولاد لا كرامة لهم ولا أنساب ، ولا شك أن في ذلك طعنة للأخلاق الفاضلة وانتشار مرتع الفساد والإباحية .

2— في ظل وجود الزواج وتشريعه يتعاون كلا الزوجين في بناء الأسرة وتربية الأولاد ، فكل منهما يكمل عمل الآخر ، فالمرأة تعمل ضمن اختصاصها وما يتلقى مع طبيعتها وأنوثتها ، وذلك في

(1) النساء آية 1

(2) النور : 32

(3) أخرجه البخاري في صحيحه 5063 ح 7/2 ، وأبن حبان في صحيحه

1490 ح 1/14

(4) أخرجه الروياني في مسنده 346 ح 1170 ، والبيهقي في سننه الكبرى 7/78 ح 13839 ، وقال وفي هذا أخبار كثيرة في أساسياتها ضعف .

الإقامة على بيتها وتربيتها الأولاد ، وصدق من قال : الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعباً طيب الأعراق ، والرجل كذلك يعمل ضمن اختصاصه وما يتفق مع طبيعته ورجولته ، وذلك في السعي وراء العيال والقيام بأشق الأعمال وحماية الأسرة من عوادي الزمن ومصائب الأيام ، وبهذا يتم روح التعاون بين الزوجين ويصلان إلى أفضل النتائج وأطيب الثمار في إعداد أولاد صالحين ، وتربيبة جيل مؤمن يحمل في نفسه عزمه الإيمان وروح الإسلام ⁽¹⁾.

3— اهتمام الشارع بتأييد عقد الزواج وديومنته وعدم شرعية النكاح المؤقت ، بل إجماع الفقهاء على بطلان النكاح المؤقت ، وما ذلك إلا لأن مقاصد النكاح والتى من أهمها طلب النسل لا يتحقق إلا ببقاء النكاح ودوامه ، لأن الرعاية الواجبة على الأبوين تجاه الأبناء لا يتصور وجودها إلا إذا دامت العلاقة التى كانت سبباً في وجود تلك الثمرة ، لذا قال ابن الهمام : لأن النكاح ما شرع إلا مثراً ثمرات مشتركة بين المتاكفين ثم ذكر الولد ⁽²⁾.

ومما لا شك فيه أن هذه الثمرة تفتح أول ماتفتح على الأبوين إذ هما اللذان يقومان ببذر البذور الأولى في شخصية الطفل ويعهدانه إلى انصحاته عنهما ، كما أن الأخلاق الفاضلة والمثل العليا التي ينشأ عليها الأولاد لا تقوم إلا في ظل تلك الرابطة الكريمة التي تربط بين الزوجين ، فقد اجتمعا على حب تلك الثمرة

(1) تربية الأبناء في الإسلام — بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات

بتاريخ 1/8/2008 م موقع WWW.REEFNEN.COM

(2) العناية شرح الهدایة 4/360 ، تبیین الحقائق 2/109

التي يريان فيها صورة حية من تلاقيهم الإنساني الوجداني ، قال تعالى : «وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا»⁽¹⁾ ، قال ابن عباس وغيره : الرحمة هي النسل والمودة هي الجماع ، وقيل : المودة والرحمة عطف قلوبهم بعضهم على بعض⁽²⁾.

4- امتدت عناية الشريعة الإسلامية إلى ما هو أبعد من ذلك ، فإن الحياة الزوجية إذا حصل فيها من أسباب النفور والشقاق بين الزوجين ، وفشل طرق الإصلاح ، وإقامة هذه الحياة الزوجية ، فلا شك أن بقائهما فيه ضرر بالنسل ، فأباحت الشريعة الإسلامية الطلاق في هذه الحالة محافظة على النسل لتبتعد بقلوبهم عن رؤية النزاع المستمر ، حتى لا تتأذى أذانهم بأصوات الغضب ولا ترمد أعينهم بنظرات البعض ولا يختزنون في أعماقهم صوراً مشوهة من شأنها أن تعطب سيرهم في مستقبل أيامهم⁽³⁾.

ثانياً : حسن اختيار الزوجين وأثره على التحسين السلوكي للنسل .

إذا كان الإسلام رغب في الزواج وحث عليه في العديد من النصوص القرآنية والسنّة النبوية ، فإنه قد أشار إلى العديد من الصفات التي بمراعاتها من كلا الطرفين عند الزواج يمكن تحسين

(1) الروم: 21

(2) الجامع لأحكام القرآن القرطبي 17/14

(3) د/الزين يعقوب الزبير - موقف الشريعة الإسلامية من تنظيم النسل ص 28

نسلهما سلوكياً وخلقياً ، وها هي بعض الصفات التي لها تأثير واضح جلى على سلوك النسل وأخلاقه .

الصفة الأولى : التدين وأثره على التحسين السلوكي .

ليس المقصود بالتدين هنا هو التزام فعل العبادات فحسب ، بل المقصود به تمنع كلا الطرفين بمجموع الخصال الحميدة المكنونة في النفس .

جاءت النصوص القرآنية النبوية صريحة تحت كلا الطرفين على ضرورة البحث عن الزوج الدين الذي يتمثل أخلاق الإسلام ومن هذه النصوص .

1— قوله تعالى : **«وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّىٰ يُؤْمِنْنَ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجِبْتُمُّ** ⁽¹⁾

ففي هذه الآية نهى صريح للمسلم عن نكاح المشركة بل فيها تفضيل للأمة المؤمنة على الحرة المشركة ، والمعنى أن المشركة وإن كانت فائقة الجمال والنسب ، فالأمة المؤمنة خير منها ، لأن ما قامت به المشركة يتعلق بالدنيا ، والإيمان يتعلق بالأخرة ، والآخرة خير من الدنيا ، وبالتالي في الدين تكتمل المحبة ومنافع الدنيا السعادة والطاعة ، وحفظ الأموال والأولاد ، وبالتالي في الدين لا تحصل المحبة ولا شيء من منافع الدنيا ⁽²⁾ ، وقال القرطبي في تفسير قوله تعالى : أولئك يدعون إلى النار ، أى إلى الأعمال .

(1) البقرة 221

(2) تفسير البحر المحيط 2/175 ، التفسير الكبير 6/52

الموجبة للنار ، فإن صحبتهم ومعاشرتهم توجب الانحطاط في كثير من هواهم مع تربيتهم النسل ⁽¹⁾.

2— قال تعالى : « الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانِ أَوْ مُشْرِكٌ وَحَرَمَ ذَلِكَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ » ⁽²⁾

في هذه الآية إشارة واضحة إلى إرادة الإسلام للزواج أن يكون شريفاً طاهراً لإتمام الرابطة بين الزوجين ولحماية الأطفال التي تأتي من العلاقات الزوجية من أن تهمل أو تترك أو تتشرد ، وهكذا نجد الإسلام قد اهتم بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع ووضع الضوابط التي تهتم بتكوين الأسرة السليمة الصالحة نفسياً واجتماعياً ، وحثّم أن يكون إنجاب الأطفال من علاقة زوجية صحيحة حتى لا يضيع الأولاد ⁽³⁾.

3— في الحديث الذي رواه ابن عمر رض قال : قال رسول الله ﷺ: لا تنكحوا المرأة لحسنها، فحسنها حسنها أن يرديها، ولا تنكحوا المرأة لمالها فعسى أنها يطغى، ولنكحها لدينها ، فلامة

(1) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 80/3

(2) النور : 3

(3) حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي د/ عبد العزيز مخيم عبد الهادي ص 25 ، 26 مطبوعات جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي

سنة 1997م

سوداء خرماء ذات دين أفضل من امرأة حسناء لا دين لها⁽¹⁾ ، وفي الحديث الذى رواه أبو أمامة قال : قال رسول الله ﷺ ما استفاد المؤمن بعذ تقوى الله خيراً له من زوجة صالحة ، إن أمرها أطاعتة ، وإن نظر إليها سرتة ، وإن أقسم عليها أبرئته ، وإن غاب عنها نصحته في نفسها وما له⁽²⁾ ، وقال النبي ﷺ إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقها ، فإنكحوه ، إلا تفعلوه تكون فتنة في الأرض وفساد عريض ، قالوا : يا رسول الله وإن كان فيه ، قال : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقها فانكحوه ، قال لها ثلاثة مرات⁽³⁾.

فأشارت هذه النصوص النبوية إلى ضرورة اختيار الزوج الدين حتى تنشأ الأجيال ناقلة للصفات الطيبة من الآبويين ، إذ الأبناء يرثون عنهم الكثير من الأخلاق والطبع ، فكل إماء ينضح بما فيه ، فالصفات الخلقية تنتقل من الآبويين لأبناءهما كانتقال الصفات الخلقية ، وإلى هذا المعنى أشار القرآن في استتكار المستكريين لمريم حيث قال : «يا أخت هارون ما كان أبوك أمرأ سوء وما كانت أمك بعيا»⁽⁴⁾ ، وقد أكد القرآن حقيقة انتقال هذه السلوك والأخلاق للأبناء من آباءهم ، فقال تعالى على لسان

(1) الإفحاص عن أحاديث النكاح 6/1 ح ط دار عمار - عمان - الأردن - 1406
، كنز العمال 16/304 ح 44607 ط مؤسسة الرسالة الطبعية
الخمسة 1401هـ/1981م

(2) سنن ابن ماجه 1/596 ح 1857 ، كنز العمال 12/276 ح 44410

(3) أخرجه الترمذى في سننه 3/395 ح 1085 ، وقال : هذا حديث حسن غريب
، والبيهقى في السنن الكبرى 7/82 ح 13863

(4) مريم 28

نوح عليه السلام : «وقال نوح رب لا تذر على الأرض من الكافرين شيئاً إنى إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدو إلا فاجراً كفاراً»⁽¹⁾ ، قال الرازى : فإن قيل كيف عرف نوح ذلك ؟ ، قلنا : للنص والاستقراء ، وأما الاستقراء فهو أنه لبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاماً ، فعرف طباعهم وجربهم ، وكان الرجل منهم ينطلق بابنه إليه ويقول : احذر هذا ، فإنه كذاب وإن أبي أوصانى بمثل هذه الوصية ، فيموت الكبير وينشأ الصغير على ذلك⁽²⁾ ، وفي هذا المعنى يقول الشاعر :

إذا طاب أصل المرء طابت فروعه
ومن عجب جاءت يد الشوك بالورد

وقد يخبط الفرع الذى طاب أصله
ليظهر حكم الله فى العكس والطرد
وقال آخر الولد سر أبيه ، وقال ثالث : الحياة لا تلد إلا حية⁽³⁾.
الصفة الثانية : صلاح النسب وأثره على التحسين السلوكي .
في أحاديث كثيرة أمر النبي ﷺ كلا الطرفين عند إرادة الزواج
البحث عن النسب والأصل الطيب ، وما هذا إلا لما له من تأثير
مبادر واضح على نسل الزوجين ، ومن هذه الأحاديث :

(1) نوح : 26

(2) التفسير الكبير 130/30 ، تفسير السمعانى 60/6 ، روح المعانى 80/29

(3) كشف الخفاء 2/483

ما روتَه عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
تَخَيِّرُوا لِنُطْفَكُمْ وَأَنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأَنْكِحُوا إِلَيْهِمْ ⁽¹⁾ ، وَقَالَ تَخِيرُوا
لِنُطْفَكُمْ فَإِنَّ النِّسَاءَ يَلْدُنُ أَشْبَاهَ إِخْوَانِهِنَّ ⁽²⁾

ففي هذه الأحاديث إشارة واضحة تحت الرجل عند الزواج أن يحسن اختيار من ستجب له نسله ، بل حذر من المرأة التي لا تتمتع بأصل طيب ونسب نبيل ، حتى ولو كانت على درجة عالية من الجمال ، لأن أخلاق المرأة غالباً ما تتأثر بطبيعة الأسرة التي ترعرت فيها وتربت في أحضانها ، فirth منها أبناءها أخلاقها وطبعها ، فندب الشرع وأشار إلى اختيار المرأة ذات الأسرة الطبيعية والنسب الطيب ، حتى تنتقل طباع أسرتها النبيلة وأخلاقها الفاضلة إلى أولادها ، ولأهمية النسب وانعكاسه على الفرع أنشد أحد العرب قائلاً :

إذا تزوجت فكن حاذقاً

واسأل عن الغصن وعن منبته

وقال آخر :

وأول خبث الماء خبث ترابه

وأول خبث القوم خبث المناكب

وروى أن جعفر بن سليمان بن على عاب يوماً على أولاده وإنهم ليسوا كما يجب ، فقال له ولده أحمد بن جعفر : إنك عمدت إلى فاسقات مكة والمدينة وإماء الحجاز فأوعيت فيهن نطفك ، ثم

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه 1/633H 1413H

(2) كنز العمال 16/295H 44557

ترى أن ينجبن ، وإنما نحن كصاحبات الحجاز ، هلا فعلت في
ولدك ما فعل أبوك فيك حين اختار لك عقبة قومها ، فزوجها منك
وأنشدوا :

صفات من يستحب الشرع خطبتها
جلوتها لأولى الألباب مختصرًا
صبية ذات دين زانه أدب
بكر ولود حكت في نفسها القمرا
غريبة لم تكن من أهل خاطبها
تلك الصفات التي أجلو لمن نظرا
فيها أحاديث جاءت وهي ثابتة
أحاط علماء بها من في العلوم قرا
وقال آخر :

مطيات السرور فويق عشر
إلى العشرين ثم قف المطايا
فإن جزت المسير فسر قليلا
وبنت الأربعين من الرزايا

وقال آخر :

فليايك لياك العجوز ووطأها

فما هو إلا مثل سم الأرقام⁽¹⁾

(1) المستطرف في كل فن مستطرق 2/478 ط دار الكتب العلمية - بيروت
طبعه الثانية ، 1986

وقال أكثم بن صيفي يوصي بعض أولاده : يا بني إياك واختيار اللئيمة بما عندها من المال ، فإنه يذهب وتبقى في حالة اللؤم الذي لا يغطيه وقال : لا يقصينكم جمال النساء ، فإن التزوج بالكرائم مدرجة الشرف ، وكان عمر بن الخطاب عليه يقول : إياكم وحضراء الدمن ، وهي المرأة الحسنة في منبت السوء ، فإنها تلد مثل أصلها وعليكم بذات الأعراق ، فإنها تلد مثل أبيها وعمها وأخيها.

وقال عثمان بن أبي العاص لأولاده : المناهج مفترس ، فلينظر المرء حيث يضع غرسه ، فإن عرق السوء يعودي ولو كان بمدحين .

قال الشاعر :

لا تتكهن لئيمة لمعيشة تبقى لئيمة والمعيشة تذهب⁽¹⁾.

وقال أبو الأسود الدؤلي لأبنائه : إني قد أحسنت إليكم صغراً ، وكباراً ، وقبل أن تولدوا ، قالوا : وكيف أحسنت إلينا قبل أن نولد؟ قال : اخترت لكم من الأمهات من لا تسبون بها ، وأنشد الرياشي² :

فأول إحساني إليكم تَخِيرِي لِمَاجِدِ الأعْرَاقِ بَادِ عَفَافُهَا⁽²⁾.

وقد أثبتت علم الوراثة الحديث أن الطفل يكتسب صفات أبيه الخلقية والجسمية والعقلية منذ الولادة ، فعندما يكون انتقاء الزوج و اختيار الزوجة على أساس الأصل والشرف والصلاح ، فلا شك أن الأولاد ينشئون على خير ما ينشئون من العفة والطهر

(1) محاضرات الأدباء 409/1

(2) أدب الدنيا والدين لأبي الحسن الماوردي 196/1

والاستقامة ، وعندما يجتمع في الولد عامل الوراثة الصالحة ،
وعامل الذرية الفاضلة يصل الولد إلى القمة في الدين والأخلاق (١).

الصفة الثالثة : التربية وأثرها على التحسين السلوكي للنسل.

لا شك أن التوجيه القيمي والأخلي يبدأ في نطاق الأسرة أولاً ، ثم المسجد والمدرسة والمجتمع ، فالأسرة هي التي تكسب الطفل قيمه التي يعرف من خلالها الحق والباطل ، والخير والشر ، والطفل في سنّة الأولى يتلقى هذه القيم دون مناقشة ، حيث تتحدد عناصر شخصيته ، وتميز ملامح هويته على سلوكه وأخلاقه ، لذلك فإن مسؤولية عائل الأسرة في تعليم أهله وأولاده القيم الرفيعة والأخلاق الحسنة ، وفي هذا يقول سبحانه : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْا أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيْكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غَلَظَ شِدَادٌ لَا يَغْصُونَ اللَّهُ مَا أَمْرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ » (٢) ، ويقول النبي ﷺ كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، الْإِمَامُ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَّةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ ، قَالَ (٣) .

(١) تربية الأولاد في الإسلام د/ عبد الله ناصح علوان 33/1 ط دار السلام 33 ط

لسنة 2006م

(٢) التحرير : 6

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه 2/5 ح 893 ، ومسلم في صحيحه 3/3 ح 1459

وَعَنْ مَالِكَ بْنِ الْحُوَيْرِثِ قَالَ : أَتَيْنَا النَّبِيَّ وَنَحْنُ شَهِيدٌ
 مُتَقَارِبُونَ ، فَأَقْمَنَا عَنْهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ رَفِيقًا ،
 فَلَمَّا ظَنَّ أَنَّا قَدْ اشْتَهَيْنَا أَهْلَنَا أَوْ قَدْ اشْتَقَنَا ، سَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا ،
 فَأَخْبَرْنَاهُ ، قَالَ : ارْجِعُوا إِلَى أَهْلِكُمْ فَأَقْيِمُوا فِيهِمْ وَعَلَمُوهُمْ وَمَرُوهُمْ
 ، وَذَكَرَ أَشْيَاءَ أَحْقَطُهَا أَوْ لَا أَحْقَطُهَا وَصَلَوَا كَمَا رَأَيْمُونِي أَصَلَّى ،
 فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلَاةَ فَلْيَوْذَنْ لَكُمْ أَحْدَكُمْ وَلْيُؤْمَكُمْ أَكْبَرُكُمْ⁽¹⁾ ، وَإِنَّمَا
 حَثَ النَّبِيَّ عَلَى ذَلِكَ ، لَأَنَّ أُولَئِكَ مَا يَنْتَقِلُ إِلَى الطَّفَلِ عَنْ طَرِيقِ
 التَّقْلِيدِ فِي الصُّورَةِ وَالْحُرْكَةِ هُوَ لِغَةُ آبَاءِهِ وَأَفْرَادُ أُسْرَتِهِ وَأَعْمَالِهِمْ
 وَسُلُوكِهِمْ وَمَنَاهِجِهِمْ فِي الْحَيَاةِ ، فَبِمَقْدَارِ سَمْوِ الْمَنْزِلِ فِي هَذِهِ
 الْأَمْرِ تَسْمُو آثَارُ التَّقْلِيدِ التَّرْبُوِيَّةِ فِي نَفْسِ الطَّفَلِ ، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى
 يَقُولُ عَمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ : الصَّالِحُ مِنَ اللَّهِ وَالْأَدْبُ مِنَ الْآبَاءِ ،
 وَقَالَ الْإِمَامُ أَبْنُ الْقَيْمِ : وَصِيَّةُ اللَّهِ لِلآبَاءِ بِأَوْلَادِهِمْ سَابِقَةٌ عَلَى وَصِيَّةِ
 الْأَوْلَادِ بِآبَائِهِمْ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِنْ مُلِاقِ
 نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِنَّا كُمْ إِنْ قَتَلْتُمْ كَانَ خِطْبَأً كَبِيرًا» .

ثُمَّ يَقُولُ : فَمَنْ أَهْمَلَ تَعْلِيمَ وَلَدِهِ مَا يَنْفَعُهُ وَتَرَكَهُ سَدِيًّا ، فَقَدْ أَسَاءَ
 غَايَةَ الْإِسَاعَةِ ، وَأَكْثَرُ الْأَوْلَادِ إِنَّمَا جَاءَ فِسَادُهُمْ مِنْ قَبْلِ الْآبَاءِ
 وَإِهْمَالِهِمْ لَهُمْ وَتَرَكَ تَعْلِيمَهُمْ فِرَائِضُ الدِّينِ وَسُنْنَةَ نَبِيِّنَا ، فَأَضَاعُوهُمْ
 صَغَارًا ، فَلَمْ يَنْفَعُوا بِأَنفُسِهِمْ وَلَمْ يَنْفَعُوا آبَاءِهِمْ كُبَارًا ، كَمَا عَاتَبَ

(1) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ فِي صَحِيحِهِ 7246 ح 9/86 ، وَمُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ 1/465

بعضهم ولده على العقوق فقال: يا أبت إنك عفقتني صغيرا ،
فعفنتك كبيرا ، وأضعنتني ولديا فأضعتك شيئا⁽¹⁾.

والسؤال الذي يفرض نفسه: من المسئول عن انحراف الأبناء؟
يُحمل الإسلام الأبوين ومن يقوم مقامهما مسؤولية انحراف الأبناء
ومن الأدلة القوية على ذلك ، ما أخرجه البخاري عن أبي هريرة
رضي الله عنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ
، فَأَبْوَاهُ يُهَوِّدُهُ أَوْ يُنَصِّرُهُ أَوْ يُمَجْسِنُهُ ، كَمَا تُتَنَجُ الْبَهِيمَةُ بَهِيمَةً
جَمْعَاءً ، هَلْ تُحْسُنُونَ فِيهَا مِنْ جَذَّاءٍ؟ ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ :
فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا⁽²⁾.

ومن تمام مسؤولية الأبوين عن تربية ابنائهما محاسبتهما على
التقصير ، فقد روى ابن حبان في صحيحه مرفوعا قول الرسول
ﷺ: إن الله سائل كل راعٍ عما استرعاه أحفظ أم ضيع؟ حتى يسأل
الرجل عن أهل بيته⁽³⁾ ، وفي الحديث المتفق عليه كلام راعٍ وكلام
مسئول عن رعيته ، الإمام راعٍ ومسئول عن رعيته ، والرجل راعٍ
في أهله وهو مسئول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيتها زوجها

(1) فيض القدير 1/292 ط دار الكتب العلمية بيروت - لبنان الطبعة الأولى
1415 هـ - 1994 م

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 2/1358 ح 95، وابن حبان في صحيحه
129 ح 337/1

(3) أخرجه ابن حبان في صحيحه 10/344 ح 4492 ، والترمذى في سنته
1705 ح 208/4

وَمَسْتُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا ، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ وَمَسْنُوْلٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ.

هذه مسؤولية الآباء والأمهات نحو أبنائهم والتي لا يمكن أن تُعَوَّض بغيرهم ، وقد ثبتت الدراسات الميدانية أن غالباً انحراف الناشئين يرجع إلى انحراف المربى والقيم على التربية وصدق القائل :

وَيَنْشأ نَاسِئُ الْفَتَيَانَ مِنَ الْمَاكِنَةِ عَلَى مَا كَانَ عُودَهُ أَبُوهُ
وَمَا دَانَ الْفَقِيرُ بِحَجَّٰهُ وَلَكِنْ يَعُودُهُ التَّدْبِينُ أَقْرِبُوهُ
وَقَالَ آخَرُ :

إِهْمَالُ تَرْبِيَةِ الْبَنِينَ جُرْيَةٌ
عَادَتْ عَلَى الْآبَاءِ بِالنَّكَباتِ
وَنَتْيَاجٌ لِأَهْمَىِ الْأُسْرَةِ فِي التَّنْشِيَةِ الْخَلُقِيَّةِ وَالسُّلُوكِيَّةِ لِلنَّسْلِ ، نَجَدَ
الشَّرِيعَةُ إِلَيْهَا قَدْ وَضَعَتْ لِلْأُسْرَةِ مِنْهَاجاً تَرْبِيَوْيَاً بِالْأَهْمَىِ
لِلتَّحْسِينِ السُّلُوكِيِّ لَا يَمْكُنُ لِأَىِّ مُؤْسَسَةٍ تَرْبِيَوْيَةٍ أَيَا كَانَتْ أَنْ تَحْقِيقَ
هَذَا الْمِنْهَاجَ كَمَا تَحْقِيقَهُ الْأُسْرَةُ ، وَهَذَا الْمِنْهَاجُ يَبْدُأُ مِنْذُ ولَادَةِ الطَّفَلِ
عَلَى النَّحوِ التَّالِيِّ :

أ - التَّدْبِينُ فِي الْأَذْنِ الْيَمْنِيِّ وَالْإِقَامَةُ فِي الْيَسْرِيِّ ، حَتَّى يَكُونَ
الْأَذْنُ وَالْإِقَامَةُ أُولَئِكَيْ ما يَسْمَعُهُ الطَّفَلُ بَعْدَ ولَادَتِهِ ، كَمَا أَنَّ فِي هَذَا
رِمَزاً إِلَيْهِ الْمُهِمَّةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا إِلَى الْوُجُودِ وَهِيَ عِبَادَةُ اللَّهِ وَتَلْبِيَةُ
النَّدَاءِ بِالْعِبَادَةِ .

ب - اخْتِيَارُ الْاسْمِ الْحَسَنِ لِلْمُولُودِ ذِكْرًا كَانَ أَوْ أَنْثِي ، كَمَا قَالَ
النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّكُمْ تُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَائِكُمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِكُمْ ، فَأَخْسِنُوا

أَسْمَاءُكُمْ⁽¹⁾ ، وَكَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: تَسْمُوا بِاسْمَاءِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَأَحَبُّ
الْأَسْمَاءِ إِلَى اللَّهِ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ ، وَأَصْنَفُهَا حَارِثٌ وَهَمَّامٌ
وَأَفْبَحُهَا حَرْبٌ وَمَرْءَةٌ⁽²⁾.

وإنما اهتم الشرع بتحسين الاسم ، لما للاسم من دلالة على المسمى ، فإذا كان الاسم جميلاً متفائلاً ذا دلالة طيبة ، سر به صاحبه ، وإن كان متشائماً قبيحاً ، كان مثار سخرية واستهزاءاً بصاحبها ، وجاء رجل إلى عمر بن الخطاب يشكو إليه عقوق ابنه ، فحضر عمر الولد وأنبه على عقوقه لأبيه ونسيانه لحقوقه ، فقال الولد : يا أمير المؤمنين أليس للولد حقوق على أبيه؟ ، قال : بلـى ، قال : فما هي يا أمير المؤمنين؟ قال عمر : أن ينتقي أمه ويحسن اسمه ويعلمه الكتاب - أي القراءة - ، قال الولد : يا أمير المؤمنين إن أبي لم يفعل شيئاً من ذلك ، أما أمي فإنها زنجية كانت لمجوسي ، وقد سماني جعلاً - أي خنفساً - ولم يعلمني من الكتابة حرفاً واحداً ، فالتفت عمر إلى الرجل وقال له : جئت إلى تشكو عقوق ابنك وقد عققته قبل أن يعقك وأسألت إليه قبل أن يسيء إليك.

(1) أخرجه أبو داود في سننه 4/4950 ح442 ، قال الألباني: ضعيف ، جامع الأصول في أحاديث الرسول 1/357 ح145.

(2) أخرجه أبو داود في سننه 4/4952 ح443 ، قال الألباني: صحيح دون قوله

ت — المحافظة على الفطرة السوية للطفل .

ويؤكد هذا الحق قول النبي ﷺ : مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى
الْفِطْرَةِ ، فَأَبْوَاهُ يُهُوَّدُهُ أَوْ يُنَصَّرَّهُ أَوْ يُمَجْسَانَهُ ، كَمَا تَتَّبِعُ الْبَهِيمَةُ
بَهِيمَةً جَمْعَاءَ ، هَلْ تُحِسُّونَ فِيهَا مِنْ جَذْعَاءَ ؟ ، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو
هُرَيْرَةَ : فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا ، فَالْأَبْوَابِينَ بِشَخْصِيهِمَا
أَوْ بِمَنْ يَحْضُرُ أَنَّهُ لِتَرْبِيَةِ الْمَوْلُودِ أَوْ تَعْلِيمِهِ ، يَهِيَّئُانِ مِنَ الْعَوَامِلِ
وَالْمُؤْثِرَاتِ الَّتِي تَشَكِّلُ الطَّفَلَ ، فَهُمَا الْمَسْؤُلُانِ عَنْ صِبَغَةِ الْمَوْلُودِ
بِصِبَغَةِ الإِسْلَامِ أَوْ صِبَغَتِهِ بِالصِّبَغَةِ الْبَعِيدَةِ عَنِ الإِسْلَامِ وَمِنْهُجِهِ⁽¹⁾ .

وفي هذا المعنى يقول الإمام الغزالى : اعلم أن الطريق في
رياضة الصبيان من أهم الأمور وأوكدها ، والصبي أمانة عند
والديه وقلبه الطاهر جوهرة نفيسة ساذجة خالية عن كل نقش
وصورة ، وهو قابل لكل ما نُقش ، وما يُقال إلى كل ما يُمال به إليه
فإن عُودُ الخير وعلمه ، نشا عليه وسعد في الدنيا والآخرة وشاركه
في ثوابه أبوه وكل معلم له ومُؤدب ، وإن عُودُ الشر وأهمل إهمال
البهائم شقي وهلاك ، وكان الوزر في رقبة القييم عليه ، وقد قال الله
تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوْا أَنفُسُكُمْ وَأَهْلِكُمْ نَارًا وَقُوْدُهَا النَّاسُ
وَالْحَجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شَدَادٌ لَا يَغْصُونَ اللَّهُ مَا أَمْرَهُمْ
وَيَقْعُلُونَ مَا يُؤْمِرُونَ » ، ومهما كان الأب يصونه عن نار الدنيا فإن
يصونه عن نار الآخرة أولى ، وصيانته بأن يؤدبه ويهدبه ويعلمه

(1) د/ محب الدين أبو صالح — دور الأسرة في التربية الإسلامية — بحث
منشور على الشبكة الدولية موقع إسلام ويب بتاريخ 7/10/2002م

محاسن الأخلاق ويحفظه من قرناء السوء ، ولا يعوده التنعم ولا يحبب إليه الزينة وأسباب الرفاهية ، فيضيع عمره في طلبها إذا كبر فيهلك هلاك الأبد ، بل ينبغي أن يراقبه من أول أمره ، فلا يستعمل في حضانته وإرضاعه إلا امرأة صالحة متدينة تأكل الحلال ، ومهما رأى فيه مخايل التمييز ، في ينبغي أن يحسن مراقبته ، وأول ذلك ظهور أوائل الحياة ، فإنه إذا كان يحتشم ويستحي ويترك بعض الأفعال ، فليس ذلك إلا لإشراق نور العقل عليه ، وهذه بشاره تدل على اعتدال الأخلاق وصفاء القلب ، فالصبي المستحي لا ينبغي أن يهمل ، بل يستعان على تأدبه بحياه وتمييزه ⁽¹⁾.

ج — المعاملة الحسنة في توجيه الأولاد .

أمرت الشريعة الإسلامية بالمعاملة للحسنة في توجيه الأولاد والمساواة بينهم في العطاء المادي والمعنوي ، وأوصى بمعاملة الإناث كالذكور معاملة متماثلة دون تمييز للأبناء على البنات ، ففي حديث النعمان بن بشير ما يدل على هذا ، فعن النعمان بن بشير رضي الله عنهما قال : سألت أمي أبي بعضاً المؤهبة لي من مالي ، ثم بذلا له ، فوهبها لي ، فقالت : لآرضاً حتى تشهد النبي ﷺ ، فأخذ بيدي وأنا غلام ، فأتى بي النبي ﷺ ، فقال : إن أمة بنت رواحة سألتني بعضاً المؤهبة لهذا ، قال : ألم ولد سواه ؟ ، قال : نعم ،

(1) إحياء علوم الدين للإمام الغزالى 4/106

قالَ : فَأَرَاهُ ، قَالَ : لَا تُشْهِدِنِي عَلَى جَوْزِ ، وَقَالَ أَبُو حَرِيزٍ عَنْ الشَّعْبِيِّ : لَا أَشْهُدُ عَلَى جَوْزٍ⁽¹⁾.

بل دعى الإسلام إلى إيجاد وسط مستقر ينشأ فيه الأبناء بعيداً عن العقد النفسية والضغوط الاجتماعية ، كما قال النبي ﷺ : خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي⁽²⁾.

د - تجنب الطفل الضغوط النفسية المؤثرة على سلوكه .

كالخلافات والشجار بين الزوجين والتوتر الدائم لما له من تأثير مباشر على الطفل ، فيؤدي به إلى أنماط غير مرغوبه من السلوكيات والأخلاق كالأنانية وحب الشجار ، وعدم الاتزان الانفعالي ، وعدم احترام الآخرين ، وعدم التعاون مع الآخرين⁽³⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 171/3 ح 2650 ، ومسلم في صحيحه 1243/3 ح 2650

(2) أخرجه ابن ماجه في سنته 1/636 ح 1977 ، والترمذى في سنته 5/709 ح 3895 ، قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب صحيح .

(3) د/ فاطمة موسى - الضغوط النفسية وأثرها على الطفل - موقع وزارة الصحة المملكة العربية السعودية ، د/ عبد اللطيف إبراهيم الحسن - دور الأسرة في رعاية الأولاد - موقع اللجنة الوطنية للطفولة بتاريخ 2008/6/4 م ، د/ عباس محجوب - التربية الإسلامية ومراحل النمو ص 6 بحث منشور على الشبكة الدولية .

المبحث الثاني
وسائل التحسين الفائق للنسل البشري

المبحث الثاني

التحسين الفلكي للنسل البشري

كان للشريعة الإسلامية قصب السبق في الكشف عن انتقال الصفات الوراثية المتعلقة بشبه الإنسان وخلقته بوالديه وأجداده ، فجد نصوص القرآن في مواطن عده ، وكذا السنة النبوية قد تحدثت بإسهاب عن انتقال شبه الأبوين والأجداد إلى الأبناء ، بل تحدث عن كيفية انتقال الأمراض الوراثية من الآباء والأجداد إلى النسل ، وسوف يتضح ذلك من خلال الحديث عن الوسائل التي وضعتها الشريعة الإسلامية للتحسين الخلقي والوقاية من انتقال أمراض الآباء إلى الأبناء ، وها هي أهم الوسائل التي تؤدي إلى التحسين الخلقي للنسل .

الوسيلة الأولى : الاغتراب في الزواج وأثره على التحسين .
يقصد بالاغتراب في الزواج هو الابتعاد عن الزواج بالأقارب وتفضيل نكاح الغريبات في النسب ، وقد جاءت نصوص عده في هذا المقام منها :

1— قوله النبي ﷺ: لَا تَنْكِحُوا الْقَرَبَةَ فَإِنَّ الْوَلَدَ يُحْلِقُ ضَانِي⁽¹⁾ ، أى نحيفاً .

(1) قال ابن حجر في التلخيص : هذا الحديث تبع في إيراده إمام الحرمين هو والقاضي الحسين وقال بن الصلاح لم أجد له أصلاً معتمدًا . تلخيص الحبير

2- قول النبي ﷺ : اغْتَرِبُوا لَا تُضْنُوْا أَيِّ انْكِحُوا الْعَرَائِبَ ، فَوَلَدُ الْقَرَائِبِ أَصْنَوْيَ أَيْ أَضْعَفُ⁽¹⁾ ، وقيل : معناه لا يأتى أولادكم في غاية من رقة البشرة وضعف الخلقة ، لشدة الحياة من القرابة القريبة ، وتلك الشدة نابعة من كمال الشهوة التى بضعفها تضعف النطفة ، فيجيء الولد نحيلأ ضئيلاً ضعيفاً⁽²⁾.

ونظر عمر رض إلى قوم من قريش صغار الأجسام ، فقال : ما لكم صغرتكم؟ قالوا : قرب أمهاتنا من آبائنا ، قال : صدقتم ، اغتربوا ، فتروجوا في البداء فأذجوها ، فأنسد شاعرهم :

ليس أبوه بابن عم أمه
وقال آخر :

أندر من كان بعيداً لهم ... تزويج أولاد بنات العم
فليس ناج من ضوى وسقم

وقال التعبي : تزوج أهل بيت بعضهم في بعض ، فلما بلغ البطن الرابع بلغ بهم الضعف إلى أن كانوا يحبون حبوا لا يستطيعون القيام ضعفاً⁽³⁾.

ومن هنا فقد استحب الشافعية والحنابلة نكاح البعيدة في النسب فقال الغزالى في تعليل عدم الزواج من الأقارب : لأن ذلك يقلل

(1) الحديث ضعفه ابن الملقن ، انظر البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعه في الشرح الكبير 499/7 ط دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض - السعودية الطبعة : الأولى ، 1425هـ-2004م

(2) الإفصاح 74/1

(3) محاضرات الأدباء 402/1 ، إصلاح المنطق 197/1

الشهوة ، فإن الشهوة إنما تبعث بقوة الإحساس بالنظر واللمس وإنما يقوى الإحساس بالأمر الغريب الجديد ، فاما المعهود الذي دام النظر إليه مدة ، فإنه يضعف الحس عن تمام إدراكه والتأثر به ولا تتبعه الشهوة⁽¹⁾ .

ومن هذه النصوص والأشعار تبين لنا أن العرب قد استقرعوا وشاهدوا أن زواج الأقارب غالباً ما يأتي منه الولد ضعيفاً من الناحية الجسمية والعقلية .

وما ذهب إليه العرب من عدم استحباب الزواج بين الأقارب جيلاً بعد جيل قد فسره العلم الحديث ، بأن زواج أولاد العم والخال الذى يتراكم لمدة طويلة في أسرة واحدة ، فتتركز تبعاً لذلك بعض الصفات الوراثية السيئة ، لكن عند ترك هذه العادة واللجوء إلى الزواج من الأبعد تدخل هذه الأسرة الجديدة عوامل وراثية جديدة من النوع السائد المسيطر ، فتخفي هذه الصفات السيئة وتنشأ الصفات الجيدة المقابلة ، ومن هنا يمكن القول بأن زواج الأقارب يزيد الصفة الغالبة في الأسرة ويؤكدها ويزدادها ، خصوصاً إذا كانت من الصفات السيئة على عكس زواج الأبعد ، فهو يقلل من العيوب الجسمية والمرضية .

يقول د/ أرثر لوس أستاذ علم الحياة للطفليات بمدرسة الطب بالقاهرة عام 1914م : إنه إذا لوحظت بوبيضة وحيوان منوى تحت الميكروскоп في وسط ملائم ، فإنه يرى أنهما يتجانبان ، ويطلق

(1) الإحياء 41/2 ، الوسيط 27/5 ، مقى المحتاج 3/127 ، المبدع 6/7 ،

على هذه الظاهرة اسم التجاذب الجنسي ، والعجيب أن هذه الظاهرة ليست عامة ، إذ إن الخلايا الجنسية المأخوذة من ذكر وأنثى تجمعها قرابة شديدة ، كأن يكون أخ وأخته تكون لديهما هذه الظاهرة ضعيفة جداً أو منعدمة ، ولا يتحدان بالمرة مهما كانت الظروف ، وقد لوحظت هذه الظاهرة تحت الميكروскоп في كثير من الكائنات الميكروسكوبية الحيوانية ، وهي تتفق تماماً مع ما نراه في الحيوانات الراقية الأليفة ، وقد لاحظ الفلاحون مربوا الماشي والمدربون في حدائق الحيوان ، أن نسل الحيوان الواحد لو ترك يتکاثر بين بعضه ، لكان النسل ضعيفاً قليلاً العدد ، ويعود التناслед بين أولاد جد واحد بالتالي المقلل والمعروف أنه لو ترك يحدث ويتكاثر لقاد في النهاية إلى انحطاط الأفراد عقلياً وجسمياً ، ولكن إذا كانت العوامل الوراثية في أسرة ما كلها ممتازة ، وليس فيها ما يورث الصفات السيئة والأمراض كانت في شبه مأمن من عيوب تزاوج الأقارب ، ولكن هذه الحال من الناحية العلمية قليلة أو قليلة جداً⁽¹⁾.

وهنا قد يتساءل البعض إذا كان زواج الأقارب له من الخطورة على النسل في انتقال بعض الصفات الوراثية السيئة أو المرضية ، فكيف أباح القرآن والسنة زواج الأقارب ؟ حيث جاءت نصوص القرآن تحل زواج الأقارب ، بل فعله النبي ﷺ حيث تزوج

(1) الإسلام وتزاوج الأقارب والأبعد – بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات – موقع شبكة النبأ المعلوماتية بتاريخ 9/8/2008م

زينب بنت جحش وهي من بنى أسد وأمها عمة النبي ﷺ ، وزوج فاطمة رضي الله عنها لعلى عليه السلام.

وللإجابة على هذا السؤال أقول : إن زواج الأقارب كما يقرر علماء الوراثة ليس شرأً في حد ذاته بحيث يجب منعه بقانون عام أو يجعل تحريمه قاعدة عامة ، حيث إن الصفات غير المرغوب فيها أو الأمراض الوراثية قد تنتقل بين الزوجين مع عدم وجود القرابة إذا كانت هذه الصفات أو الأمراض الوراثية موجودة في عائلة أحد الزوجين ، فقد تظهر هذه الأراضى الوراثية مع تباعد الزوجين ، وقد لا تظهر هذه الصفات أو الأمراض بين الأقارب إذا كانت العائلة نقية سليمة من هذه العيوب ، وفي هذا يقول د/ كارل جورج أستاذ الوراثة في الجامعة الأمريكية : إن زواج الأقارب في ذاته ليس عاملًا على إضعاف النسل أو تشويهه بالأمراض والعاهات في كل الأحوال ، فإذا لم تكن السلالة نفسها ضعيفة فلا يمنع أن تظل نقية قوية ، ثم يستدرك قائلاً : إلا أن الحالات التي تظل فيها هذه الأسرة صحيحة في التاريخ ، ولا يمكن اعتبارها مقياساً ، لا ، بل هي من الشواد ، ويفكـدـ أـلـفـ مـرـةـ أن زواج الأقارب مضر من حيث أنه يؤدي إلى تلاقي الخصائص الفاسدة في الأقرباء ⁽¹⁾.

ونؤكد د/ شيماء سالم العريض رئيسة قسم الأمراض الوراثية بمركز السلمانية الطبي بدولة البحرين فتقول : إن الأزواج من غير الأقارب يعطون احتمال 2,5 % لإنجاب أطفال مرضى أو

(1) البنية الوراثية - شبكة النبا المعلوماتية بتاريخ 9/8/2008م

الإجهاض إذا لم يكن هناك تاريخ مرضي في العائلة ، أما الأزواج الأقارب فيعطون احتمال 5% لإنجاب أطفال مريضة إلى جانب إضافة نسبة 3% من الإصابة بالتلخف العقلي في كلتا الحالتين ، لذا فإن الأقارب يكونون عندهم احتمال 90% لإنجاب أطفال أصحاء في حين أن زواج الأجانب يكون عندهم 95,94% لإنجاب أطفال أصحاء ، وهذه النسبة صحيحة في البلد الأوربية ، ولكن في البلد الشرقية يكون احتمال إنجاب أطفال مرضى أكبر ، خاصة إذا وجد تاريخ مرضي في العائلة ، حيث إن زواج الأقارب في مجتمعاتنا تكون القرابة بين أبناء العمومة أكثر من القرابة بين أولاد العم ، لأن الآباء والأجداد يكونون أبناء عم أيضا (1).

الوسيلة الثانية : الجمال وأثره على التحسين الخلقي للنسل .
ورد في السنة المطهرة ما يدل على اعتبار حسن الوجه والخلق عند اختيار كلا الزوجين للأخر ، واستحباب طلب صفة الجمال في المرأة ، لهذا أجمع الفقهاء على استحباب طلب الجمال في المرأة ، ومن النصوص الدالة على هذا :

1- عن أبي هريرة رض عن النبي ﷺ قال : تُنكح المرأة لارتفاع لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَجَمَالِهَا وَلَدِينِهَا فَأَظْفَرَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ بِذَاتِ الدِّينِ.

(1) زواج الأقارب وانعكاساته الصحية - موقع مركز الخليج للوراثة بتاريخ 2007/3/22

2- عن أبي هريرة رض قال : قيل يا رسول الله أي النساء خير؟ قال : التي تسره إذا نظر ، وتُطْبِعه إذا أمر ، ولا تخالفه في نفسها وما لها بما يكره.

3- ويؤكد طلب الجمال في المرأة أن الألفة والمودة تحصل بهما غالبا ، والشرع قد ندب إلى مراعاة أسباب الألفة والمودة ، لذا استحب النظر .

4- عن جابر رض أن النبي ص أخبره بأن في أعين الأنصار شيئاً أى صغيراً ، لذا أمره بالنظر ، لأن الجمال يعرف بالنظر.

5- قال الغزالى : وقد قيل : إذا كانت المرأة حسناء ، خيرة الأخلاق ، سوداء الحدقة والشعر ، كبيرة العين شديدة بيضاء اللون محبة لزوجها قاصرة الطرف ، عليه ، فهي على صورة الحور العين فإن الله تعالى وصف نساء أهل الجنة بهذه الصفة في قوله : «فيهنَ خيرات حسانٍ» أراد بالخيرات حسناوات الأخلاق وفي قوله : «قاصراتُ الطرفِ» ، وفي قوله : «عُرُبًا أَنْرَابًا» العروب هي العاشقة لزوجها المشتهية للواقع وبه تتم اللذة⁽¹⁾.

فهذه النصوص كلها تحس على اختيار الزوجة الحسنة ، ولم يقف الأمر عند اختيار الزوجة ، بل أعطى الشرع الحق للمرأة في اختيار الرجل ذو الوجه الحسن ، يقول ابن عابدين : والمرأة تختار الزوج الدين الحسن الخلق الجود الموسر ، ولا تتزوج فاسقاً ولا يزوج ابنته الشابة شيئاً كبيراً ولا رجلاً دميمأً ويزوجها كفوأ⁽²⁾.

(1) إحياء علوم الدين 39/2

(2) حاشية ابن عابدين 9/3

ويؤيد هذا المعنى قول عمر بن الخطاب ﷺ لا تكرهوا فتياتكم على الرجل القبيح فإنهن يحببن ما تحبون⁽¹⁾.
 وكل ما طلب في حق المرأة للرجل يطلب في عكسه كذلك⁽²⁾.
 ومن هنا فقد أجمع الفقهاء على استحباب اختيار الزوجة الجميلة⁽³⁾.

أما عن أثر حسن الخلقة للأبوبين على النسل ، فيتضح جلياً من واقع الحديث النبوي ، ففي الحديث الذي روتته عائشة رضى الله عنها أنَّ امرأة قالت لرسول الله - ﷺ : هَلْ تَغْتَسِلُ الْمَرْأَةُ إِذَا احْتَلَمْتُ وَأَبْصَرْتُ الْمَاءَ؟ ، فَقَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَتْ لَهَا عائشةً : تَرِبَتْ يَدَكِ ، وَأَلْتِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ - ﷺ : دَعِيهَا ، وَهَلْ يَكُونُ الشَّيْءُ إِلَّا مِنْ قِبْلِ ذَلِكِ؟ إِذَا عَلَا مَاؤُهَا مَاءُ الرَّجُلِ أَشْبَهُ الْوَلَدَ أَخْوَالَهُ ، وَإِذَا عَلَا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءُهَا أَشْبَهُ أَعْمَامَهُ⁽⁴⁾.

بل إن النبي ﷺ قرر وجه التشابه والاختلاف الذي يكون بين المولود وأبويه ، ففي الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنَّ رجلاً أتى النبي ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَدٌ لِي غَلَامٌ سُوْدَ ، فَقَالَ : هَلْ لَكَ مِنْ إِلِيلٍ؟ ، قَالَ نَعَمْ ، قَالَ : مَا أَلوَانُهَا؟ ، قَالَ : حُمْزَ ، قَالَ : هَلْ

(1) أخرجه سعيد بن منصور في سننه 1/244 ح 811 ، وعبد الرزاق في مصنفه 158/6 ح 10339

(2) حاشية قليوبى 3/208

(3) إعنة الطالبين 3/372 ، المنهب 2/34 ، فتح الوهاب 2/54 ، الدرارى 1/254

(4) أخرجه مسلم في صحيحه 1/254 ح 314

فِيهَا مِنْ أُورَقَ؟ ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنِّي ذَلِكَ؟ ، قَالَ : لَعْلَهُ نَزَعَةٌ
عِرْقٌ ، قَالَ : فَلَعْلَهُ ابْنَكَ هَذَا نَزَعَةٌ⁽¹⁾ .

ففي هذا الحديث أشار النبي ﷺ إلى قوانين الوراثة التي اكتشفت حديثاً ، حيث جاء فيه شرح للصفات الكامنة المحمولة على المورثات ، والتي لم توضع موضع التنفيذ ، لكونها قد سبقت أو غُلبت بمورثات أخرى ، فقد يرث الإنسان صفة واحدة من جد أو جدة بينه وبين أحدهما مئات السنين .

فمن المعلوم أن سر الحياة في هذا الكائن هو الخلية ، وعندما درس العلماء الخلية وتركبها وجدوا أن مركز الخلية هي النواة التي تمثل الجزء الأهم فيها بحيث إن غياب النواة يجعل استمرار الحياة مستحيلاً ، ثم ذهبوا يستكشفون أسرار هذه النواة في الخلية ، وجدوا فيها أشكالاً غريبة ، تحب وتنعطف للألوان بشكل كبير ، هذه الأشكال الغريبة هي أشبه بالمقصات أو إشارة (x) وهي المعروفة باسم الصبغيات أو الكروموسومات ، وهي التي تحكم في الصفات الفردية في الإنسان ، ووظائف الخلايا وتخصصها وتحتوى النواة على (23) زوجاً من الكروموسومات ، والصفات الوراثية التي يأخذها الجنين من أمه أو أبيه ترجع إلى التزاوج الذي يكون بين هذه الأزواج من المورثات التي تحمل صفات كل الآباء وكل الأمهات ، وهي تظهر في الوليد حسب مشيئة الله تعالى ، فبغلبة الكروموسومات الموجودة في الأب يأتي المولود أكثر شبيهاً به ، وبغلبة كروموسومات الأم تكون صفاتها الموروثة أظهر في

(1) أخرجه البخاري في صحيحه 35/7 ح 305

المولود ، وقد يكون المولود بعيد كل البعد عن مشابهة أحد أبويه وذلك لأن الصفات الوراثية كما يقول علماء الوراثة نوعان : سائدة ومتتحية ، فإذا كانت متتحية ورثها الولد من الآبوبين معاً وظهرت هذه الصفات فيه ، وإن لم تكن ظاهرة في أبيه وهو معنى قول النبي ﷺ : نزعه عرق ، أى اجتنبه وأظهر لونه عليه ، وفي حديث آخر بين النبي ﷺ هذا المعنى ، فعن عائشة رضي الله عنها : أنَّ امرأة قالت : يا رسول الله هل تغسل المرأة إذا احتلمت أوْ أبصَرَتِ الماء؟ ، فقالَ : نَعَمْ ، فَقَالَتْ لَهَا عائشةً : تَرَبَتْ يَدَكِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : دَعِيهَا ، وَهُلْ يَكُونُ الشَّبَهُ إِلَّا مِنْ قِبْلِ ذَلِكِ؟ ، إِذَا عَلَّا مَاؤُهَا مَاءُ الرَّجُلِ أَشْبَهُ الْوَلَدَ أَخْوَاهُ ، وَإِذَا عَلَّا مَاءُ الرَّجُلِ مَاءُهَا أَشْبَهُ الْوَلَدَ أَعْمَامَهُ⁽¹⁾.

وتعبر النبي ﷺ عن هذا الأمر بالعلو تعbir دقيق ، لأن هذه الصفات إنما تثبت بالغلبة ، فإذا غلت هذه الموراثات ظهرت خصائصها وآثارها في المولود .

وبهذا تكون الأحاديث قد قررت حقيقة علمية لم تعرف إلا في العصر الحديث ، فإن العلماء لم يتتأكدوا من حقيقة الحيوان المنوى والبوبيضة واشتراكهما في الخلق الجديد إلا حديثاً بعد اكتشاف

(1) أخرجه مسلم في صحيحه 314 ح 215 / 1 ، والبيهقي في سنته 168 ح

المجهر ، وبعد اكتشاف وزرع الصبغيات أو الكروموسومات ،
فصلوات الله وسلامه على من لا ينطق عن الهوى ⁽¹⁾ .

وقد أكد أطباء العرب هذا المعنى قبل الاكتشافات الحديثة في
مجال الجنينات ، فها هو ابن البلدى يدرك مدى تأثير شكل الأبوين
على الأولاد فيضع فأحد كتبه كتاباً بعنوان "التدبر الموفق لمن
أراد أن يكون ولده الذى يولد له حسناً جميلاً" ، فقال : حسن
الأولاد وجمالهم وملائتهم يكون من جهة أبييهم ، وذلك أنه إذا
كان أبوياً المولود حسنين جميلين كان جميلاً ، ثم قال : فإذا كان
هكذا وأراد الإنسان أن يولد له ولد حسن جميل ، فيجب أن يكون ما
يختاره الدجل لذلك من أجمل من يقدر عليه منه ، بل ذهب ابن
البلدى إلى ما هو أبعد من هذا بكثير ، حيث جعل لتفكير الوالدين
أثناء المباضعة أثر في شكل الجنين الناتج من هذه المباضعة من
حسن ما يتخيله الوالدين أثناء المباضعة أو قبحه ، وذهب أيضاً إلى
أن رؤية الأم ومعايتها للأشخاص والصور الحسنة والمناظر
الجميلة له أثر في حسن الخلقة التي تحسن المولود ، فقد ذكر
الأطباء أن إيمان الحامل على أكل السفرجل والتفاح وما جرى
مجراهما يحسن الوجه ويصفى اللون ⁽²⁾

(1) الصفات الوراثية وأثرها على شبه المولود - الشبكة الدولية للمعلومات - منتدى الصداع بتاريخ 2008/9/8م

(2) تدبیر الحالى والأطفال والصبيان وحفظ صحتهم ومداواة الأمراض العارضة لهم من 89 إلى 91 ، ط دار الرشيد العراق وزارة الثقافة ط أولى 1980 م

ثم جاء علم الوراثة الحديث بعد اكتشاف وفك رموز الشفرة الوراثية للإنسان وأثبتت أن الصفات الخلقية يتم توارثها ، يقول د/ نبيل على محمود : يرث الإنسان من آبائه وأجداده الصفات المتعلقة بخصائصه الجسمية كطول القامة وقصرها ، ولون البشرة والعينين وملاحة الوجه ، ودرجة الاستثارة ، كما يرث الزوج عصبياً كان أو مترناً ، كما يرث مستوى الميل للاندفاع أو التروى ، بل اتضح أن قابلية الشخص للتدخين والاستمتاع بوجود مكونات تدخين السجائر في جسمه هي صفة موروثة أيضاً⁽¹⁾.

الوسيلة الثالثة : العقل وأثره على التحسين الخلقي للنسل .
استحب الفقهاء جميعاً عند الخطبة أن يختار كلاً الطرفين من توفرت فيه صفة العقل ، والمراد بالعقل هنا كما يقول الأسنوي : العقل العرضي وهو : ما كان زيادة على مناط التكليف⁽²⁾ ، قال العمراني : يستحب له أن يتزوج ذات العقل ، لأن المقصود بالنكاح طيب العيش معها ، ولا يحصل ذلك مع من لا عقل لها⁽³⁾ ، وقال ابن قدامه : ويستحب أن يجتنب الحمقاء ، لأن النكاح يراد للعشرة ولا تصلح العشرة مع الحمقاء ، ولا يطيب العيش معها ، وربما تدعى ذلك إلى ولدها ، وقد قيل : اجتبوا الحمقاء ، فإن ولدتها

(1) د/ نبيل على محمود – مقال تحت عنوان ما يقوله علماء النفس عن سنوات الطفولة والسمات الذاتية ، بحث منشور على الشبكة الدولية .

(2) مقى المحتاج 127/3

(3) البيان 115/9

ضياع وصحتها بلاء⁽¹⁾ ، وقال عبد الله بن زياد : لم يكن جنين في بطن حمقاء تسعه أشهر إلا خرج مائقاً⁽²⁾.

وقد أثبتت التقدم العلمي كيفية توارث الصفات العقلية كتوارث الصفات الشكلية والجسمية ، وفي هذا المعنى يقول أحدهم : الطفل قد يرث الإعاقة العقلية من والديه وأجداده عن طريق جينات سائدة والتي تؤدى إلى الإعاقة العقلية التي تظهر في جميع الأجيال بنسبة 3 : 1 بحسب قانون مندل في الوراثة ، وتنتج هذه الإعاقة عن طريق افتراق كروموزومات أو جينات غير متماشية ، وقد يرث الطفل الإعاقة العقلية من والديه وأجداده عن طريق جينات متتحية تؤدى إلى إعاقة عقلية متتحية ، ويتيح منها خصائص مرضية واضطرابات بيوكيميائية تنتقل من الوالدين أو أحدهما إلى الجنين فتؤدى دماغه وجهازه العصبي ، وتأتي وراثة هذه الخصائص من الحد الأعلى ويحتمل ظهورها في زواج الأقارب أكثر من زواج غير الأقارب ، وتسبب حوالي 20% من حالات الإعاقة العقلية الشديدة والمتوسطة⁽³⁾.

وقد أثبتت كثير من علماء الوراثة دور الوراثة في تحديد الصفات النفسية والروحية والعقلية للإنسان كوراثة الجنون وانفصام الشخصية ، ومن عام 1963 إلى عام 1981 ظهرت العديد من

(1) تكملة المجموع 15/288 ، المنهب 2/43 ، المغني 6/326

(2) محضرات الأدباء 1/401 ، البيان والتبيين 1/333

(3) الأسباب الوراثية للإعاقة العقلية - بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات .

الدراسات التي تؤكد على أن جينات وعناصر وراثية كثيرة تتخذ لتكون قوة الذكاء الموروث⁽¹⁾.

الوسيلة الرابعة : خصوبة الزوجة وأثره على النسل .

حت الشرع في مواطن عده على استحباب اختيار الزوجة ذات الخصوبة والتي عبر عنها الشرع بالولود — أي المرأة التي يتصور منها الإنجاب — ، ويعرف ذلك بوحد من طريقين ، الأول : سلامة جسمها من الأمراض التي تمنع من الحمل ويمكن معرفة ذلك عن طريق المتخصصين .

الثاني : النظر في حال أقاربها كأنها وأخواتها المتزوجات ، فإن كن من الصنف الولود ، فعلى الغالب هي ستكون كذلك .

وقد نص النبي ﷺ على ذلك في أحاديث كثيرة منها :

— 1 — عن أنس بن عتبة قال : كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالبأءة وينهانا عن التبأءة شيئاً ، ويقول : تزوجوا الولدود الولود ، فإني مكاثر بكم الأنبياء يوم القيمة⁽²⁾ .

— 2 — عن معقل بن يسار رضي الله عنه قال : جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله إني أصبت امرأة ذات حسب ومنصب ومال إلا أنها لا تلد ، أفالزوجها ؟ ، فنهاه ، ثم آتاه الثانية ، فقال له مثل

(1) د/ إبراهيم الدر - الشخصية وأثر البيولوجيا لسلوك الإنسان ص 171 ط الدار العربية للعلوم ببيروت 1991م

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه 4028 ح 338 / 9 ، وأبو داود في سنته 2052 ح 175 / 2

ذلك ، فنهاه ، ثم أتاه الثالثة ، فقال له مثل ذلك ، فقال رسول الله ﷺ: ترَوْجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ فَإِنِّي مُكَاذِرٌ بِكُمُ الْأَمَمِ⁽¹⁾.

وقد أثبت علماء الطب الحديث أن المرأة حينما تكون ذات خصوبة أى ولود كما أمر النبي ﷺ، فإنها تكون في الغالب في صحة جيدة وجسم قوى ، والتي تتتوفر فيها هذه الظاهرة تستطيع النهوض بأعبائها المنزلية وواجباتها التربوية وحقوقها الزوجية على أكمل وجه ، وكذلك فإن نسلها يرث عنها هذه الصحة والقوية في البن .

وكان لأطباء المسلمين قصب السبق في بيان وكشف صفات المرأة التي يتأنى منها الحمل وتتمتع بصفة الولادة التي نص عليها النبي ﷺ، فقال ابن البلدي : فإن المرأة التي ينبغي أن تخير للحمل والولادة يجب أن تكون معتدلة في مزاجها ومتعدلة الحال في رحمها ليست بالقصفة اليابسة جداً ولا باللينة ، وتكون غير منكرة جداً ولا مسترخية الأعضاء جداً وتكون بين أبناء خمسة عشر سنة وإلى تمام الأربعين سنة ، وتكون سهلة النظر معتدلة العقل مجتمعاً وجهها مبتسماً محياناً واسعاً خصرها وبطنها ، ويكون طمثها يجري في أوقاته ولا يحبس عنها ولا يسيل سيلاً كثيراً ، وتكون

(1) أخرجه التسني في سننه 65/6 ح 3227 وصححه الألباني ، والحاكم في المستدرك وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة .

قليلة الأمراض سليمة الرحم لا تكاد أن يعرض لها فيه مرض
البنت⁽¹⁾.

الوسيلة الخامسة : صغر السن وأثره على التحسين .

لسن الزوجة دور في تحسين النسل وسلامته من العاهات الخلقية والعقلية ، فإن الأطفال الذين يولدون من زوجين في ريعان الشباب يعيشون أطول من الذين يولدون بين زوجين يقتربان من مرحلة الشيخوخة ، ولهذا نصح النبي ﷺ ورغم في نكاح الأباء لكونهن في العادة صغيرات وفيهن من المميزات ما لا يوجد في الكبيرات والثبات ، ومن هذه النصوص ما روى عن جابر رضي الله عنه : أنَّه تَزَوَّجَ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَلَقِيَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ : يَا جَابِرُ تَزَوَّجْتَ امْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، قَالَ : بِكُرْمًا أَمْ ثَيَّبًا؟ ، قَالَ : ثَيَّبًا ، قَالَ : أَفَلَا بِكُرْمًا تُلَاءِبُهَا ، قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ لِي أَخْوَاتٌ فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْتِي وَبَيْتَهُنَّ ، قَالَ : فَذَاكَ أَمَا إِنَّ الْمَرْأَةَ تُنْكَحُ عَلَى دِينِهَا وَمَالِهَا وَجَمَالِهَا ، فَعَلَيْكَ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبَّتْ يَدَاكَ⁽²⁾.

وقد دلت بعض البحوث والدراسات في هذا الجانب : أن نسبة الأطفال المشوهين والمعتوهين تزداد تباعاً لزيادة عمر الأم ،

(1) تدبر الحالى والأطفال والصبيان وحفظ صحتهم ص 80

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 3/62 ح 2097 ، والبيهقي في سنته

و خاصة بعد سن 45 سنة ، لهذا يحرص الأب اختيار الصغيرات من الأباء المحببات إلى النفس ⁽¹⁾.

وقال حكماء المتقدمين : إن أنجب الأولاد خلقاً و خلقاً من كانت سن أمه بين العشرين والثلاثين ، و سن أبيه بين الثلاثين والخمسين ، والعرب تقول : إن ولد الغبرى لا ينجب ، وإن أنجب النساء الفروك ، لأن الرجل يغلبها على الشبق لزهدتها في الرجال ⁽²⁾ .

الوسيلة السادسة : الوقاية من الأمراض وأثرها تحسين النسل.

ما لا شك فيه أن الشريعة الإسلامية اهتمت اهتماماً بالغاً بالنسل ، وكان من أهم مظاهر هذا الاهتمام أنها جعلت حفظ النسل من المقاصد الضرورية ، لذا حرمت الشريعة الإضرار بالنسل مباشرةً ، فحرمت الاعتداء بقتل النفس والاعتداء عليها وتعريضها للهلاك ، وبطريق غير مباشر بتحريمها ما يكون سبباً في إيقاع الضرر بالنسل ، فحرمت الزنا واللواط والسحاق وغيرهما من الأفعال التي قد يكون لها تأثير على صحة النسل وصيانته ، كما أنها اهتمت اهتماماً بالغاً بالوقاية من الأمراض ، وجاء في هذا المعنى في نصوص واضحة من أهمها :

(1) عدنان حسن صالح باحارث - مسئولية الأب المسلم في تربية الولد في مرحلة الطفولة ص 37 دار المجتمع للنشر والتوزيع

(2) أدب الدنيا والدين 198/1

1— قال تعالى : «هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ» ⁽¹⁾.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الذَّرِيَّةَ لَا تَكُونُ طَيِّبَةً إِلَّا إِذَا كَانَتْ خَالِيَّةً مِنَ الْأَمْرَاضِ فِي أَجْسَامِهَا وَعُقُولِهَا .

2— قال تعالى : «الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْباقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثُوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلًا» ⁽²⁾.

فَوَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى الْبَنُونَ بِكُونِهَا زِينَةً ، وَلَا يُوصَفُ الْوَلَدُ بِالزِّينَةِ إِلَّا إِذَا كَانَ خَالِيًّا مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي قَدْ تَشُوَّبُ عَقْلَهُ وَجَسْمَهُ .

3— قال تعالى : «وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبُّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِيَّاتِنَا قُرْةً أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَقِينَ إِمَاماً» ⁽³⁾.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ قَرْةَ الْعَيْنِ لَا تَحْصُلُ مَعَ وُجُودِ مَا يُشَوِّبُهَا مِنَ الْأَسْقَامِ وَالْأَمْرَاضِ فِي الْعَقْلِ وَالْبَدْنِ .

4— قال تعالى : «فَبَشِّرْنَاهُ بِغَلَامٍ حَلِيمٍ» ⁽⁴⁾.

فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِبَيَانِ حَسْنِ وَعْلَمِيِّ الْوَلَدِ الْمُبَشِّرِ بِهِ كَامِلِ الْوَصْفِ فِي الْجَسْمِ وَالْعَقْلِ .

5— عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رض، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صل : الْمُؤْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ مِنَ الْمُؤْمِنِ الْضَّعِيفِ وَفِي كُلِّ خَيْرٍ ، فَاحْرِصْ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ

(1) آل عمران : 38

(2) الكهف : 46

(3) الفرقان : 74

(4) الصافات : 101

وَلَا تَغْرِيْزْ ، فَإِنْ غَلَبَكَ أَمْرٌ فَقُلْ : قَدَّرَ اللَّهُ وَمَا شَاءَ اللَّهُ ، وَلَيَأْكَلَ
وَاللَّوْ ، فَإِنَّ اللَّوْ تَفَتَّحَ عَمَلَ الشَّيْطَانِ⁽¹⁾ .

ففي قول النبي ﷺ المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن
الضعيف دعوة صريحة إلى ابتغاء النسل القوى وابتغاء النسل من
الأقوياء ، لما في ذلك من عون على تحقيق مصالح الدنيا والآخرة
، ولا شك أن هذا لا يتحقق مع وجود الأمراض لاسيما إذا كانت
الأمراض في الزوجين أو أحدهما مما يتوراثها الأبناء عن آباءهم ،
لذا قال النبي ﷺ لَا يُورِدَنَّ مُفْرِضٌ عَلَى مُصْحَّ⁽²⁾ .

وقد أثبت علماء الوراثة تناقل بعض الأمراض من الأبوين إلى
أبنائهم إما عن طريق الجماع أو عن طريق الوراثة ومن أهم هذه
الأمراض ، مرض السكر ، لذا ينصح علماء الوراثة بعدم زواج
الأقارب المنتسبين إلى عائلات مصابة بهذا المرض ومزاولة
الرياضة باسمتزار وتجنب السمنة .

وكذلك مرض العته المنقول أو مرض دوان ، الذي ينتج عن
وجود خلل في توزيع الكروموسومات في الخلايا ، حيث تحتوى
خلية الطفل المصاب بهذا المرض على سبعة وأربعين كروموسوم
بدلاً من ست وأربعين ، ويفضى هذا المرض إلى ولادة طفل
متخلف عقلياً .

(1) أخرجه مسلم في صحيحه 2664 ح / 2664 ، وأبو يطى في مسنده 6251 ح / 124

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 5770 ح / 7 ، وأحمد في مسنده 9263 ح / 149

وكذلك مرض العته العائلى المظلم ، وهو عبارة عن نمط من أنماط الضعف العقلى الذى يصيب الطفل وينتـح عنه عيب وراثى يتعلق بالخلايا العصبية في المخ ، والنخاع الشوكى ، وهذا المرض ينشأ من عامل وراثى معين من كل من الأبوين ، غالباً ما يكون حدوثه إذا كان الأبوين ذوى قرابة قريبة .

أما الأمراض التى تنتقل عن طريق الممارسة والجماع ، فعلى رأسها مرضى الزهرى ، وهو وإن لم يكن مرضًا وراثيًّا ، لأنَّه يحدث عن طريق الجماع ويصاب بها الجنين في بطن الأم إلا إنَّه إذا لم يعالج بوجه تام ، فإنه يؤثُّ تأثيراً خطيراً على الأطفال لما يسببه من خلل جسمانى وتأثير ضار على خلايا المخ ، والذى قد يصل إلى فقدان العقل لدى الطفل ⁽¹⁾.

وليس أبلغ في تحريم السبب المؤدى إلى حدوث هذا المرض من قوله تعالى : «وَلَا تَقْرِبُوا الزَّنَاءِ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا» ⁽²⁾
الوسيلة السابعة : الرضاعة الطبيعية واثرها على تحسين النسل .

إرضاع الأم لولدها يمثل جانباً هاماً في حياة الطفل المُستقبلية وذلك من الناحيتين الصحية والنفسية ، لذا جعلها الإسلام من وظائف الأم ، فقال سبحانه : «وَالوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أُولَادَهُنَّ حَوْلَنِينَ

(1) د/ هلال عبد الله أحمد - حقوق الطفل ص 49

(2) الإسراء : 32

كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتَمَّ الرَّضَاعَةُ⁽¹⁾ ، وَقَالَ تَعَالَى : «وَوَصَّيْنَا إِنَسَانَ بِوَالِدِيهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهُنَّ عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالَةً فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكِ إِلَى الْمَصِيرِ»⁽²⁾ ، وَقَالَ تَعَالَى : «وَوَصَّيْنَا إِنَسَانَ بِوَالِدِيهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلَهُ وَفِصَالَةً ثَلَاثُونَ شَهْرًا»⁽³⁾

فَمِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ تَظَهَرُ لَنَا أَهمِيَّةِ الرَّضَاعَةِ الطَّبِيعِيَّةِ مِنَ الْأُمِّ لَوْلَدَهَا ، حِيثُ تَعْتَبِرُ الرَّضَاعَةُ الطَّبِيعِيَّةُ مِنَ النَّاحِيَّةِ الصَّحِيَّةِ هِيَ أَفْضَلُ الْوَسَائِلِ لِلتَّغْذِيَّةِ الْطَّفْلَ ، لَأَنَّ لِبَنِ الْأُمِّ يَحْتَوِي عَلَى أَكْثَرِ الْعَانِصِرَاتِ الضرُورِيَّةِ لِلنَّمُوِّ وَالتَّطَوُّرِ خَلَالِ نَسْبَتِ مُتَعَادِلَةٍ تَقْيَى بِحَاجَاتِ الْطَّفْلِ يَوْمًا بِيَوْمٍ مِنْذُ الْوِلَادَةِ حَتَّى سنِ الْفَطَامِ ، وَهُوَ أَسْهَلُ الْأَطْعَمَةِ الَّتِي يَسْتَعْمِلُهَا الْطَّفْلُ وَيَسْتَقِيدُ مِنْهَا ، لَأَنَّ اللَّهَ أَعْدَهُ لِيَلَامِمَهُ مِنْ كُلِّ الْوَجُوهِ ، فَلِبَنِ الْأُمِّ يَحْتَوِي عَلَى الْبِروْتِينَاتِ الْمَهْضُومَةِ وَالْمَوَادِ الْمُحْتَوِيَّةِ عَلَى مُضَادَاتِ الْجَرَاثِيمِ وَالْمِيكْرُوبَاتِ ، وَيَنْقُلُ بِذَلِكِ مَنَاعَةً أُخْرَى تَضَافِعُ إِلَى الْوَلِيدِ ضِدَّ الْأَمْرَاءِ ، حِيثُ تَتَعَاَوُنُ مَعَ مَا سَبَقَ أَخْذَهُ مِنَ الْمُشَيْمَةِ أَثنَاءِ الْحَمْلِ مِنْ مَوَادِ مَانِعَةِ ضِدِّ الْأَمْرَاءِ ، وَكَمَا أَنَّ لِبَنِ الْأُمِّ خَالِيٌّ مِنَ الْجَرَاثِيمِ فَهُوَ يَخْرُجُ نَظِيفًا مِنَ الثَّدِيِّ ، ثُمَّ يَأْخُذُهُ الْطَّفْلُ بِنَفْسِ الدَّرْجَةِ مِنَ النَّظَافَةِ دُونَ اخْتِلاَطِ بَأَيِّ شَيْءٍ يَعْكِرُهُ أَوْ يَفْسِدُهُ ، كَمَا أَنَّ الْاِضْطَرَابَاتِ الْمَعْدِيَّةِ وَالْمَعْنُوَيَّةِ قَلِيلًا تَوَجُّدُ مَعَ اسْتِخْدَامِ الرَّضَاعَةِ الطَّبِيعِيَّةِ مِنَ ثَدِيِّ الْأُمِّ عَلَى عَكْسِ

(1) البقرة: 233

(2) لقمان 14

(3) الأحقاف: 15

الألبان الصناعية التي كثراً ما يصاحبها اضطرابات معدية ومحنة ، لذلك فإن الدراسات الحديثة بعد طول بحث وتجرب تؤكد أهمية هذه الرضاعة الطبيعية لصحة الطفل ونموه وتحصينه ضد الأمراض ، وتدعى الأمهات إلى العودة إلى الرضاعة الطبيعية.

ومما يؤكد هذه الحقائق العلمية ما جاء في تقرير منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونسيف" إن تشجيع رضاعة الطبيعية في العالم الثالث من شأنه أن ينقذ الحياة ما يقرب من 1,5 مليون رضيع سنوياً ، فالرضع الذين يتغذون بزجاجة الإرضاع غير المعقمة التي تحتوى عادة على مسحوق الحليب المجفف والمخفف بالماء غير النقي هم الأكثر عرضة للوفاة في فترة الطفولة⁽¹⁾.

بل الأمر أخطر من ذلك ، ففي تقارير هيئة الصحة العالمية لعام 1980م إشارة إلى أن أكثر من عشرة ملايين طفل قد لقوا حتفهم نتيجة عدم إرضاعهم من أمهاتهم ، بل اتهمت الهيئة الشركات العالمية التي تصنع الألبان المجففة بالمساهمة في قتل الأطفال ، وخاصة البلد النامي⁽²⁾.

(1) د/ عبد العزيز مخيم عبد الهادي - حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ص 23

(2) د/ هلال عبد الله أحمد - حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية ص 168

أما عن الناحية النفسية .

فإن إرضاع الطفل من ثدي أمه لا تتوقف فائدته على الناحية الصحية ، بل فيه فوائد نفسية متعددة ، فتشير معظم البحوث إلى أن الرضاعة الطبيعية خاصة في العام الأول تفضل عن الرضاعة الصناعية ، لأنها تضاعف من جوانب المتعة في مواقف التغذية ، وأنها تقوى الرابطة الانفعالية والاجتماعية بين الأم وطفلها ، كما أن بقاء المولود ملتصقاً بصدر أمه أثناء الرضاعة يشبع احتياجاته العاطفية والنفسية ، ويغمره بشعور جارف من الأمان والإطمئنان⁽¹⁾ .

لهذه الأسباب كلها اهتمت الشريعة الإسلامية بإرضاع الأم ولولدها اهتماماً بالغاً مراعاة لمصلحة الولد ، وإذا عجزت الأم عن إرضاع ولدتها لسبب من الأسباب ، فقد أباحت الشريعة الإسلامية جواز استئجار المرضعة ل تقوم بدور الأم الأصلية وذلك تتبيناً على أهمية الرضاعة ، ولم تهمل الشريعة المرضعة البديلة للأم ، بل استحب أن تتوفر فيها صفات عدة مراعاة لمصلحة الولد ، لهذا نجد النبي ﷺ نهى عن إرضاع الحمقاء ، وهذا لما في تأثير لبنها على الرضيع .

وقد أسلَّم ابن البلدي في الحديث عن صفات المرضعة ، فقال في باب اختبار المرضعات : فإن احتج إلى بعض المرضعات بسبب يمنع من رضاع الأم ، فينبغي أن ينجرِّب من المرضعات والدلائل من يجمعها ، والمولد جنس واحد من الأجناس الواحدة

(1) حقوق الطفل مرجع سابق ص 168

متلائمة طبائعهم مقاربة أمزجتهم وأخلاقهم ، وكذلك أمزجتهم أشد ملائمة بعضها لبعض من غيرهم من ذوى الأجناس الأخرى ، ثم قال : وينبغي أن تتحرى من تختار منه أن تكون سليمة من الأمراض ، صحيحة الجسد معندة المزاج ليس بها شيء من الأدواء والأمراض ، لأن ما يكون بالمرض من مرض أو دواء يلزم الذى رضع لبنها .

بل وصف ابن البلدى ما هو أبعد من ذلك فقال في باب صفة سن المرضعة : وينبغي أن تكون المرضع وسطة السن لا حادثة جداً ولا مسنة جداً ، وأحمد ما يتخذ من المرضعات من كانت سنها بين الخامسة والعشرين سنة إلى خمس وثلاثين سنة ، وإن زاد على ذلك أو نقص عنه كان رديئاً ، ومخالفًا للذى يحتاج إليه في تربية الأطفال والصبيان سيما في مخالفة الألبان ، بل وصف ابن البلدى خلقة المرضعة ، فقال : وينبغي أن تكون المرضعة شديدة القوة عظيمة الجثة واسعة الصدر معندة الثديين معندة الاسترخاء ليسا بصلبين جداً ولا لينين ، لأن كير الثديين يدل على كثرة اللبن وصغرهما يدل على قلته ، وصلابتهم تدل على كثرته وغاظته ، وللينهما يدل على رطوبته وقلته ، واعتدالهما في استرخائهما يدل على الحال الوسط ، وتكون حلمة الثدي لا صغيرة ولا كبيرة ، لأن الحلمة الكبيرى تلتصق بثلثة الصبى وتمنع لسان المولود من المص والاستداره ، والصغيرة لا يمكن من مصها ويعسر عليها ضبطها فيكثر لذلك تعبه ⁽¹⁾.

(1) تدبير الحبالى والصبيان ص 187 وما بعدها .

الوسيلة الثامنة : الحضانة وأثرها على تحسين النسل .

تعتبر فترة الحضانة التي تبدأ من وقت الولادة إلى بلوغ الولدين سن السابعة من أهم الفترات في بناء الإنسان ، لذلك أجمع أهل العلم على أن كفالة الطفل وحضانته واجبة ، لأنه يهلك بتركها وحفظه من الهاك واجب .

ذلك قررت الشريعة الإسلامية أن حق الرضاعة إنما هو للوالدين حتى يكتمل نمو هذا الوليد ، وجعلت الأم في حال وقوع النزاع والشقاق هي الأحق بالرضاعة ، حتى يبلغ سن السابعة من العمر ، بل إذا فقدت الوالدين عهدة الشريعة بحضانة الطفل إلى الأقارب ، ويتبين من ترتيب الحاضنات في الشريعة أنها تحرص على تخصيص الأم لهذه المهمة أو أقرب القربيات للصغير ، لإشباع خاصية العطف والحنان ، وفي هذا يقول العمراني : وإذا اجتمع النساء من القرابة وهن يصلحن للحضانة ولا رجل معهن وتنازعن في حضانة المولود ، قدمت الأم على غيرها ، فالأم أحق بولدها ما لم تتزوج ، ولأنها أقرب إليه وأشفقهن عليه ، فإن عدم الأم انتقلت الحضانة إلى أمها ، ثم إلى أم أمها ، أما أمهات أبيها فلا مدخل لهن في الحضانة⁽¹⁾ .

ومما يدل على وجوب الحضانة .

1— قوله تعالى : « لَا تُضَارُّ وَالِدَةٌ بِوْلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُ بِوْلَدٍ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ »⁽²⁾ .

(1) البيان 128/11

(2) البقرة : 233

2 - عن أبي أئوب الأنصاري رضي الله عنه أنَّه قالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ -
يَقُولُ : مَنْ فَرَقَ بَيْنَ وَالِدَةِ وَوَلَدِهَا فَرَقَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحِبَّتِهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ ⁽¹⁾ .

3 - عَمْرُو بْنُ شَعْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرُو : أَنَّ
إِمْرَأَةَ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانَ بَطَنِي لَهُ وِعَاءً ،
وَثَنِي لَهُ سِقاءً ، وَحَجْرِي لَهُ حَوَاءً ، وَإِنَّ أَبَاهُ طَلْقِي وَأَرَادَ أَنْ
يَنْزِعَهُ مِنِّي ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْتِ أَحْقُّ بِهِ مَا لَمْ
تَتَكَبِّرِي ⁽²⁾ .

4 - عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة خاصمت زوجها في ولدها ، فقال النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : المرأة أحق بولدها مالم تزوج ⁽³⁾ .

فهذه النصوص الشرعية تؤكد أهمية الحضانة وأثرها المباشر على تشكيل سلوك النسل أو الوليد في الفترة الأولى من حياته ، وفي هذا المعنى يقول العلامة الشعراوى : إذا نظرنا إلى جنس انقسم إلى نوعين ، فيجب أن نقول إنه لم ينقسم إلى نوعين إلا لأداء مهمتين وإلا لو كانت المهمة واحدة لظل الجنس واحداً ، ثم مثل - رحمة الله - لذلك بالليل والنهار ، حيث يؤدي كل منها مهمة ،

(1) أخرجه الترمذى فى سننه 134/4 ح 1566 ، والبيهقى فى سننه 126/9 ح 18772

(2) أخرجه أبو داود فى سننه 251/2 ح 2278 والحاكم فى المستدرك 208/2 ح 2830 وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه

(3) أخرجه الدارقطنى فى سننه 304/3 ح 219

قال تعالى : «هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْيَلَى لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَالنَّهَارَ مُبْصِرًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لِآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ» ، ولا تقع في نهار دائم أو نهار دائم ، ثم قال — رحمة الله — وهذا التنويع في الجنس الواحد من رحمة الله ، ونعمته على عباده ، والمرأة والرجل بهذا الشكل ، «وَلَا تَتَمَنُوا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكتَسَبْنَ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا» ، وقد خلق الله الرجل للكفاح ولجهاد الحياة لمقابلة صعابها ، والمرأة خلقت سكناً له ، يتحرك الرجل حركته في الحياة ويأتي ليهداً عندها ويستقر ، وهى مصدر الحنان والعطف الذى يزيل متابعه ويجدد نشاطه ، فالمهمة الأساسية للمرأة أن يسكن إليها الرجل ، وأن تكون حاضنة لبنيه وهى بطبيعتها التى جبت عليها طاقة حنان وصبر واستعداد غريزى لمتابعة الحمل والإرضاع والكافلة ، والحضانة مما لا يقوى الرجل عليه ولم يتنهياً لها⁽¹⁾ .

ومما يبرز أهمية الحضانة في حياة الإنسان ما يقرره الأطباء من النواحي النفسية والعقلية والنفسية .

أما من الناحية الصحية والعلقية ، فيقرر الأطباء وخبراء التغذية أن آثار الأمراض المعدية وأمراض سوء التغذية التى يصاب بها الطفل في مرحلة الحضانة كثيراً ما تبقى إلى آخر عمره ، وأن من يهدى المرض في طفولته يبقى معرضاً لأى انهيار صحي في

(1) الشيخ محمد متولى الشعراوى — القضاء والقدر — 157 ط دار الشروق

المستقبل ، وأن كثيراً من المعوقات الجسمية والعقلية التي تظهر عند تلميذ المدارس الأولية ، وما بعدها يمكن أن تتجنب حدوثها إذا نحن عملنا منذ البداية على وقاية الطفل منها العناية الرشيدة في سنوات الحضانة .

كما تؤكد بعض الدراسات الاجتماعية أن 50% من المكتسبات الذهنية المتوفرة للمرأهق في السابعة عشرة من عمره تحصل في السنوات الأربع الأولى ، وأن 30% منها تظهر فيما بين السابعة والثامنة عشرة ، فمرحلة الحضانة تعد من أكثر فترات الطفولة مرونة وقابلية للتعليم وتطور المهارات .
أما من الناحية النفسية .

فالحضانة تلعب دوراً بارزاً في تشكيل سلوكيات الإنسان النفسية من صغره ، حيث إن السنوات الأولى من عمر الطفل ذات تأثير كبير في تكوين الملامح الأساسية لشخصيته ، وما سيكون عليه في المستقبل ، بل إن 90% من شخصية الإنسان تتجدد في السنوات الخمس الأولى من عمره ، وفي هذا المعنى يقول ديرت أون : إن معظم أمزجة الطفل وميوله تتكون بطريقة صحيحة أو خاطئة قبل أن يصل إلى عامته الثاني ، وإن كثيراً من الانطباعات الدائمة الأثر تحدث في نهاية الاثني عشر شهراً الأولى .

ويقول : ليترون : إن تنشئة الأطفال على أيدي آباء عطوفين تساعد الأطفال على أن ينشئون على التعاون والشعور بالمسؤولية ، إما إذا حرم الطفل من العطف والمحبة والرحمة وعومل بالقسوة في صغره ، يكون في المستقبل إنساناً قاسياً مدمراً حقداً لا يعنيه

من الدنيا إلا أن ينقب عن كل أسباب الشرور ، ويركب كل وسائل المكر والخداعة ، إن أغلب الجرائم يرتكبها من فقد الحنان في طفولته ، فماتت في قلبه كل عاطفة طيبة⁽¹⁾.

هذا المعنى الذي أشار إليه علماء النفس سبقهم فيه النبي ﷺ بمئات السنين حين قبل الحسن بن على رضي الله عنهما ، والأقرع بن حabis التميمي جالس عنده ، فقال الأقرع بن حabis : يا رسول الله إن لي عشرة من الولد ما قبلت منهم إنساناً قط ، قال : فنظر إلى رسول الله ﷺ فقال : إن من لا يرحم لا يرحم⁽²⁾.
ومعناه أنه إذا لم يرحم ولده في صغره ، لم يرحمه الولد أيامه عند كبره .

أما من الناحية الاجتماعية .

فأكفي فيها بما ذكره علماء الاجتماع ، يقول آلكس كاريل : لقد ارتكب المجتمع العنصري غلطة جسيمة باستبداله تدريب الأسرة بالمدرسة استبدالاً تماماً ، ولهذا ترك الأمهات أطفالهن دور الحضانة حتى يستطيعن الانصراف إلى أعمالهن أو مطاعمهن الاجتماعية أو مبارزهن ، أو هوايتهن الأدبية والفنية ، إنهن مسؤولات عن اختفاء هذه الأسرة ، واجتماعاتها التي يتصل فيها الطفل بالكبار ، فيعلم عنهم أموراً كثيرة ، لأن الطفل يشكل نشاطه الفسيولوجي والعقل

(1) حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ص 173 وما بعدها

(2) أخرجه البخاري في صحيحه 5997 ح 8/7 ، وابن حبان في صحيحه 202/2

العاطفي طبقاً للقواعد الموجودة في محيطه ، إذ إنه لا يتعلم إلا قليلاً من الأطفال في مثل سنه ، وحينما يكون مجرد وحدة في المدرسة ، فإنه يظل غير مكتمل ، ولكي يبلغ الفرد قوته الكاملة فإنه يحتاج إلى عزلة نسبية واهتمام جماعة اجتماعية محددة تتكون منه الأسرة ⁽¹⁾.

(1) محمد قطب - جاهلية القرن العشرين ص 139 ط دار الشروق القاهرة

1998م

كتب اللغة والمعاجم

لسان العرب دار صادر - بيروت ط الأولى

المعجم الوسيط ط دار الدعوة تحقيق مجمع اللغة العربية

معجم مقاييس اللغة ط دار الفكر 1399هـ - 1979م. تحقيق عبد

السلام محمد هارون

أساس البلاغة ط دار الفكر - 1399هـ 1979م

المصباح المنير لأحمد بن محمد بن على الفيومي المقرئ ط

المكتبة العصرية بيروت ط ثانية 1997م

مختر الصاحح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازى

ط دار الحديث بدون

مراجع التفسير وعلوم القرآن

تفسير السمرقندى لنصر بن محمد بن أحمد أبو الليث

السمرقندى ، ط دار الفكر - بيروت ، تحقيق : د / محمود

مسطري جي

تفسير السعدي لعبد الرحمن بن ناصر السعدي ط مؤسسة

الرسالة - بيروت - 1421هـ - 2000م ، تحقيق : ابن

عثيمين

الدر المنثور لعبد الرحمن بن الكمال جلا، الدين السيوطي

دار الفكر - بيروت - 1993م

فتح القدير للشوكاني ط دار الفكر - بيروت

التسهيل لعلوم التزيل لمحمد بن أحمد بن محمد الغرناطي
الكلبي ، ط دار الكتاب العربي - لبنان - 1403هـ - 1983 ،
ط الرابعة

تفسير ابن أبي حاتم لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس
الرازي ، ط المكتبة العصرية - صيدا ، تحقيق : أسعد محمد
الطيب .

أضواء البيان لمحمد الأمين الشنقيطي ط دار الفكر بيروت
1995م

زاد المسير لابن الجوزي ط المكتب الإسلامي بيروت
1404هـ - ط الثانية ،

روح المعانى للألوysi ط دار إحياء التراث العربي بيروت
النكت والعيون تفسير الماوردي لأبى لحسن علی بن محمد
بن حبيب الماوردي البصري ، ط دار الكتب العلمية - بيروت
تفسير الطبرى لحمد بن جریر بن یزید بن خالد الطبرى أبو
عفرا ط دار الفكر - بيروت

تفسير مجاهد بن جبر المخزومي التابعى أبو
الحجاج ط المنشورات العلمية - بيروت ، تحقيق : عبد
الرحمن الطاهر محمد السورى

تفسير مقاتل بن سليمان لحسن مقاتل بن سليمان بن بشير
الأزدي البلخي ط دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت -
1424هـ - 2003م ، ط الأولى ، تحقيق : أحمد فريد

تفسير البغوى ط دار المعرفة - بيروت، تحقيق: خالد عبد الرحمن العك .

تفسير الجللين ط دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى

تفسير ابن كثير ط دار القرآن الكريم بيروت

النكت والعيون للمارودي ط دار الكتب العلمية بيروت ط

أولى سنة 1992م ، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان

ط دار المنار

تفسير التحرير والتتوير لابن عاشور ط الدار التونسية بدون

تاريخ

مراجع الحديث

صحيح البخاري ط دار طوق النجاة ط أولى 1422هـ ،

وأبو داود في سننه ط دار الكتاب العربي - بيروت

فتح الباري ط دار المعرفة - بيروت ، 1379

عون المعبد شرح سنن أبي داود ط دار الكتب العلمية -

بيروت ط ثانية ، 1415

مسند الشهاب لمحمد بن سلامة بن جعفر أبو عبد الله

القضاعي ط مؤسسة الرسالة - بيروت - 1407 - 1986 ،

ط ثانية ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي

السنن الكبرى للبيهقي ط مكتبة دار الباز - مكة المكرمة -

1994 - 1414 ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا

السنن الكبرى للنسائي ط دار الكتب العلمية - بيروت -
1411 - 1991 ، ط أولى ، تحقيق : د. عبد الغفار سليمان
البنداري ، سيد كسرامي حسن .

مسند إسحاق ابن راهويه ط مكتبة الإيمان المدينة المنورة -
1412 - 1991م ، ط أولى ، تحقيق : د. عبد الغفور بن عبد
الحق البلوشي .

تلخيص الحبير لأحمد بن علي بن حجر أبو الفضل
العسقلاني ط المدينة المنورة - 1384 - 1964 ، تحقيق :
السيد عبد الله هاشم اليماني المدنبي

خلاصة البدر المنير في تخریج كتاب الشرح الكبير للرافعي
لعمر بن علي بن الملقن الأنصاری ط مكتبة الرشد - الرياض
- 1410 ، ط أولى ، تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل
السلفي

الإفصاح عن أحاديث النكاح 1/6 ح ط دار عمار - عمان -
الأردن - 1406 ، كنز العمال 304/16 ح 44607 ط مؤسسة
الرسالة الطبعة الخامسة 1401هـ/1981م

كتب الفقه

إحياء علوم الدين للغزالى ط مكتبة الإيمان المنصورة ط
أولى 1417هـ 1996م
كشاف القناع للبهوتى ط دار الفكر بيروت 1402هـ

شرح القواعد الفقهية لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا، ط دار
القلم - دمشق / سوريا - 1409هـ - 1989م، الطبعة:
الثانية، حققه وصححه وعلق عليه مصطفى أحمد الزرقا
 الدر المختار ط دار الفكر بيت 1386هـ
منهج التشريع الإسلامي وحكمته - الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ص44 ط دار
مكتبة التراث .

المراجع الحديثة

- د/ إسماعيل غازى مرحبا - تحسين النسل دراسة طبية
فقهية - بحث ضمن بحوث مؤتمر الفقه الإسلامي الثاني بعنوان
القضايا الفقهية المعاصرة - السجل العلمي لمؤتمر الفقه
الإسلامي الثاني قضايا طبية معاصرة
- د/ عبد الفتاح إدريس - تحسين النسل جينياً باختيار الأزواج
الحاملين لصفات وراثية - مقال منشور بمجلة الوعي الإسلامي
بتاريخ 17/7/2008م عدد رقم 515
- د / ست البنات خالد محمد على - مخاطر خفية وراء
برامج خدمات الصحة الإنجابية - بحث منشور على الشبكة
الدولية .
- د/ سامية التمتمى - الوراثة البشرية بين الحاضر والمستقبل
ط مركز الأهرام للترجمة والنشر 1996م
- د/ محمد رأفت عثمان - البصمة الوراثية ودورها في إثبات
النسب - بحث ضمن كتاب قضايا فقهية معاصرة الصادر عن

المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية عدد رقم 134 لسنة 2006م
ط الثانية .

د/ موسى الخلف - العصر الجينومي - ص ط عالم
المعرفة الكويت 2003 ، دانييل كيفلس - من تحت معطف
اليوجينيا - ضمن كتاب الجينوم البشري القضايا العلمية
والاجتماعية ترجمة د/ أحمد مستجير ط الهيئة المصرية العامة
للكتاب ط 2002

دانييل كيفلس - الشفرة الوراثية للإنسان - وما بعدها ط
علم المعرفة الكويت 1997

الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - تنظيم النسل
وتحديده - بحث مقدم للدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه
الإسلامي - مجلة المجمع العدد الخامس
د حسان حتحوت - تنظيم النسل وتحديده - بحث مقدم
للدورة الخامسة لمجمع الفقه الإسلامي السابق ذكره العدد
الخامس

الشيخ محمد أبو زهرة - تنظيم الأسرة وتنظيم النسل ط دار
الفكر العربي القاهرة.

د/ مصطفى كمال التارزى- تحديد النسل - بحث مقدم
لدورة المجمع الفقه الإسلامي الخامسة العدد الخامس
د/ عبد الفتاح إدريس - الفحص الجيني في نظر الإسلام -
بحث منشور بمجلة البحوث الفقهية المعاصرة العدد التاسع
والخمسون .

د/ عارف على عارف - الاختبار الجيني والوقاية من
الأمراض الوراثية من منظور الإسلام - مجلة التجديد العدد
الخامس .

د/ على محمد على - إفشاء السرطانى وأثره في الفقه
الإسلامي ط دار الفكر الجامعى ط أولى 2007م

د/ السيد مهران - الأحكام الشرعية والقانونية للتدخل في
عوامل الوراثة والتكاثر توزيع دار النهضة العربية ط أولى
2002م

د/ أحمد شرف الدين - هندسة الإنجاب والوراثة في ضوء
الأخلاق والتشريع ط المكتبة الأكاديمية ط أولى 2001م .

د/ موسى الخلف - العصر الجينومي - سلسلة عالم
المعرفة العدد رقم 294 لسنة 2003م

د/ ناصر الميمان - نظرة فاحصة للإرشاد الجيني - بحث
ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجينوم البشري
والعلاج الجيني

د/ محمد على البار - نظرة فاحصة لفحوصات الطبية
الجينية ، بحث ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية
والجينوم البشري والعلاج الجيني

د/ محمد على البار - خلق الإنسان بين الطب والقرآن ط
الدار السعودية ط الحادية عشر 1999م

دانييل كيفلس - الشفرة الوراثية للإنسان - ترجمة د/
أحمد مستجير سلسلة عالم المعرفة العدد 217 لسنة 1997م

د/ محمد رأفت عثمان – الاختبار الوراثي – بحث ضمن
أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والعلاج الجيني
مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية 924/2 ط المنظمة

سنة 2000م

جريدة اللواء الإسلامي الصادرة بتاريخ 10/3/2000م

د/ محمد على البار – الجنين المشوه والأمراض الوراثية
ط دار القلم – دمشق ط أولى 1991م

جريدة المسلمين / العدد 597 بتاريخ 12/7/1996م

د/ إبراهيم أحمد إبراهيم – الهندسة الوراثية بين معطيات العلم
وضوابط الشرع – ط دار الفتح للدراسات والنشر – عمان ط
أولى 2003م

د/ أسامة الأشقر – مستجدات فقهية في قضايا الزواج والطلاق
– ط دار النفائس – الأردن ط ثانية 2005م

ثبتت أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية ، مجلة المنظمة
الإسلامية للعلوم الطبية

مجلة المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي
الدورة السابعة عشر

د/ ناصر العيمان – نظرة فقهية للإرشاد الجيني – مجلة
جامعة أم القرى

د/ محمد على البار – أخلاقيات التلقيح الصناعي – ط الدار
السعوية

- د/ أحمد محمد لطفي — التقيح الصناعي بين أقوال الأطباء
وآراء الفقهاء — ط دار الفكر الجامعى ط أولى سنة 2006م
- د/ سعد بن عبد العزيز عبد الله الشويرخ — أحكام الهندسة
الوراثية ط كنوز أشبيليا للنشر والتوزيع — المملكة العربية
السعوية ط أولى 2007م
- د/ محمد اليشوى — التقنيات العبرجينية وآثارها على
الإنسان والبيئة — بحث ضمن بحوث ندوة الوراثة والهندسة
الوراثية والعلاج الجينى مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية
- د/ على محمد يوسف المحمدى — بحوث فقهية في مسائل
طبية معاصرة ط دار البشائر الإسلامية ط أولى 2005م
- د/ صالح كريم — الكائنات وهندسة الموروثات — بحث
ضمن أعمال ندوة الوراثة والهندسة الوراثية والجنة البشرى
والعلاج الجينى — مجلة المنظمة الإسلامية للعلوم الطبية
- د/ السيد مهران — أحكام تقنيات الوراثة الهادفة إلى تعديل
خصائص الإنسان الوراثية — بحث ضمن أعمال مؤتمر
الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون
- د/ محمد حسين أبو يحيى — حكم التحكم في صفات الجنين
في الشريعة الإسلامية — بحث ضمن أعمال مؤتمر الهندسة
الوراثية بين الشريعة والقانون
- د/ محيى الدين طالو — تطور الجنين وصحة الحامل ط دار
ابن كثير بيروت الطبعة الثانية لسنة 1407هـ 1987م

اختيار جنس الجنين بين العلم والفقه - الشبكة الدولية

للمعلومات موقع خصوبة دوت كوم بتاريخ 2008/1/26

د / أمل شاهين - كيف تتحكمين في جنس الجنين - ط

دار الكلمة للنشر والتوزيع - المنصورة ط أولى 2006م

د / عبد الهدى مصباح - استساخ الأعضاء البشرية

رؤيا مستقبلية للطب العلاج خلال القرن الحادى والعشرين -

ط الدار المصرية اللبنانية ط أولى 1999م

د / عماد الراعوش - اختيار جنس الجنين وحكمه الشرعى

بحث منشور على الشبكة الدولية للمعلومات موقع مدونات

www.maktoobblog.com

د / السيد حافظ خليل السخاوى - الهندسة الوراثية البشرية بين

الشريعة الإسلامية والعلم الحديث ط العالمية للنشر والتوزيع ط

أولى 2005 ،

الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن البسام - تنظيم النسل

وتحديده - بحث مقدم للدورة الخامسة لمؤتمر مجمع الفقه

الإسلامي - مجلة مجمع الفقه الإسلامي العدد الخامس لسنة

1988

د / يوسف القرضاوى - قضايا إسلامية معاصرة ط دار

الضياء للنشر ط أولى 1987

تربيبة الأبناء في الإسلام - بحث منشور على الشبكة الدولية

للمعلومات بتاريخ 2008/8/1 م موقع

WWW.REEFNEN.COM

حقوق الطفل بين الشريعة الإسلامية والقانون الدولي د/ عبد العزيز مخيم عبد الهادي ص 25 ، 26 مطبوعات جامعة الكويت
— مجلس النشر العلمي سنة 1997م

تربيـة الأـلـادـ فـي الإـلـاسـم دـ/ عـبـد اللهـ نـاصـح عـلوـان طـ دـارـ السـلام
طـ 33 لـسـنة 2006م

دـ/ مـحبـ الدـينـ أـبوـ صالحـ — دورـ الأـسـرـةـ فـي التـرـبـيـةـ الإـلـاسـمـيةـ
— بـحـثـ منـشـورـ عـلـىـ الشـبـكـةـ الـدـولـيـةـ مـوـقـعـ إـسـلـامـ وـيـبـ بـتـارـيخـ
2002/10/7

دـ/ فـاطـمـةـ مـوسـىـ — الضـغـوطـ النـفـسـيـةـ وـأـثـرـهـ عـلـىـ الطـفـلـ —
مـوـقـعـ وـزـارـةـ الصـحـةـ الـمـمـلـكـةـ الـعـرـبـيـةـ السـعـوـدـيـةـ ، دـ/ عـبـدـ الـلـطـيفـ
إـبرـاهـيمـ الـحـسـنـ — دورـ الأـسـرـةـ فـي رـعـاـيـةـ الأـلـادـ — مـوـقـعـ الـجـنـةـ
الـو~طنـيـةـ لـلـطـفـولـةـ بـتـارـيخـ 2008/6/4 مـ

دـ/ عـبـاسـ مـحـجـوبـ — التـرـبـيـةـ إـلـاسـمـيـةـ وـمـراـحلـ النـمـوـ بـحـثـ
منـشـورـ عـلـىـ الشـبـكـةـ الـدـولـيـةـ .

الـإـلـاسـمـ وـتـزاـوجـ الـأـقـارـبـ وـالـأـبـاعـدـ — بـحـثـ منـشـورـ عـلـىـ الشـبـكـةـ
الـدـولـيـةـ لـلـمـعـلـومـاتـ — مـوـقـعـ شـبـكـةـ النـبـأـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ بـتـارـيخـ
2008/8/9

الـبـنـيـةـ الـوـرـاثـيـةـ — شـبـكـةـ النـبـأـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ بـتـارـيخـ 2008/8/9
(1) زـواـجـ الـأـقـارـبـ وـانـعـكـاسـاتـهـ الـصـحـيـةـ — مـوـقـعـ مـرـكـزـ الـخـلـيجـ
لـلـوـرـاثـةـ بـتـارـيخـ 2007/3/22 مـ

الـصـفـاتـ الـوـرـاثـيـةـ وـأـثـرـهـ عـلـىـ شـبـهـ الـمـولـودـ — الشـبـكـةـ الـدـولـيـةـ
لـلـمـعـلـومـاتـ — مـنـتـدىـ الصـادـرـ بـتـارـيخـ 2008/9/8

تدبير الحالى والأطفال والصبيان وحفظ صحتهم ومداواة
الأمراض العارضة لهم ط دار الرشيد العراق وزارة الثقافة ط أولى
1980م

د/ نبيل على محمود — مقال تحت عنوان ما يقوله علماء النفس
عن سنوات الطفولة والسمات الذاتية ، بحث منشور على الشبكة
الدولية .

الأسباب الوراثية للإعاقة العقلية — بحث منشور على الشبكة
الدولية للمعلومات .

د/ إبراهيم الدر — الشخصية وأثر البيولوجيا لسلوك الإنسان ط
الدار العربية للعلوم بيروت 1991م

عدنان حسن صالح باحارث — مسئولية الأب المسلم في تربية
الولد في مرحلة الطفولة ط دار المجتمع للنشر والتوزيع

د/ عبد العزيز مخيم عبد الهادى — حقوق الطفل بين الشريعة
الإسلامية والقانون الدولي

د/ هلال عبد الله أحمد — حقوق الطفل في الشريعة الإسلامية
والمواضيق الدولية والتشريعات الوطنية

الشيخ محمد متولى الشعراوى — القضاء والقدر — ط دار
الشروع 1975هـ

محمد قطب — جاهلية القرن العشرين ط دار الشروق القاهرة
1998م

فهرس

الصفحة	الموضوع
٣ المقدمة الفصل الأول وسائل تحسين النسل الطبية و فيه أربعة مباحث المبحث الأول : ماهية تحسين النسل وتاريخه. و فيه ثلاثة مطالب المطلب الأول : مفهوم تحسين النسل وما هيته المطلب الثاني : نبذة تاريخية عن تحسين النسل البشري .. المطلب الثالث : العلاقة بين تحسين النسل البشري و تحديد النسل المبحث الثاني : الفحص الوراثي وأثره على تحسين النسل و فيه مطالب خمس المطلب الأول : حقيقة الفحص الوراثي المطلب الثاني : إيجابيات الفحوص الوراثي وسلبياته المطلب الثالث : موقف الفقه الإسلامي من الفحص الوراثي قبل الزواج المطلب الرابع : حكم الفحص الوراثي قبل الحمل المبحث الخامس : الفحص الوراثي أثناء الحمل
١٧	
٢١	
٢٩	
٣٥	
٣٧	
٣٩	
٤٢	
٥٦	
٦٢	

٦٩ المبحث الثالث : العلاج الجيني وأثره على تحسين النسل .
و فيه مطالب ثلاث

٧١	المطلب الأول : ماهية العلاج الجيني
٧٦	المطلب الثاني : استخدام المعالجة الجينية بين الزوجين لتحسين النسل.....
٨٨	المطلب الثالث : تحسين النسل البشري عن طريق نقل الجين من أجنبي.....
٨٩	المبحث الثالث : اختيار جنس الجنين وأثره على تحسين النسل.....

و فيه أربعة مطالب

٩١	المطلب الأول : تعريف الجنين وبيان المقصود باختيار جنس الجنين.....
٩٨	المطلب الثاني : الجوانب الإيجابية والسلبية لاختيار جنس الجنين
١٠٣	المطلب الثالث : موقف الفقه الإسلامي من تحسين النسل عن طريق اختيار جنس الجنين
١١١	المطلب الرابع : الضوابط والقيود الواجب توافرها عند اختيار جنس الجنين لتقاضي الأمراض الوراثي.....
	المبحث الرابع : تحديد النسل وأثره على تحسين النسل .

و فيه مطالبات

١٢٧	المطلب الأول : مفهوم تحديد النسل
	المطلب الثاني : الموقف الشرعي من تحسين النسل عن

١٣٠

طريق تحديد النسل الدائم
الفصل الثاني

وسائل تحسين النسل في الشريعة الإسلامية

و فيه مبحثان

المبحث الأول : وسائل تحسين النسل السلوكية
والأخلاقية.

١٤٣

المبحث الثاني : وسائل التحسين الخلقي للنسل البشري .

١٦٥



